مراسلات أممية

مراسلات أممية

نحو تقاسم مناطق النفوذ على حساب الشعوب

العدد 743 نيسان / أبريل 2026

- سيرورة تشكّل برجوازية فنزويلية جديدة
- **شروط العيش والمقاومة في لبنان**
- حصيلة اجتماع اللجنة الأممية

صوت أممي باللغة العربية

ببالغ السرور بتنا اليوم قادرين على إصدار مجلتنا مراسلات أممية باللغة العربية، شقيقة لـ انترناشونال فيوبونت الانجليزية وانبركور الفرنسية، يندرج هذا المشروع، الصادر بإشراف مكتب الأممية الرابعة، في استمرار لمختلف الإصدارات المنجزة باللغة العربية: المناضل-ة والخطوة [للاستكمال]. لكن الأحداث الجارية بالشرق الأوسط منذ سنة حدت بنا إلى الاهتداء إلى سبيل مجلة ذات استهداف دولي. تُبرز حرب الإبادة في فلسطين، متبوعةً بالهجمات على لبنان وقريباً على إيران، من قبل إسرائيل، الحاجة الملحة إلى رد فعل عالمي، نسعى إلى الإسهام فيه. كما يوضح تعاونُ الأنظمة العربية بالمنطقة البغيض مع الدولة الصهيونية ضرورة بناء بديل. لا سيما أننا نعلم بأن منع المظاهرات في جل البلدان الناطقة بالعربية يطابق خوفاً هائلاً من التعبئات التي من شأنها إعادة الوصل مع الربيع العربي وزعزعة تلك الدول، ومن ثمة السيطرة الإمبريالية.

يتمثل مشروع مراسلات أممية في الإسهام في بديل للإمبريالية - الأمريكية والأوروبية بالمقام الأول، لكن دون تنازل لسائر القوى الكبرى، الصين أو روسيا، التي تعارك كلها من أجل السيطرة على العالم، ولا للرأسمالية التي باتت أزمتها جلية عبر العواقب المدمرة للأزمات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تندرج معركتنا في حفز لنضالات المستغلين/ات والمضطهدين/ات، وبوجه خاص من أجل حقوق النساء ومجتمع الميم-عين، ومن أجل المساواة والتحرر، من أجل مجتمع اشتراكي ايكولوجي.

وليست مجلتنا بالطبع غير إسهام متواضع في هذا المشروع الثوري، لكننا نأمل أن يتيح نشر في الآن ذاته لمقالات تحليل للوضع في بلدان عديدة وللوضع العالمي، وسرداً للنضالات الاجتماعية ولعناصر توجه من أجل الفعل صوب المناضلين/ات الذين يستشعرون العزلة في بلدان تحكمها أنظمة مستبدة، قلنا نأمل أن يتيح شدَّ العضُد ومنحَ تماسك يتيح المساعدة على الفعل.

ستتقاسم مراسلات أممية، في وهلة أولى، مقالات مترجمة بجهودنا، منشورة عادة في انترناشيونال فيوبونت وانبركور، كي نقترح بسرعة مقالات تتناول بنحو خاص المنطقة الناطقة بالعربية. لذا عرّفوا بمراسلات دولية وبموقعها وبشبكاتها الاجتماعية، من أجل الإسهام في بناء صوت أممي اشتراكي ايكولوجي وثوري للقرن 21.

المحتويات

العدد 743 نيسان / أبريل 2026

لبنان

نيكولا دوت-بوبار — شروط العيش والمقاومة في لبنان 3

الولايات المتحدة

كاي مان
الحركات المناهضة لترامب تتقارب فيما بينها في الولايات المتحدة 8

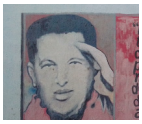

فنزويلا

لويس بونيّا-مولينا — سيرورة تشكّل برجوازية جديدة (2002-2026) 11

استراتيجية

إريك توسان
ترامب، بوتين وأوكرانيا: نحو تقاسم مناطق النفوذ على حساب الشعوب 18

اجتماعات الاشتراكية البيئية

خوان تورتوسا
اللقاءات الدولية للاشتراكية البيئية لمواجهة عالم مُشتعل 23

أخبار أممية

تيري كونواي — في مواجهة فوضى العالم 25
منظمة الحركة الاجتماعية — الأنشطة النضالية لمنظمة "الحركة الاجتماعية" 33

تايوان

ديمقراطية العمال
أطروحة حول أزمة مضيق تايوان، وحق تقرير المصير التايواني 28

رفاقنا

فريدريش دورن — ألفريد مولر (1957-2026) مناضلة لا تعرف الكلل 36

مراسلات أممية

https://alomamia.org/

https://linktr.ee/alomamia

لكي يتنسى للمراسلات الأممية الاستمرار، عرفوا-ن بها! اشترك-ي الآن!

شروط العيش والمقاومة في لبنان

يتناول نيكولا دوت-بويار وضع لبنان الذي يواجه الهجمات الإسرائيلية والصعوبات أمام بناء مقاومة يسارية مناهِضة للإمبريالية.

حوار مع نيكولا دوت-بويار

ما هو حجم الهجمات التي تنفذها القوات الإسرائيلية والأمريكية في لبنان؟

حجم الهجمات الإسرائيلية يفوق الحرب الأخيرة في نهاية 2024: تدمير الضاحية الجنوبية لبيروت وجنوب لبنان هائل، والطرد القسري لمئات آلاف اللبنانيين من الطائفة الشيعية يتم بشكل منهجي، مع طابع واضح لحرب طائفية من طرف إسرائيل. يحاول الإسرائيليون فصل الجنوب عن باقي البلاد، خاصة عبر قصف الجسور، وقطع طرق عبور حزب الله. عمليات اغتيال مستهدفة وضربات -مكلفة أيضًا للمدنيين- تصيب كذلك بعض المناطق التي ليست شيعية، خاصة في بعبدا، في منطقة مسيحية قريبة من القصر الرئاسي، أو في برج حمود، وهو حي أرمني. كما أن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تُعد هدفًا منتظمًا للإسرائيليين، مع العلم أن الفصائل الفلسطينية كانت طرفًا مشاركًا في الحرب الأخيرة لسنة 2024 في لبنان، إلى جانب حزب الله. كل هذا يمثل تهديدًا للحكومة اللبنانية ولكامل المجتمع اللبناني، بمعنى أنه بشكل عام لا أحد في مأمن، وأن لبنان بأكمله سيدفع ثمن هذه الحرب، وليس فقط الطائفة الشيعية، حتى وإن كانت هي المستهدفة الأولى. الهدف السياسي لإسرائيل هو فصل حزب الله عن قاعدته الاجتماعية، وتشتيت هذه القاعدة الاجتماعية على كامل التراب اللبناني، وتحويلها إلى فئة من اللاجئين، من أجل إذكاء التوترات الداخلية اللبنانية. من خلال ضرب مناطق مسيحية أو مناطق سنية يوجد فيها نازحون شيعة، يقومون بإثارة المجتمعات ضد بعضها البعض. الناس يخشون استقبال نازحين في قراهم. يتعلق الأمر إذن باستراتيجية لتقسيم مجمل المجتمع اللبناني.

هذه الحرب لها أيضًا مستوى أعلى من العنف، لأنها حرب إقليمية: يتحدث الإسرائيليون منذ ما يقارب سنتين الآن عن حرب على سبع جبهات: غزة، الضفة الغربية، لبنان، سوريا، العراق، اليمن وإيران. كانت هذه الجبهات منقسمة نسبيًا في السنوات الأخيرة: عندما شُنت حرب الاثني عشر يومًا على إيران -وهي أول حرب إسرائيلية-أمريكية- لم يكن لبنان منخرطًا بشكل مباشر. وعندما شُنت الحرب على لبنان من سبتمبر إلى نوفمبر 2024، لم تكن هناك ضربات على إيران، رغم أن الإيرانيين قاموا آنذاك بإطلاق نار دعمًا لحزب الله. لكن كل الجبهات لم تكن موحدة. اليوم، هذه الجبهات السبع بدأت تتوحد. هذا هو تأثير ما بعد 7 أكتوبر 2023: تصاعد تدريجي في توحيد الجبهات، التي تميل اليوم إلى التلاقي في اتجاه حرب بلا حدود، من الخليج إلى البحر المتوسط.

ومع ذلك، فإن منطق توحيد الجبهات ليس مجرد نظرية إسرائيلية، بل له أيضًا واقع سابق: هذه الفكرة موجودة منذ 2021 لدى ما يسمى «محور المقاومة»، المكوَّن من حزب الله، وإيران، وشركائهم اليمنيين الحوثيين، والحركات الشيعية المسلحة العراقية، وتقريبًا جميع الفصائل الفلسطينية - التي ليست شيعية. ابتداءً من انتفاضة 2021، قامت كل قوى «محور المقاومة» هذا بصياغة مبدأ وحدة الساحات. كانت هذه النظرية تعتبر أن أي اعتداء على أحد مكونات هذا المحور يجب أن يستدعي ردًا على جبهة أخرى، من طرف فاعل آخر من هذا «المحور». وقد تم تطبيق ذلك بشكل نسبي لكنه فعلي بعد 7 أكتوبر 2023، حيث قرر حزب الله آنذاك إطلاق ما يسمى جبهة الإسناد لقطاع غزة. وكان يعتبر في ذلك الوقت أن هذه الجبهة ليست حربًا مفتوحة بالكامل ضد إسرائيل، بل وسيلة ضغط على إسرائيل وعلى الولايات المتحدة من أجل تخفيف الضغط العسكري الإسرائيلي على غزة. وتُرجِمت «جبهة الإسناد» هذه التي فتحها حزب الله منذ صباح 8 أكتوبر 2023 تدريجيًا إلى اندلاع حرب. بقدر ما كان حزب الله في موقع المبادرة لمدة سنة، بقدر

نيكولا دوت-بويار

نيكولا دوت-بويار هو باحث مشارك في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى. مقيم في بيروت، وهو مؤلف كتاب «تونس، الثورة وماضيها» (دارا النشر إريمو ولارماتان، 2013)، و«من اللاهوت إلى التحرر، تاريخ الجهاد الإسلامي الفلسطيني»(بالاشتراك مع وسام بلحاج أجيني ريبيار، دار لاديكوفيرت، 2014)، و«الفسيفساء المتفجرة، تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، 1993-2016» (دار أكت سود، 2016).

أنجز الحوار أنطوان لاراش.

ما بدأت إسرائيل أيضًا في أخذ المبادرة، وسرّعت الأمور ابتداءً من يوليو 2024 إلى غاية اندلاع حرب سبتمبر-نوفمبر. وقد قامت آنذاك بسلسلة من الاغتيالات، ليس فقط العملية الشهيرة الخاصة بأجهزة النداء "بجير"، بل كذلك بقطع رأس القيادة تدريجيًا بكاملها. الآن، منطق توحيد الجبهات هذا يسري على الجميع: إسرائيل والولايات المتحدة تخوضان حربًا على إيران، وقد اتسعت الجبهات إلى الخليج، العراق ولبنان، في انتظار اليمن. من الجهة الأخرى، لم تعد لدى إيران خطوط حمراء، وهي تستخلص الدروس من دورة المفاوضات / العقوبات / القصف التي فرضتها الولايات المتحدة منذ عدة أشهر. فهي تريد تغيير المعادلة. في هذا المنظور، لم يعد مستبعدًا في حالة مفاوضات، أن تضع إيران الملف اللبناني في الميزان، وتسعى إلى اتفاق شامل وإقليمي. هذا ما تشير إليه التدخلات الأخيرة لمرشدها الأعلى ووزير خارجيتها. على أي حال، إيران لا تريد العودة إلى الوضع السابق. ويبدو أنها صامدة عسكريًا وقادرة على تعبئة مزيج من القومية الإيرانية غير الإسلامية بالضرورة مع الدينامية المهدوية العميقة للتشيع، وهما وقودان أساسيان للصمود في الحرب. وقد حدث الشيء نفسه خلال حرب إيران-العراق في ثمانينيات القرن الماضي، التي بعد الأزمات الداخلية لما بعد 1979، أعادت تماسك البلاد. ونتيجة لذلك، حتى الولايات المتحدة بدأت تشك في إمكانية تغيير النظام.

من المحتمل أن يحاول الإسرائيليون الآن غزو جنوب لبنان. حدّهم يقع على المستوى العسكري البحت. إذا رجعنا إلى حرب 2024 الأخيرة، فقد تلقى حزب الله ضربة، بمعنى أن قيادته قُطعت وأن زعيمه الكاريزمي حسن نصر الله قد قُتل. لكن على الأرض في جنوب لبنان، تبيّن أن مقاتليه قد أنقذوا الحزب نوعًا ما، وأن التوغل الإسرائيلي ظل محدودًا نسبيًا لأنه لم يتمكن من تجاوز 4 إلى 5 كيلومترات داخل الأراضي اللبنانية. لم يكن هناك غزو لجنوب لبنان، وكانت هناك عدة معارك شرسة، خاصة في الخيام، في الجنوب الشرقي للبنان -ليس بعيدًا عن سوريا وهضبة الجولان- حيث دخل الإسرائيليون ثلاث مرات واضطروا إلى الخروج.

يبدو أن حزب الله، وفق بعض المؤشرات، قد أعاد تنظيم نفسه جزئيًا منذ الحرب الأخيرة. إذا لم يكن قد أعاد تنظيم نفسه، فالحرب قصيرة ويتم سحقه. وإذا كان قد أعاد تنظيم نفسه، فالحرب بالضرورة أطول. المؤشرات حاليًا هي أن قيادته، خلافًا لحرب 2024، لم يتم القضاء عليها. عندما بدأت الحرب ليلة الأحد 1 مارس، قام الإسرائيليون بعدد من الضربات الدقيقة جدًا على الضاحية الجنوبية، ما أعطى في الساعات الأولى انطباعًا بأن القيادة بأكملها قد قُضي عليها، وهو ما لم يحدث. كانت هناك شائعة بأن رئيس الكتلة البرلمانية محمد رعد قد قُتل، لكنه تحدث في مساء اليوم نفسه. وكانت هناك شائعة بأن الأمين العام للحزب نعيم قاسم قد اغتيل، وتبين أن ذلك غير صحيح. هذا مؤشر أول: القيادة لم يتم القضاء عليها، بل هي مختبئة. المؤشر الثاني هو أنه رغم سياسة نزع السلاح في جنوب لبنان، جنوب نهر الليطاني، التي قامت بها القوات المسلحة اللبنانية، والحكومة، وقوات اليونيفيل(I)، يبدو أن حزب الله لا يزال يمتلك وجودًا عسكريًا، إذ تدور حاليًا معارك، خاصة في الخيام، والناقورة، والطيبة. وهي معارك تشمل القوات الإسرائيلية وحزب الله على الشريط الحدودي منذ ثلاثة أسابيع، وبعمق محدود داخل لبنان.

فترة وقف إطلاق النار لم تكن فترة وقف إطلاق نار حقيقية، إذ كان لبنان يُقصف يوميًا في الجنوب والشرق في البقاع. وكانت الطائرات الإسرائيلية والطائرات بدون طيار تحلق باستمرار فوق بيروت. وأخيرًا، يجب معرفة أن إسرائيل احتلت خمسة مواقع في جنوب لبنان، وكان يفترض أن تنسحب منها بعد 60 يومًا من وقف إطلاق النار، لكنها لم تفعل. وبالتالي، فإن الوضع الذي سبق الحرب الحالية كان وضع حرب محتملة. بالنسبة لسكان جنوب لبنان، فإن الحرب لم تتوقف فعليًا منذ وقف إطلاق النار لسنة 2024.

ما هو الهدف الأوسع للولايات المتحدة وإسرائيل حسب رأيك؟

الرؤية الشاملة لدى الإسرائيليين عن لبنان تقوم، برأيي، على ثلاثة عناصر مركزية. العنصر الأول هو أن هناك لدى اليمين المتطرف الديني تاريخيا مطالب على جنوب لبنان كأرض كتابية. لكن هذا ليس بالضرورة الجانب الذي يلعب الدور الأكبر، على الأقل لدى العسكريين والسياسيين.

الجانب الذي يلعب دورا مركزيا وتاريخيا هو قضية المياه وقضية المرتفعات الاستراتيجية: جنوب لبنان إقليم جبلي يجاور أيضا هضبة الجولان السورية. منذ عام 1948، عند قيام إسرائيل، هاجمت قوات الدولة الإسرائيلية المستقبلية خمسة عشر قرية في جنوب لبنان. ارتكبت في ذلك الوقت مذبحة لمدنيين لبنانيين في قرية حولا- هي قرية معروفة لوجود

أمام بناية دُمرت أثناء قصف جوي اسرائيلي، في جنوب بيروت، لبنان، 25 مارس/آذار 2026. © EPA.

حضور شيوعي تاريخي، إلى حدود اليوم. إن تاريخ المطالب والرغبات الإسرائيلية تجاه لبنان هو تاريخ قديم.

العنصر الثالث هو أن جنوب لبنان مرتبط تاريخيا بفلسطين عبر التجارة والمبادلات والزيجات...إلخ. تحت الحكم العثماني لم تكن هناك حدود بين جنوب لبنان وفلسطين التاريخية. خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين في العشرينيات والثلاثينيات، كان فضاء يشهد الكثير من التنقلات. خلال الثورة العربية الفلسطينية الكبرى عام 1936 طرد البريطانيون الكثير من الناشطين الفلسطينيين إلى لبنان. في عام 1948 شارك أيضا مجموعات لبنانية في القتال إلى جانب الفلسطينيين ضد قوات الدولة الإسرائيلية المستقبلية. لذلك، كان هناك تفاعل تاريخي بين لبنان وفلسطين التاريخية.

أصبح هذا التفاعل التاريخي قويا بشكل خاص في ستينيات حتى ثمانينيات القرن العشرين، إذ ارتبطت حركات المقاومة الفلسطينية مثل فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية وغيرها، الموجودة في جنوب لبنان في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، بمنظمات اليسار اللبناني. لكن هذا الارتباط التاريخي ليس محصورا في تاريخ اليسار اللبناني. أسس الإمام موسى الصدر؛ وهو شخصية كاريزمية وعالم شيعي لبناني، لكن المولود في إيران في مدينة قم؛ في السبعينيات حركة شيعية اسمها حركة المحرومين، التي كان فرعها المسلح "أمل"، وهو اختصارا لـ "ألوية المقاومة اللبنانية". تشكلت حركة أمل عسكريا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. تذكر الرواية أن كلمة "أمل" اخترعها آنذاك ياسر عرفات. هذا الحزب موجود حتى اليوم ويلعب دورا مركزيا عبر رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري. في عام 1979 تحدثوا عن تحالف بين محرومي أرضهم ومحرومين على أرضهم. محرومو أرضهم هم الفلسطينيين، ومحرومون على أرضهم هم الطائفة الشيعية التي كانت من أكثر الطوائف تهميشا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا في لبنان. كان تأسيس حزب الله نفسه مرتبطا، في أوائل الثمانينيات، ليس فقط بتجربة الثورة الإيرانية أو بالعراق وبشيعية عابرة للقوميات، بل أيضا بالتجربة الفلسطينية، إذ إن عددا من ضباط حزب الله كانوا سابقا أعضاء في منظمات فلسطينية، أغلبهم في فتح بزعامة ياسر عرفات. كان هناك الكثير من اللبنانيين المقاتلين في التنظيمات الفلسطينية، ووجدنا عددا منهم لاحقا في صفوف حزب الله. كل هذا يدل على أن المصير التاريخي لجنوب لبنان كان دائما مرتبطا بالمصلحة التاريخية لفلسطين الانتدابية. هذا التفاعل التاريخي لا يزال قائمًا حتى اليوم.

نواجه الآن ثلاثة تضادات كبيرة تتعلق بلبنان ستستغرق وقتا لتتطور وتحل. الأولى هي الطابع الإقليمي للصراع: لا يقتصر الصراع اليوم على مجرد صراع على الأرض اللبنانية، بل يدور في إيران والعراق والخليج. الجبهات مترابطة كما لم يحدث ربما منذ حرب 1967، وعدا ذلك فإن ساحة الصراع اليوم أوسع بكثير. التضاد الثاني هو مسألة ميزان القوى العسكري بين حزب الله والإسرائيليين، على أساس حرب غير متكافئة وحرب استنزاف. والثالث هو التناقضات الداخلية اللبنانية في أعقاب هذه الحرب، التي قد تفضي إلى توترات داخلية كبيرة في البلاد.

> **أن الأولوية الحالية لدى الإسرائيليين هي إقامة نوع من نزع السلاح العام لجميع الدول الحدودية**

الاستراتيجية الإسرائيلية حاليا ليست بالضرورة استراتيجية قائمة على التطبيع. يظل التطبيع مع الدول العربية من أولوياتهم، لكنه لم يعد بنفس القوة كما كان خلال اتفاقات أبراهام عام 2017 مع دونالد ترامب. أرى أن الأولوية الحالية لدى الإسرائيليين هي إقامة نوع من نزع السلاح العام لجميع الدول الحدودية. ما يطلبونه من لبنان واضح جدا: منطقة منزوعة السلاح وجيش لبناني ضعيف جنوب نهر الليطاني. يطالبون بالمثل في سوريا، وهي دولة أضعفت بشكل خاص. لا ينبغي نسيان أنه عند سقوط بشار الأسد، قصفت إسرائيل بكثافة جميع مواقع ما تبقى من الجيش السوري لتدميره. اليوم عاد الجيش السوري إلى مستوى قدراته في أواخر الأربعينيات. ولديهم نفس المطالب على شبه جزيرة سيناء المصرية. إذ طالبوا مصر خلال العامين الماضيين بنزع تسليحها. سيناء أرض مصرية وتندرج ضمن السيادة المصرية لكنهم يطالبون بنزع تسليحها الكامل. إذن أعتقد أن الأولوية بالنسبة للإسرائيليين، وهذا ينسجم تماما مع إطار هذه الحرب، هي نزع تسلح الدول الحدودية، التي تعتبرها إسرائيل أولوية على مسألة تطبيع الدول العربية مع إسرائيل. هذا لا يعني أن التطبيع غير مهم. إنه "كريمة فوق الكعكة"، لكن أولوية إسرائيل هي نزع السلاح. أما بشأن لبنان، فيمكنهم قبول، في أقصى حد، جيش لبناني يكون نوعا من قوة شرطة داخلية، من المفترض أن ينزع سلاح حزب الله أو يسيطر على خيمات اللاجئين الفلسطينيين. وباي حال لن يقبلوا جيشا للدفاع الوطني. هذه الرؤية مشتركة لدى الأمريكيين والأوربيين: جيش لبناني لا يكون جيش دفاع وطني، بل جيش موجه نحو الداخل، شرطة في المحصلة.

يبدو أن الحكومة اللبنانية تهاجم حزب الله بشكل متزايد، ما هي الدينامية الحالية للعلاقات بينهما؟

تميل سياسة الحكومة اللبنانية بالأحرى إلى الاستجابة للمطالب الأمريكية. الحكومة اللبنانية تُقدِم على ذلك لسبب واضح: فهي تريد الحفاظ على البنى التحتية المدنية، ومنها مطار بيروت، والميناء، ومجموع الطرق والمحاور الطرقية التي تسمح بضمان الاستمرارية بين شمال وجنوب البلاد. يهدد الإسرائيليون بفرض حصار شامل، وأمام ذلك، بالفعل، ترى حكومة نواف سلام ورئاسة جوزيف عون أنه يجب تقديم عدد من الضمانات. ومن بين هذه الضمانات المقدَّمة، هناك الحظر الرسمي للفرع العسكري لحزب الله في لبنان، وهو أمر يُعد سابقة منذ بداية التسعينيات. في الوقت الحالي، لا يترتب عن ذلك الكثير من النتائج، لكنه سيترتب عنه على الأرجح عند نهاية الحرب، إذ يمكن أن نتوقع حينها استقطابًا سياسيًا حقيقيًا في البلاد بين أنصار تسليح حزب الله، الذي

(1) بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي بعثة لمنظمة الأمم المتحدة منتشرة في الجنوب اللبناني منذ عام 1978.

سيُحظر جناحه العسكري، وبين الذين يدعون إلى نزع سلاحه. وبالتالي فإن الأزمة السياسية الداخلية اللبنانية وتفاقم التوترات الداخلية أمران مرجحان جدًا.

يتمثل الضغط الإسرائيلي والأمريكي الثاني في وضع السكين على رقبة الجيش اللبناني -الذي هو بالفعل مُمول إلى حد كبير من قبل الولايات المتحدة- خاصة على مستوى الرواتب والتسليح. الضغط الأمريكي والإسرائيلي يصل تقريبًا اليوم إلى حد المطالبة باستقالة القائد الحالي للجيش، هيكل، الذي يتمثل موقفه في أنه يجب نزع سلاح حزب الله، ولكن لا ينبغي الدخول في نزاع أهلي في لبنان، وأن ذلك يجب أن يكون نتيجة حوار سياسي، وليس نتيجة ميزان قوى عسكري داخلي في البلاد.

ما هي إمكانيات بناء مقاومة شعبية يسارية في لبنان، وما هي نقاط الارتكاز في هذا الاتجاه؟

هذا السؤال يستدعي أولًا ملاحظة حول وضع ميزان القوى السياسية في لبنان مقارنة بالستينيات والثمانينيات. لقد كانت هناك تجربة غنية جدًا وكبيرة لليسار اللبناني، استثنائية حتى، بمعنى أن لبنان كان مجال ظهور ما كان يُسمى آنذاك باليسارات العربية الجديدة. وقد وُجدت هذه اليسارات في تونس مع «العامل التونسي»، وفي المغرب مع «إلى الأمام». وفي لبنان، تجسدت خاصة في تنظيمات مثل «منظمة العمل الشيوعي في لبنان» أو «حزب العمل الاشتراكي العربي»، التي كانت تعبر عن راديكالية يسارية للقومية العربية. وهذا ما أنتج أيضًا تجربة الحزب الشيوعي اللبناني. إذ في لبنان، فإن «اليسار القديم» المتمثل في الحزب الشيوعي اللبناني هو أيضًا عنصر من «اليسار الجديد»، ابتداءً من مؤتمره الثاني سنة 1968. كما أن التجدد الفكري لليسار اللبناني مر أيضًا عبر الحزب الشيوعي اللبناني، مع فلاسفة مثل مهدي عامل -الذي قيل إنه متأثر بألتوسير، وهذا صحيح جزئيًا- أو حسين مروة، -الذي حاول قراءة ماركسية للإسلام- وهو نفسه كان طالبًا سابقًا في الحوزة الشيعية في النجف بالعراق. وقد كان للحزب الشيوعي اللبناني دور حقيقي، بما في ذلك فكريًا، في تجديد الفكر الماركسي آنذاك. كما قام بنقد المواقف السوفياتية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وبخطة التقسيم لسنة 1947، وكذلك للسياسة السوفياتية مثلًا في تشيكوسلوفاكيا أثناء ربيع براغ.

كان هذا اليسار اللبناني، في سنوات الستينيات والثمانينيات، مدفوعًا أيضًا بدينامية وزخم الثورة الفلسطينية في لبنان. بعد الانسحاب الفلسطيني من لبنان سنة 1982(2)، أصبح اليسار اللبناني، والحزب الشيوعي، ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، وتنظيمات أخرى مثل حزب العمل الاشتراكي العربي، في قلب المقاومة ضد إسرائيل في جنوب لبنان، خاصة مع تأسيس ما يُسمى «جمول» (جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية). لكن مجمل هذا اليسار اللبناني تعرض لصدمة مع سقوط الكتلة الشرقية والتحول الصيني في الثمانينيات(3). وكان لذلك تأثيرات مالية وعسكرية في إطار الحرب الأهلية والمقاومة ضد إسرائيل في جنوب لبنان. فقد كان الدعم العسكري والمالي حاسمًا: وعندما اختفى هذا الدعم، اختفت معه القوة السياسية. ومن ثم، قامت إيران وحزب الله باستعادة الرصيد المناهض للإمبريالية لليسار - بما في ذلك عبر استقطاب ودمج مناضليه.

> **لا الصين ولا روسيا مثلاً يمكن مقارنتهما، من حيث الانتشار العسكري العالمي**

وعليه، فإن اليسار اللبناني اليوم ضعيف جدًا، وقد انقسم أيضًا حول عدد من القضايا. فقد قسمته المسألة السورية في سنوات 2010، حيث أعطى بعض المناضلين اليساريين الأولوية للدفاع عن حزب الله و«محور المقاومة» في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، بينما انحاز آخرون إلى الثورة السورية. كما قسمته أيضًا مسألة إيران. وبالتالي فقد انقسم حول قضايا استراتيجية، وحول مسألة الثورات العربية، والعلاقة مع الغرب، وتنظيم السياسة، إلخ.

مسألة بعث مقاومة يسارية في لبنان، كما تُطرح، هي في رأيي مسألة مجردة إلى حد ما: لأن الحديث عن مقاومة يعني أيضًا التفكير في مسألة الوسائل، والقاعدة الشعبية الداخلية، والدعم الخارجي الضروري، وهي أمور يفتقدها اليسار اللبناني اليوم، بخلاف السبعينيات، نتيجة تغير موازين القوى العالمية منذ سقوط الجدار. يمكن القول إن هناك ثلاث مواقف يسارية في لبنان في هذا الإطار: الأولى تتشكل حول إحدى أهم الصحف في البلاد، وهي جريدة «الأخبار»، التي تدافع عن فكرة ضرورة دعم «محور المقاومة» بأي ثمن، باعتبار أن ما يجري هو معركة وجودية -بالمعنى الحرفي- لمستقبل هذه المنطقة. ومنذ عودته إلى لبنان، فإن جورج إبراهيم عبد الله يتبنى هذا الخط بشكل واضح. الموقف الثاني يظهر في الحزب الشيوعي اللبناني أو في التنظيم الشعبي الناصري للنائب أسامة سعد في صيدا: وهو يدعو إلى إعادة بناء مقاومة شعبية غير طائفية تتجاوز حزب الله، لكن هذا يعيدنا إلى مسألة القاعدة الشعبية والوسائل والدعم، وهي مسألة غير قابلة للحل في الوقت الراهن. أما اليسار الثالث، فيختزل اسم اليسار في دفاع أدنى عن حقوق الإنسان والديمقراطية، ولكن بطريقة منزوعة التسييس إلى حد ما: وهو تيار «المجتمع المدني» و«المنظمات غير الحكومية»، الذي يمثله بعض النواب المسمَّين «نواب المجتمع المدني» في البرلمان اللبناني منذ 2022.

ومع ذلك، توجد اليوم حساسية يسارية في لبنان، مناهِضة للإمبريالية، معارضة للاحتلال، ولها تأثيرات ملموسة على الأرض، وإن كانت محدودة لكنها حقيقية. وهي تحاول بناء شيء ما، خاصة ما يمكن تسميته بشكل من أشكال المقاومة المدنية. على سبيل المثال، خلال فترة وقف إطلاق النار التي تلت حرب 2024، في لجان القرويين من أجل الحق في العودة إلى قراهم على الشريط الحدودي. وقد تعرّض بعض هؤلاء المناضلين اليساريين لتهديد مباشر من الإسرائيليين عبر هواتفهم. كما توجد اليوم تعبئة اجتماعية إنسانية للحزب الشيوعي اللبناني ولجمعية «النجدة الشعبية» التابعة له، التي تدير مثلًا مستشفى في مدينة النبطية. ويعمل المناضلون والعاملون في ظروف صعبة للغاية، حيث إن مدينة النبطية تتعرض لقصف وإطلاق نار مستمرين.

بعد القصف الاسرائيلي ضد مبنى جمعية القرض الحسن، وهي جمعية قريبة من حزب الله اللبناني في 3 مارس/ آذار 2026.

ما هي مهام المناهضين للإمبريالية في العالم بخصوص هذا الموضوع؟

أعتقد أن شيئًا مثيرًا للاهتمام قد حدث في لبنان وفي مجمل المنطقة عندما وقع اختطاف مادورو. وقد تم إدراك ذلك في لبنان كحدث مقلق للغاية، لأنه مسّ الناس بشكل مباشر: ليس بمعنى رمزي، بل بمعنى تهديد ملموس، إذ سنكون نحن، في هذه المنطقة، التاليون. هناك وعي كبير جدًا في لبنان -ليس فقط لدى كبار المناهضين التاريخيين للإمبريالية، بل حتى لدى النخب- بنوع من الإمبريالية في حالتها العارية، أي إمبريالية أمريكية لا نظير لها في التاريخ من حيث الانتشار العسكري العابر للقارات. فلا الصين ولا روسيا مثلًا يمكن مقارنتهما بها، من حيث الانتشار العسكري العالمي: فالولايات المتحدة لديها أكثر من 250 ألف شخص منتشرين عبر القارات، في نحو 80 بلدًا، مع قواعد عسكرية ضخمة. بينما تمتلك الصين، بالمقارنة، قاعدة عسكرية واحدة في جيبوتي تضم أقل من 2000 شخص. خطاب دونالد ترامب هو خطاب انفصل تمامًا عن التبريرات النظرية المتعلقة بالديمقراطية أو تصديرها، ولم يعد يهتم حتى بالقوة الناعمة. إنها إمبريالية بلا

السؤال الكبير المعاصر، هو كيف يمكن ربط حركاتهم المناهضة للحرب بالحركات المناهضة للاستعمار في الجنوب العالمي

تردد، أكثر من عهد بوش الابن.

السؤال الكبير المعاصر بالنسبة للحركات المناهضة للحرب في أوروبا الغربية، والولايات المتحدة أو أستراليا، هو كيف يمكن ربط حركاتهم المناهضة للحرب بالحركات المناهضة للاستعمار في الجنوب العالمي. هذه الارتباطات تبقى صعبة جدًا. أسطول غزة المنطلق من تونس حاول تقديم بعض الإجابات الأولى. وقد بدأ يتشكل نوع من أممية جديدة بعد 7 أكتوبر حول غزة. وفي الوقت نفسه، لم تعد توجد فضاءات مثل تلك التي كانت في سنوات 2000، مع دينامية المنتديات الاجتماعية العالمية في البرازيل أو الهند، للالتقاء ومناقشة القضايا الخلافية بين مناضلي الشمال والجنوب: هل يجب مساواة الإمبريالية الأمريكية بروسيا والصين، أم أن هناك اليوم شكلًا من «إمبريالية فائقة» أمريكية غير مسبوقة؟ كيف يمكن مقاربة الحركات المناهضة للاستعمار ذات البعد الديني؟ هذه أسئلة تُحدث انقسامات، لكن لم تعد هناك فضاءات للنقاش الهادئ حولها.

ومن الصعوبات أيضًا أنه في الجنوب العالمي يوجد وعي كبير بأن «الغرب» يظل متضامنًا إلى حد كبير: فالخلافات مثلًا حول أوكرانيا بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تُرى من هنا كخلافات ظرفية وليست بنيوية، لأنه في النهاية، فيما يتعلق بغزة أو حتى إيران، يظهر دائمًا شعور بالتضامن بين الدول الغربية الكبرى. هذه الخلافات الظرفية لا تنجح في إنهاء هذا النوع من التحالف البنيوي بين الدول الغربية، وهو تحالف أيديولوجي وسياسي واقتصادي في آن واحد. وفي المقابل، هناك نوع من خيبة الأمل لدى شعوب الجنوب العالمي: فالجنوب العالمي موجود اليوم ربما اقتصاديًا عبر منظمات مثل منظمة شنغهاي للتعاون أو مجموعة البريكس، لكنه غير موجود سياسيًا. الجميع واعٍ بذلك. وهناك مفارقة كبيرة هنا، لأنه في سنوات 1950 إلى 1970 كانت هناك دينامية سياسية للجنوب العالمي – مع مؤتمر باندونغ والقارات الثلاثة – ولكن دون دينامية اقتصادية. أما اليوم، فهناك دينامية معاكسة: تضامن اقتصادي، ولكن دون ترجمة سياسية حقيقية. ■

يوم 21 مارس 2026

(2) في عام 1982 فرض على منظمة التحرير الفلسطيني مغادرة بيروت بضغط من الاحتياج الإسرائيلي.

(3) تخلت الصين بقيادة دانغ شياوبينغ عن دعمها لحركات التحرر الوطني وللأحزاب الشيوعية بالعالم الثالث خدمة لمصالحها الاقتصادية والديبلوماسية.

الحركات المناهضة لترامب تتقارب فيما بينها في الولايات المتحدة

تبين المظاهرات الجماهيرية المنظمة تحت شعار "لا ملوك!"، المقرر تنظيمها في 28 مارس، والاستعدادات الطموحة للتعبئات في فاتح ماي، التقارب المتزايد بين القوى المناهضة لترامب. يحدث هذا التقارب في سياق الهجمات التي يشنها ترامب على الحقوق الديمقراطية في الولايات المتحدة وعلى سيادة الدول الأجنبية، وأحدث مثال على ذلك هو عدوانه غير المسؤول على إيران، وفي سياق تدني نسب شعبيته.

بقلم
كاي مان

ظهرت ثلاثة أقطاب للمقاومة الشعبية والعمالية منذ انتخاب ترامب لولاية ثانية. يتمحور القطب الأول حول ائتلاف «Indivisible»، (غير قابل للانقسام)، الذي يتكون في غالبه من المنظمات غير الحكومية، والذي نظم أول مظاهرتين تحت شعار «لا ملوك!» في عام 2025، ودعا إلى سلسلة جديدة من المظاهرات في 28 مارس 2026. نزل ما يقرب من 25 مليون شخص إلى الشوارع في جميع أنحاء البلاد خلال المظاهرات الأخيرة. سمحت هذه المظاهرات بالتعبير عن معارضة ترامب على جبهات عديدة، كما عبرت عن ذلك المواكب واللافتات، لا سيما دفاعًا عن المهاجرين/ات، وتضامنًا مع فلسطين (على الرغم من أن "Indivisible"، في بياناتها الرسمية، لم تذكر غزة ولا فلسطين)، ودفاعاً عن مجتمعات الميم، وعن البيئة، وبالطبع رفض سياسة ترامب بشكل عام التي تفضي إلى الاستبداد.

الحركة المناهضة لوكالة الهجرة والجمارك

القطب الثاني للمقاومة ضد ترامب هو الحركة ضد وكالة الهجرة والجمارك، شرطة الهجرة. أثارت المقاومة التي قامت بها شبكات مناهضة وكالة الهجرة والجمارك في مينيابوليس، في مواجهة وصول أكثر من ثلاثة آلاف من عناصر الوكالة، خيال مناهضي الفاشية والاستبداد في جميع أنحاء العالم. أدى مقتل رينيه غود، الناشطة في دعم المهاجرين/ات والمواطنة الأمريكية، على يد عناصر من الوكالة في مينيابوليس، قرب المكان الذي قُتل فيه جورج فلويد على يد شرطي في عام 2020، وما تلاه بعد بضعة أيام، من مقتل أليكس بريتي، وهو أيضًا مواطن أمريكي أبيض، إلى اندلاع حركة احتجاج واسعة النطاق تهز الوضع السياسي الأمريكي. هذه المظاهرات الجماهيرية والشبكات المشاركة فيها تندرج ضمن طريق تشكل حركة اجتماعية جماهيرية جديدة تتمتع بجميع خصائص الحركة الاجتماعية. أول هذه الخصائص هو حجمها. فإذا كانت المظاهرات في الشوارع قد جمعت أعداداً كبيرة جداً، فإن المشاركة في شبكات التضامن كانت قوية جداً أيضاً. فقد شارك ما بين 25% و50% من سكان مينيابوليس وسانت بول (المدينة المجاورة لمينيابوليس) في التحركات وفي شبكات المساعدة المتبادلة، وهي نسبة استثنائية.

يعد إنشاء منظمات جديدة من السمات المميزة للحركات الاجتماعية. فقد طورت «الحركة المناهضة لوكالة الهجرة والجمارك» منظمات جديدة ودمجت منظمات وشبكات ناشطة موجودة مسبقًا، لا سيما جمعيات المستأجرين بالأحياء والشبكات التي نشأت خلال التحركات التي أعقبت مقتل جورج فلويد في عام 2020. بالإضافة إلى الشبكات نفسها، تطورت تحالفات بين المجموعات المناهضة لوكالة الهجرة الجديدة والقديمة، كما هو الحال في شيكاغو حيث تم تأسيس ائتلاف يضم حوالي مائة منظمة في جميع أنحاء المدينة، وهو "ائتلاف المهاجرين من أجل حقوق المهاجرين واللاجئين". وقد نسقت هذه المجموعات مع الناشطين المناهضين لوكالة الهجرة في مينيابوليس. في بعض الحالات، كان ذلك ممكناً بفضل الروابط الموجودة مسبقاً التي أنشأتها النقابات.

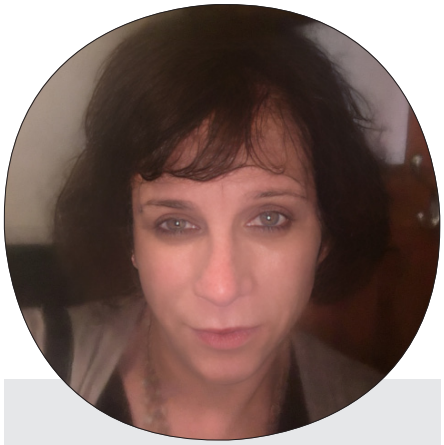

كاي مان
كان مان عضو في سوليداريتي، فرع الأممية الرابعة في الولايات المتحدة، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة، وهي أيضا عضو في قيادة الأممية الرابعة.

مدنية أوستن، أكتوبر/تشرين الأول 2025.

لا يقتصر وجود الحركة المناهضة لوكالة الهجرة فقط على مينيابوليس ومدن مثل لوس أنجلوس وشيكاغو حيث كان هناك انتشار كبير جدًا للوكالة، ولكنها موجودة أيضًا في مدن مثل ميلووكي، التي لم تشهد حتى الآن تدفقًا كبيرًا لعملاء الوكالة ولكن حيث تتطور حركة مناهضة لها استعدادًا لمثل هذا الاحتمال.

الإجراءات الملموسة للحركة

برهنت هذه الحركة عن مستوى تنظيمياً مثيراً للإعجاب، واستطاعت استخدام الأساليب التقليدية للحركات الاجتماعية، مثل المظاهرات والمقاطعة، بالإضافة إلى أشكال مبتكرة من هذه التكتيكات. ففي الأحياء، أنشأت شبكات الاستجابة السريعة مجموعات على تطبيق المراسلة "سينيال" لربط الناشطين (الذين كان الكثير منهم يشاركون للمرة الأولى) وتنظيم الدفاع الجماعي عبر أشكال متنوعة من المساعدة المتبادلة لإعانة المهاجرين على الهروب من دوريات وكالة الهجرة، مثل توصيل وجبات الطعام للمهاجرين. عندما يُرصد عملاء الوكالة في مكان ما، يتم الإبلاغ عنهم عبر مجموعات "سينيال" ويهرع الناشطون إلى الموقع للمساعدة وتصوير ما يقومون به. يتم نشر أرقام لوحات سيارات الوكالة ويتتبع الناشطون تحركاتها بسياراتهم وتُستخدم الصافرات للتنبيه لوجودها. تذكرنا الطريقة التي ينظم بها النشطاء أنفسهم لمتابعة مركبات الوكالة بالسيارات بالحواجز المتنقلة التي أقيمت خلال الإضراب الوطني لعمال النسيج عام 1934 وخلال إضراب سائقي الشاحنات الشهير في مينيابوليس عام 1934.

نظمت مقاطعة لشركة تأجير السيارات "Enterprise" وفنادق "هلتون"، التي أجرت السيارات للوكالة واستضافت موظفيها. يتعلق الأمر بتكييف الأساليب المستخدمة منذ الثمانينيات للضغط على الشركات بشكل غير مباشر، من خلال استهداف زبنائها. في جميع أنحاء البلاد، رفض طلاب المدارس الثانوية والجامعات الذهاب إلى الدراسة احتجاجًا على مداهمات وكالة الهجرة، ومن المقرر تنظيم تحركات جديدة في فاتح ماي.

أعربت العديد من النقابات، وضمنها أكبر نقابات البلد عن معارضتها لوكالة الهجرة والجمارك، مثل الاتحاد الدولي لمستخدمي الخدمات (SEIU) واتحاد عمال صناعة السيارات (UAW) ونقابات المدرسين المحلية والوطنية، بما في ذلك الاتحاد الأمريكي للمعلمين (AFT) والرابطة الوطنية للتعليم (NEA)، فضلاً عن اتحاد AFL-CIO (الاتحاد الأمريكي للعمل- مؤتمر المنظمات الصناعية) نفسه. وفي مينيابوليس، دعمت هذه النقابات وغيرها المظاهرات التي نظمت يومي 23 و30 يناير.

فاتح ماي قوي May Day Strong

القطب الثالث للمقاومة هو "فاتح ماي قوي" (MDS May Day Strong)، الذي يضم نقابات يسارية وفروع نقابية، مثل نقابة المعلمين في شيكاغو (CTU) وفروع كفاحية للاتحاد الدولي لمستخدمي الخدمات SEIU في مينيابوليس. تعمل حركة فاتح ماي قوي MDS على التحضير لفعاليات فاتح ماي («May Day» بالإنجليزية) والتي ستتضمن إضرابًا عاما وإضرابا عن الدراسة وإضرابا عن الاستهلاك. شارك ثلاثة آلاف شخص في مؤتمر عبر الفيديو نظمته MDS مؤخرًا لمناقشة فعاليات فاتح ماي، بما في ذلك الإضرابات والامتناع عن الذهاب إلى الفصول الدراسية والمقاطعة الاقتصادية. من غير المرجح أن تتخذ تحركات فاتح مايو هذا العام شكل إضراب تقليدي مع توقف عن العمل بدعوة من النقابات، وذلك بسبب القوانين التي تحظر الإضرابات السياسية، والاتفاقات الجماعية التي تنازلت فيها النقابات عن الإضراب. لكن التحركات الداعية إلى إضراب عام ستحفز النقاش حول مسألة التعبئة في أماكن العمل، والإضرابات الجماهيرية، وضرورة مناهضة القوانين التي تقيد العمل النقابي.

من الممكن تمامًا أن تشبه فعاليات فاتح ماي هذه السنة إلى حد ما فعاليات عام 2006 خلال "اليوم بدون لاتينيين"، الذي شهد مظاهرات جماهيرية في مدن مثل لوس أنجلوس وميلووكي – وهي مدن يعيش فيها عدد كبير من السكان من أصل مكسيكي ولاتيني – بالإضافة إلى إضرابات "فعلية" تحققت عندما أخذ العديد من العمال إجازة مرضية أو لم يأتوا إلى العمل ببساطة من أجل التظاهر.

أقصى اليسار الأمريكي والحركة المناهضة لترامب

إلى جانب النشاط المحلي ضد وكالة الهجرة والجمارك في مينيابوليس وأماكن أخرى، ومظاهرات «لا ملوك!»، نظمت منظمات أقصى اليسار مظاهرات معارضة للعدوان الذي قرره ترامب ضد فنزويلا وإيران، وكذلك تضامناً مع الحركة المناهضة لوكالة الهجرة والجمارك. سيطرت على تنظيم هذه المظاهرات منظمات ذات توجهات اصطفافية، مثل حزب الاشتراكية والتحرير (PLS) ومنظمة طريق الحرية الاشتراكية (FRSO). كما شاركت مجموعات أخرى، منها «تضامن»، وهي منظمة اشتراكية ثورية.

لحد الآن، ركزت أكبر منظمة يسارية أمريكية، وهي «الاشتراكيون الديمقراطيون في أمريكا» (DSA)، اهتمامها على التدخل الانتخابي أكثر من المظاهرات المناهضة للحرب

والاحتجاجات الجماهيرية بشكل عام. لكن الأمور آخذة في التغير. فقد شاركت بعض فروع المنظمة في فعاليات بشأن فنزويلا ووكالة الهجرة والجمارك، ويبدو أن DSA ستنخرط في معارضة الحرب التي يشنها ترامب في الشرق الأوسط.

آفاق توحيد الحركة المناهضة لترامب

خلق المناخ الاجتماعي والسياسي الحالي في البلاد مساحة هائلة للمقاومة. لن تؤدي الحملة التي تشن ضد المهاجرين ولا الحرب ضد إيران إلى التعمية عن قضية إبستين أو جعل الطبقات الشعبية تنسى تكلفة المعيشة، التي سترتفع أكثر مع ارتفاع أسعار النفط الناجم عن الحرب التي تطال كل الشرق الأوسط. فعلى عكس العملية التي شُنت في فنزويلا، يبدو أن الحرب على إيران ستكون طويلة. وتُظهر استطلاعات الرأي بالفعل أن العدوان الأمريكي لا يحظى بتأييد يذكر ويُقابل برفض شديد. كما ستؤدي الحرب إلى تفاقم السخط تجاه ترامب بين مؤيديه من حركة «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» (MAGA) وبين بعض النواب الجمهوريين الذين وعدهم بإنهاء المغامرات العسكرية من نوع الحرب على العراق.

لقد ترسخت الحركة المناهضة لوكالة الهجرة والجمارك في مينيابوليس وفي جميع أنحاء البلاد بعمق في الأحياء الشعبية. ستترك الأحداث الأخيرة بصمة لا تمحى في وعي الملايين من الناس، وسيصبح الكثيرون منهم متقبلين للتحليلات والبرامج الجذرية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

إن حقيقة أن الغالبية العظمى من اللاتينيين المهاجرين في الولايات المتحدة تنتمي إلى الطبقات الشعبية تجعل من الممكن تطور وعي الجماهير، مُنطلقا من مجرد الدفاع عن جيرانهم (وهو المنظور الحالي للعديد من المشاركين في الحركة المناهضة لوكالة الهجرة) إلى التوجه نحو معارضة ترامب على أساس طبقي أوضح. يجب على مناهضي الرأسمالية والنقابيين الكفاحيين التأكيد على الطبيعة الطبقية لهجمات ترامب وتبيان التركيبة الشعبية والعمالية للمجتمعات المهاجرة التي تتعرض لهجومه.

إن توحيد المكونات المختلفة للتحالف الجماهيري «لا ملوك!»؛ التي تعكس المقاومة الشاملة والقطاعية لترامب؛ مع الحركة المناهضة لوكالة الهجرة والجمارك، وتزويدها بقيادة ديمقراطية وعمالية مستقلة عن الحزب الديمقراطي، سيكون خطوة كبيرة إلى الأمام للحركة المناهضة لترامب. لكن هناك تحديات. مجموعة «Indivisible»، (غير قابل للانقسام)، هي منظمة هرمية تتخذ فيها المنظمات غير الحكومية القرارات، وليس بشكل ديمقراطي من قبل الحركة. ويعلن قادتها صراحةً عن تعاطفهم مع الحزب الديمقراطي وعن نيتهم استخدام المظاهرات لدعم الحزب الديمقراطي.

ربما يمكن لحركة "فاتح ماي قوي" (MDS) أن تلعب دور حلقة الوصل بين مظاهرات «لا ملوك!»، بمكوناتها اليسارية المختلفة، والحركة المناهضة لوكالة الهجرة والجمارك، لتشكيل حركة واسعة مناهضة لترامب تقودها النقابات والطبقات الشعبية. وينظر منظمو مظاهرات 28 مارس إلى تحركهم على أنها خطوة نحو فاتح ماي، مما سيساعد على تحقيق هذه الوحدة. ولكن بعد الفاتح من ماي، سيكون هناك جهد كبير من جانب مجموعة «Indivisible» (غير قابل للانقسام) لتوجيه الحركة نحو دعم الحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر 2026، وهو ما سيكون له تأثير مثبط على الحركة.

تكمن قوة المكونات الثلاثة المناهضة لترامب في طابعها الجماهيري، وفي مزجها بين التكتيكات التقليدية والجديدة من أدوات الاحتجاج، وفي تجذرها العميق في الطبقات الشعبية والمجتمعات المضطهدة في الولايات المتحدة، وفي استقلالها عن الحزب الديمقراطي. وبالنظر إلى ما هو على المحك في انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر المقبل، فإن الحفاظ على استقلالية الحركة سيكون مهمة بالغة الأهمية. ■

4 مارس 2026

مدينة نيويورك، أوكتوبر/تشرين الأول 2025.
© Rhododendrites / CC BY-SA 4.0

سيرورة تشكّل برجوازية فنزويلية جديدة (2002-2026)

منذ بداية القرن العشرين، حدّد استغلال النفط في فنزويلا مُمَيزات تطورها الرأسمالي، وتشكّل الطبقات الاجتماعية وتمثلاتها السياسية، وكذلك نموذج الاغتناء البرجوازي وأشكال الرقابة الاجتماعية(1).

بقلم
لويس بونيّا-مولينا

كان الاقتصادي البرازيلي سيلسو فورتادو يعرّف النموذج الفنزويلي باعتباره «تخلّف مصحوب بوفرة العملات الصعبة»، وهو ما يتجلى في نزع التصنيع، والفساد، والتركيز السريع للثروة في يد أقلية، وانتشار فقر واسع.

الرأسمالية الريعية

شاع استعمال مصطلح «الدولة الريعية» بفضل حسين مهداوي سنة 1970 لوصف الدول التي تتلقى مداخيل ضخمة من عائدات خارجية (وهي هنا عائدات النفط)، والتي تطوّر نماذج اقتصادية وسياسية فريدة، تقوم على اعتماد مفرط على استغلال النفط، وإعادة توزيع زبونية، وحافز ضعيف جدًا لتنويع الإنتاج. وقد طوّر أسدروبال بابتيستا مفهوم الرأسمالية الريعية (1997) لوصف نمط التراكم والاغتناء البرجوازي في فنزويلا، القائم على العائدات الخارجية بدل الإنتاج الداخلي، مع ما يترتب على ذلك، بالنسبة للاقتصاد المحلي، من تقلبات أسعار النفط الخام على المستوى الدولي.

وبما أن البرجوازية الفنزويلية هي نتيجة عملية إثراء ريعي خاصة بالتطور غير المتكافئ والمحدد للرأسمالية في البلاد، فإنه يستحيل دراسة وفهم التراكم والادخار البرجوازيين في فنزويلا ضمن الإطار الصارم للنماذج العالمية أو الإقليمية. ولهذا نستخدم مصطلح الاكتناز لوصف الاستحواذ على رأس المال وتركيزه، دون إنكار في الوقت نفسه أن هناك ضرورة بالنسبة للبرجوازية أن تواصل زيادة ثروتها، عبر استخدام جزء من هذا المال لتحفيز آليات أخرى للتراكم عبر نزع الملكية، كما يحدث في حالة الواردات أو المضاربة المالية.

لقد تشكّلت بنية العلاقة بين الاقتصاد والسلطة والسياسة والمجتمع في النظام الريعي الفنزويلي ابتداءً من عشرينيات القرن الماضي، مع توترات دائمة بين الديكتاتورية والديمقراطية، وبين الأحزاب السياسية وروابط اجتماعية منظمة أخرى، ومع دور الدولة والاقتصاد الاجتماعي، مما جعل النظام الريعي ظاهرة ليست اقتصادية فقط، بل سياسية وثقافية واجتماعية أيضًا. وحتى طريقة فهم العلم والابتكار والتطور التكنولوجي والتعليم تأثرت بقوة بهذا النظام الريعي، الذي فرض كذلك طابعا كوزموبوليتيا استهلاكيا في مختلف المجالات.

جذور الأزمة الفنزويلية الراهنة

شَهِد نظام الريع النفطي ازدهارًا استثنائيًا ابتداءً من الطفرات النفطية لسنوات 1973-1974 و1979-1981، مما أدى إلى نمو قوي في الناتج الداخلي الإجمالي حتى منتصف السبعينيات، مع مؤشرات على استقرار الاقتصاد الكلي (تضخم منخفض، سعر صرف ثابت عند 4.30 بوليفار مقابل دولار واحد منذ 1964، ودين خارجي معتدل). لكن تبيّن أن هذا النموذج غير مستقر على المدى الطويل بسبب اعتماده المفرط على عائدات النفط، واتساع الإنفاق العام، والمبالغة في تقدير قيمة البوليفار، وغياب تنويع الإنتاج. وقد خُصص جزء مهم من هذه العائدات للإدماج السياسي والضبط الاجتماعي، وللاستهلاك، ولآليات الارتقاء الاجتماعي القائمة على تفاوتات في طرق الحصول على الثروات وإظهارها.

في نهاية حكومة كارلوس أندريس بيريز (1978) وخلال ولاية لويس هيريرا كامبينس (1979-1984)، بدأت تظهر مؤشرات انهيار النموذج، مع تقلص الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال بعض الفصول أو السنوات، وانخفاض معدل تراكم رأس المال، وارتفاع التضخم من مستويات معتدلة (7٪ سنة 1978) إلى مستويات أعلى، مما أثر بسرعة في مستوى معيشة السكان، إلى جانب تزايد الدين الخارجي وظهور عجز في الميزانية والميزان التجاري. وكان المفكر الفنزويلي أرتورو أوسلار بيتري

لويس بونيّا-مولينا
لويس بونيّا-مولينا أستاذ جامعي، ومناضل في تيار «كومونيس» في فنزويلا وعضو في قيادة الأممية الرابعة

(1) في حدود ما يفرضه هذا المقال، لم نتمكن إلا من تناول المراحل الأكثر تمثيلاً لتكوّن البرجوازية الجديدة ما بين 2002 و2026، لكن ينبغي استكمال هذا العمل بتحليل التوترات التي ولّدها ذلك مع الطبقات الشعبية في كل مرحلة، بوصفها تجسيداً لمختلف لحظات الصراع الطبقي.

هيريرا كامبنس ورافائيل كالديرا، أثناء حملة الانتخابات الرئاسية في 1978.
Archivo Rafael / CC BY-SA 4.0 ©

يقول إن فنزويلا بددت خلال تلك الفترة ما يعادل عشرين خطة مارشال.

وقد تميزت الفترة 1979-1983 بتسارع أزمة النموذج نتيجة انخفاض أسعار النفط (1981-1982)، مما أدى إلى تراجع الصادرات بنسبة 30٪ وهروب واسع لرؤوس الأموال، يقدره بعض الاقتصاديين بنحو 8 مليارات دولار. وتزامن ذلك مع أزمة الدين الخارجي في أمريكا اللاتينية، التي أثرت في إمكانيات إعادة التمويل، ومع الانخفاض الحاد في احتياطات العملة الصعبة (من 19 مليار دولار سنة 1981 إلى 4 مليارات سنة 1983)، وهو ما شكّل بداية ما يسميه المحلل البارز مالفريد غيريغ «الكساد الفنزويلي الطويل الأمد». وقد تسارعت هذه الأزمة وتضخمت مع مجيء العولمة النيوليبرالية وضغوطها على الدولة-الأمة، وتفكيك دولة الرفاه، وبداية الدورة ما بعد الفوردية.

إن الإجراءات الحكومية المتخذة في فبراير1983 لم تكن مجرد تعليق مؤقت لحرية تبادل العملات، أو خفض قيمة البوليفار، أو بداية فقدان السكان لقدرتهم الشرائية (بنسبة 70 إلى 75٪ في غضون ساعات قليلة فقط بالنسبة للمدخرات والأجور بالبوليفار)، أو فرض قيود على خروج العملات الصعبة؛ بل كانت أيضًا انهيارا لنموذج الاكتناز الريعي. وكان ذلك بداية الأزمة البنيوية التي تشهدها فنزويلا حاليًا، والتي استمرت 43 سنة دون حل، والتي شكّلت ما يسمى بالثورة البوليفارية محاولة ـ للأسف غير ناجحة ـ لتجاوز النموذج الريعي، بل وأكثر من ذلك لبناء مخرج مناهض للرأسمالية. وقد أضيفت إلى هذه اللحظة التأسيسية أزمات أخرى مكمّلة (2) جعلت إيجاد مخرج لصالح الشغيلة أكثر تعقيدًا.

الثورة البوليفارية بين دوامتين

أدى الانقلاب العسكري سنة 2002 إلى إبعاد تشافيز عن السلطة لبضع ساعات ووضع على رأس ما سُمّي بحكومة «الإنقاذ الوطني» زعيم اتحاد أرباب العمل فيديكاماراس، كارمونا إستانغا(بدعم من ماريا كورينا ماتشادو). وقد تسبب ذلك في قطيعة غير مسبوقة بين البرجوازية والسلطة السياسية، وأعاد تشكيل العلاقات بين قادة الثورة البوليفارية والبرجوازية.

ابتداءً من سنة 2002 أطلق تشافيز مشروعين متوازيين: من جهة بناء السلطة الشعبية و«اشتراكية القرن الحادي والعشرين»، ومن جهة أخرى المشروع الاقتصادي للثورة الذي كان يهدف إلى تشكيل برجوازية جديدة. وقد عبّرت هذه الازدواجية عن أحد الأشكال التي اتخذها الصراع الطبقي في فنزويلا آنذاك.

وقد أثار هذا الوضع ـ ولا يزال يثير ـ نقاشًا داخل اليسار الراديكالي حول ما إذا كان ينبغي دعم الثورة البوليفارية أم لا، خصوصًا في مواجهة هذا المنعطف (الذي ينبغي التأكيد أنه لم يكن واضحًا تمامًا في ذلك الوقت). فقد اختار جزء مهم من اليسار دعم النداء التقدمي لبناء السلطة الشعبية ثم اشتراكية القرن الحادي والعشرين في إطار الصراع الطبقي. ويبقى سؤال آخر قابلًا للنقاش: إلى أي حد كان من الصحيح الاستمرار في هذا الدعم.

وكما ذكرنا، فإن نموذج التراكم والاغتناء الريعي في فنزويلا يشكّل نوعًا من الشذوذ؛ فهو لا يتطابق مع النماذج الفوردية للرأسمالية الصناعية، ولا يندرج أيضًا في ما بعد الفوردية الخاصة بإنتاج الذوات السياسية والاجتماعية. بل يبدو بالأحرى نوعًا من الهجين، له هوية خاصة ضمن إطار التراكم البرجوازي ورأسمالية القرن الحادي والعشرين.

المتاهة المصرفية

في الاقتصادات الريعية مثل اقتصاد فنزويلا، لا يعمل النظام المصرفي دائمًا كمحرّك للائتمان الموجّه للإنتاج الرأسمالي، بل بالأحرى كجسر أو وسيط للريع. ويأتي الاغتناء عبر النظام المصرفي من التلاعب بمتغيرات مالية لا تتحكم فيها إلا الدولة.

تمّت عملية الاكتناز ما بين سنتي 2002 و2009 عبر عدة طرق أساسية:

الطريقة الأولى هي التحكيم المالي(3) عبر سندات دين مقوّمة بالدولار(notas estructuradas). فقد كانت الحكومة تصدر سندات سيادية أو سندات دين لشركة نفط فنزويلا(4) (PDVSA) مقوّمة بالدولار، لكنها تسمح للبنوك الوطنية بشرائها بالبوليفار بسعر صرف مدعوم(5). وكانت البنوك وزبائنها المميزون (المرتبطون في الغالب بالمراتب الحكومية العليا) يشترون هذه السندات ثم يبيعونها بسعرها الحقيقي في السوق الدولية للدولار.

أما الطريق الثاني فكان ما يسمى «الفلوات» (float)، أي إدارة الأموال العمومية. وهو آلية كانت تسمح للوزارات والشركات العمومية بإيداع مواردها الميزانياتية في بنوك خاصة بدل البنك المركزي. وكانت البنوك تستخدم هذه الودائع لاستثمارها في سندات حكومية تدر فوائد (كما لو كانت أذون خزانة). وبعبارة أخرى، كانت البنوك تجني فوائد عبر «إقراض» الدولة مالها الخاص، مولّدة بذلك أرباحًا مالية منخفضة المخاطر.

أما الآلية الثالثة فكانت القروض المرتبطة بالتضخم وتخفيض قيمة العملة، حيث كانت البنوك تُقدم قروضًا بالبوليفار بأسعار فائدة أقل من معدل التضخم (أي بفائدة حقيقية سلبية). وكان من يحصلون على هذه القروض في مثل

هذه الظروف(غالبًا قطاعات مرتبطة بالنخبة السياسية) يستخدمون هذه الأموال لشراء أصول، مثل العقارات أو الدولار في السوق السوداء التي كانت قيمته ترتفع باستمرار. وهكذا، عند نهاية مدة القرض كانوا يعيدون للبنك بوليفارات فقدت قيمتها مقارنة بالأصول التي اشتروها. وقد عمل ذلك كآلية تراكم عبر نزع الملكية، بتحويل الثروة من المدخرين (الذين كانت أموالهم تفقد قيمتها) إلى كبار المدينين المرتبطين سياسيًا.

أما الطريقة الرابعة فكانت عمولات الوساطة المصرفية التي تحققت في إطار نظام مراقبة الصرف مثل CADIVI وSICAD وSIMADI، حيث كانت البنوك تتدخل كفاعلين. فقد كانت البنوك تشكّل المَرشح الذي يسمح لشركة ما بالوصول إلى العملات الأجنبية المدعومة. وكانت هذه المؤسسات المالية تتقاضى «عمولات وساطة» أو تشترط فتح حسابات في بنوك أجنبية يملكها أو يشارك فيها المنتمون لدائرة الحكم المحليون. وقد مكّن هذا النظام من تحويل العائدات النفطية إلى ملاذات ضريبية أو حسابات خاصة تحت غطاء عمليات استيراد قانونية.

أما الطريقة الخامسة فكانت «بنوك الحقيبة» (banca de maletín)، وهي مؤسسات مالية أنشئت فقط لتنفيذ النظام المذكور في النقاط الأربع السابقة. ولم تكن بنوكًا بالمعنى التقليدي للكلمة، إذ لم تكن لها فروع أو شبكة وكالات مفتوحة للجمهور، بل كانت أشبه بمكاتب لإدارة العمليات المالية. وكانت تُستخدم أيضًا لغسل عائدات النفط الناتجة عن تضخيم الفواتير أو العقود العمومية أو الفساد المباشر، وذلك عبر تحويلها من خلال النظام الدولي سويفت Swift قبل أن تتمكن أجهزة الرقابة الرسمية من اكتشافها.

وخلاصة القول إن جزءًا من النظام المصرفي عمل كآلية لتركيز رأس المال بهدف تشكيل البرجوازية الجديدة، من خلال جذب ودائع الدولة،

> **في الاقتصادات الريعية مثل اقتصاد فنزويلا، لا يعمل النظام المصرفي دائمًا كمحرّك للائتمان الموجّه للإنتاج الرأسمالي، بل بالأحرى كجسر أو وسيط للريع.**

(2) ابتداءً من كاراكازو سنة 1989، انهار شكل الدولة الشعبية-الوطنية، وعاد التناقض بين العالمين العسكري والمدني، وتم التشكيك في السلطة الانتخابية، وحدث تباعد جذري بين البرجوازية المحلية وممثليها السياسيين في الحكومة، وبدأت سيرورة بروز برجوازية جديدة، وظهرت توترات النموذج الجديد للتعدد الطبقي الذي حاولت الثورة البوليفارية الترويج له، وفشل نظام الرقابة على الصرف بشكل نهائي، وظهرت مشاكل مرتبطة بنوع مراقبة الأسعار التي أدت إلى الندرة، وتلاشى النزوع التنموي البرجوازي، مع الإغلاق الديمقراطي (2024-2026) وخطر فقدان الجمهورية أمام الطموحات الاستعمارية الأمريكية (مع خضوع المجلس الحاكم منذ 3 يناير 2026). إن الخروج من الأزمة البنيوية الفنزويلية يقتضي حلّ كل هذه الإشكالات في الوقت نفسه – أو على الأقل بشكل متقارب – وهو ما سيكون بالغ التعقيد في وضع استعماري كالذي بدأ في يناير 2026.

(3) المراجحة هي الشراء المتزامن لأصل مالي في سوق مالية يكون فيه مقوّماً بأقل من قيمته، وإعادة بيعه في سوق آخر يكون فيه مقوّماً بأعلى من قيمته.

(4) شركة « Petróleos de Venezuela, S.A » هي الشركة النفطية الوطنية في فنزويلا، وقد تأسست سنة 1976 عند تأميم قطاع المحروقات.

(5) في فنزويلا، كان الدولار مدعوماً، إذ كانت قيمته الرسمية أقل من قيمته الحقيقية في السوق، وهو فارق كان يُستخدم كآلية للاستحواذ على عائدات النفط.

«سيظل هناك دائمًا من يحاولون استغلال الأوضاع الصعبة، لنقُل، مواصلة سعيهم نحو إعادة إرساء الرأسمالية، بهدف تدمير الوطن». © Guaiquerí /CCo

وتحويل البوليفارات إلى دولارات عبر التحكيم المالي، والاستحواذ على الفارق الناتج عن دعم الدولار الرسمي، وتسهيل هروب رؤوس الأموال نحو النظام المالي العالمي. وبحكم أصلها، لا تتميز هذه البرجوازية الجديدة بسمات قومية؛ بل على العكس، فهي تندمج بسرعة في منطق النظام العالمي.

وخلال هذه الفترة (2004) أُنشئت وزارة الغذاء، التي سنرى لاحقًا أنها لعبت دورًا أساسيًا في تنويع نموذج التراكم والاغتناء البرجوازي.

البرجوازية الجديدة على الساحة العلنية

كشفت الأزمة المصرفية لسنة 2009 عن هذا الشكل من تركيز رأس المال الذي مارسته البرجوازية الجديدة. وكان العنصر المفجّر هو نظام notas estructuradas الذي توسّع ليشمل شراء سندات دين لدول أخرى (خصوصًا الأرجنتين والإكوادور)، وكذلك شراء الدولة لسندات الجمهورية ثم إعادة بيعها للقطاع المصرفي المحلي، ولا سيما للمؤسسات التي كان يعمل فيها ممثلو البرجوازية الجديدة. وكانت البنوك تشتري هذه السندات من الدولة بالسعر الرسمي للبوليفار، لكن بما أنها أدوات مالية مقومة بالدولار، كانت تعيد بيعها بالدولار في السوق الموازية، مما يزيد هامش أرباحها ويولّد سيولة ضخمة وفورية. وهكذا استطاعت بنوك صغيرة، أنشئت أو اقتنيت ما بين 2002 و2009، أن تتحول من مؤسسات متواضعة إلى مُدبرة لثروات هائلة.

> **إن جزءًا من النظام المصرفي عمل كآلية لتركيز رأس المال بهدف تشكيل البرجوازية الجديدة،**

وقد كشف ذلك الطابع المنحرف لشراء البنوك بأموال الدولة نفسها، وهو ما يسمى «الشراء الذاتي». فقد كان رجال أعمال جدد (وقديمون) يتمتعون بعلاقات سياسية يتلقون ودائع ضخمة من هيئات عمومية (مثل وزارة المالية أو «PDVSA» شركة نفط فنزويلا). وكانوا يستخدمون هذه السيولة لشراء بنوك أخرى أو شركات تأمين (إذ استعانت الدولة بشركات التأمين الخاصة لموظفيها، وهو ما عمل كآلية إضافية لتراكم الثروة). وهكذا أصبحت البرجوازية الجديدة مالكة لبنوك ليس بأموالها الخاصة، بل بفضل الأموال التي كان يفترض أن تحتفظ بها كودائع. وخلال الأزمة المالية لسنة 2009 اتضح أن أفرادًا من عائلات وأقارب كبار المسؤولين كانوا يملكون بنوكًا وشركات تأمين أُنشئت وفق هذه الآليات.

ولم يتوقف نظام تركيز رأس المال عند هذا الحد، بل توسع عبر دورة تقوم على تحويل الودائع العمومية إلى قروض تُمنح لشركات تابعة للمجموعات نفسها. وخلافًا لخطاب المعارضة اليمينية، لم تبقَ البرجوازية القديمة خارج هذا النظام لتركيز الثروة؛ بل على العكس ساهمت في تنشيطه عبر عملها كوسيط ومشغّل للإصدارات الكبرى لسندات الدين التي كانت تغذي السوق المالية المُضارِباتية. كما أنها، بعد ملاحظتها ارتفاع «مخاطر البلد»(6) الناتجة عن التسارع الافتراسي لهذه الدينامية، اختارت بيع مؤسساتها المصرفية للبرجوازية الجديدة، وغالبًا بأسعار مبالغ فيها.

وفي النهاية، وأمام هذه الأزمة المصرفية التي حملت بصمات واضحة للبرجوازية الجديدة، تصرفت الدولة كما اعتادت، فأطلقت خطة إنقاذ عمومية وعمّمت الخسائر على حساب السكان. وعندما استُنفد نظام notas estructuradas بدأت البنوك تعاني عجزًا في رؤوس أموالها بسبب تحويل الأموال إلى شركات خاصة، مما أدى إلى انهيار نموذج التراكم البرجوازي. وابتداءً من نوفمبر 2009 تدخلت الدولة في سلسلة من البنوك (Banco Canarias de Venezuela، Banco Confederado، Bolívar Banco، Banpro ou Banco Provivienda، Banco Real، Central Banco Universal، Baninvest et Banorte). وإذا كانت الأزمة المصرفية في فنزويلا قد تأثرت بتداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008، فإنه من الضروري تحليل خصوصياتها.

وقد أظهرت هذه التدخلات المصرفية والاتهامات الموجهة إلى «قيصر» شبكة الغذاء الشعبي MERCAL كيف كانت البرامج الاجتماعية تُستخدم ضمن هذا النموذج للتراكم عبر نزع الملكية، بحيث أصبح الفقر عنصرًا في نشأة البرجوازية الجديدة وتطورها، مع إبراز المشاركة الواضحة للخزينة العمومية في توجيه الودائع العمومية وتخصيص notas estructuradas.

وأدت هذه الأزمة إلى إنشاء Banco Bicentenario الذي تولى استيعاب وإدارة عملية الانقاذ من الأزمة، اعتمادًا على بنك عمومي اعتُبر فعالًا وهو Banfoandes . وقد استخدمت الدولة عائدات النفط لتعويض المدخرين. وكانت سنة 2009 السنة التي أصبح فيها وجود مشروعين متوازيين داخل ما يسمى بالثورة البوليفارية واضحًا ولا يقبل الإنكار: المشروع الشعبي - الاشتراكي - المجتمعي، ومشروع إنشاء برجوازية جديدة، اللذين كان يُفترض أن يجتمعا ضمن نموذج جديد للحكم ما بين الطبقات.

شركات البورصة وبيوت الوساطة(7) في تراكم الثروة

بعد الأزمة المصرفية، انتقل الجزء الأساسي من نموذج تركّز رأس المال وإثراء البرجوازية (2008-2010) إلى عمليات شركات البورصة وبيوت الوساطة (7)، وهي الفترة المعروفة باسم عصر الدولار بيرموتا (dólar permuta). خلال هذه الفترة تحقق التراكم عبر التحكيم في الأوراق المالية. وبما أن الوصول إلى الدولارات الرسمية عبرCADIVI (الوكالة العمومية لمراقبة الصرف) كان بطيئًا جدًا (ومحصورًا في فئات معينة)، أنشأت شركات البورصة سوقًا موازية مقنَّنة قائمة على شراء وبيع أوراق مالية مقوّمة بالدولار لكنها تُقتنى بالبوليفار. وفي هذا المسار الثلاثي، كانت شركات البورصة تحوّل الورقة المالية إلى حساب في الخارج (بنما، سويسرا، ميامي)، ثم تعيد بيعها بسعر الصرف العادي (غير المدعَّم)، ما يسمح لمالك هذه الأوراق بالحصول على دولارات في الخارج (مما يساهم في هروب الرساميل)، في حين تحقق شركات البورصة أرباحًا من الوساطة. وقد ساهم ذلك في توسيع الفجوة بين الدولار الرسمي والدولار الموازي. وفي الوقت نفسه، كان التحكيم في الأوراق المالية يسمح لبعض شركات البورصة بالحصول مباشرة على مخصصات من سندات الخزينة العامة (Tesorería Nacional)

PrensaBBDP - Own work, CC BY-SA 4.0 ©

التي كانت تعيد بيعها لفاعلين اقتصاديين آخرين بسعر مبالغ فيه، محتفظة بالفارق كربح. ويقدّر بعض المحللين أنه في يوم واحد فقط كان بإمكان شركة بورصة أن تجني ملايين الدولارات. في هذا السياق، طوّر مشغلو البورصة والموظفون الحكوميون والبرجوازيون الجدد نموذجًا خاصًا جدًا لتراكم الثروة.

بين عامي 2008 وماي 2010 خلق ذلك فقاعة مضاربات حول شركات البورصة، التي كانت تعمل في مكاتب فاخرة دون أن تمتلك فعليًا محافظ حقيقية لعملاء من المستثمرين الصغار، وكانت تُستعمل لتحقيق أرباح عبر عقود عمومية مبالغ في أسعارها وكذلك لإخراج الرساميل من البلاد. وقد انفجر هذا النظام مع ما عُرف بـ"كاسازو"(Casazo)، الأمر الذي دفع البنك المركزي الفنزويلي(BCV) إلى منع شركات البورصة من التفاوض على الأوراق المالية المقوّمة بالدولار، وإلى إنشاء SITME (نظام المعاملات بالأوراق المالية بالعملات الأجنبية)، الذي قام بتركيز تجارة السندات داخل البنك المركزي. وقد أظهر ذلك أن دينامية استحواذ البرجوازية على الرساميل كانت تنتقل إلى الأماكن التي كانت الدولة تضع فيها فائض عائدات النفط.

مراقبة الصرف، الاستيراد وتراكم رأس المال

ابتداءً من تلك اللحظة (2010)، أصبح محور مركزي من محاور استحواذ البرجوازية على رأس المال الريعي هو استيراد المواد الغذائية للقطاعات الشعبية، سواء بيعت بأسعار مدعومة أو سُلّمت مباشرة دون كلفة. وقد اعتمد هذا النظام على التحكيم في الاستيراد (مرحلة CADIVI/CENCOEX)، باستخدام المناولة الدولية والتحكم اللوجستي، مستفيدًا من تجربة التحكيم المصرفي لتطبيقها على التحكيم الغذائي، وواضعًا الريع النفطي في صناديق غذائية.

فمع إغلاق سوق البورصة أصبحت الآلية المثالية للحصول على دولارات رخيصة (مدعومة من النفط / الحصول على الريع) هي طلبها من الدولة بهدف استيراد مواد غذائية. وقد خلق ذلك آلية شديدة الانحراف: إذ يمكن لمستورد أن يحصل على مليون دولار، ويترك منها 500 ألف دولار في حساب بالخارج، ويستعمل النصف الآخر فقط لاستيراد مواد غذائية إلى البلاد. وعندما تشتري الدولة تلك السلع بسعر السوق المحسوب بالدولار الحقيقي، يتم تسديد القرض.

> **ابتداءً من تلك اللحظة (٢٠١٠)، أصبح محور مركزي من محاور استحواذ البرجوازية على رأس المال الريعي هو استيراد المواد الغذائية للقطاعات الشعبية**

في تلك الفترة كان الحديث يدور عن حاويات فارغة، وأخرى مملوءة بالحجارة مُصرَّح بها كحمولات غذائية، وعن فضائح مرتبطة بمنتجات منتهية الصلاحية تم شراؤها بهذه الطريقة التي تسمح بتعظيم الأرباح. ولفهم آلية التراكم بشكل أفضل يجب معرفة أنه بينما كانت القيمة الحقيقية للدولار 100 بوليفار، كان المستوردون يستفيدون من سعر صرف يساوي 6,30 بوليفار للدولار الواحد، وهو ما كان يمثل بحد ذاته ثروة تتراكم فورًا.

سمحت وفاة هوغو تشافيز سنة 2013 بظهور المادورية (madurisme)، أي التعبير السياسي لموجة جديدة من التراكم الشره لثروة البرجوازية الجديدة، وكذلك الرد على انخفاض أسعار النفط، الذي دفع هذا القطاع إلى تصفية ذلك الجزء من المشروع الوطني-الشعبي-الاشتراكي الذي كان تشافيز قد أطلقه، للتركيز بدلًا من ذلك على تعزيز عملية اكتناز الثروات لدى الأثرياء الجدد. وكان كل من ديلسي رودريغيز (الرئيسة المؤقتة الحالية)، وخورخي رودريغيز (رئيس البرلمان)، وديوسدادو كابيلو (وزير العلاقات الداخلية)، وفلاديمير بادرينو (وزير الدفاع، الذي تراجعت مكانته الآن) جزءًا لا يتجزأ من المادورية، وهم اليوم مستعدون للتكيف مع دور مجلس إدارة استعماري أسندته لهم الولايات المتحدة.

الحل الغذائي ونموذج التراكم عبر نزع الملكية

ابتداءً من إنشاء وتأميم المجالس المحلية للإمداد والتخطيط (CLAP) سنة 2016، انتقل النظام من شركات استيراد خاصة كانت تعمل كمضخات لامتصاص الإيرادات، إلى شبكات وسطاء عابرة للحدود لها صلات مباشرة مع أعلى دوائر السلطة. وقد سمح ذلك ليس فقط بتراكم الثروة، بل أيضًا ببناء علاقات سياسية مع قطاعات كانت سابقًا معادية، بما في ذلك شركات مرتبطة دوليًا بالاشتراكية الديمقراطية أو حتى باليمين المتطرف (كما في حالة رجال أعمال كولومبيين مرتبطين بقطاعات متهمة بعلاقات مع الميليشيات شبه العسكرية). كانت

(6) سويفت (شركة الاتصالات المالية العالمية بين البنوك) هو نظام دولي آمن للمراسلة المالية يتيح للبنوك إرسال واستقبال تعليمات الدفع عبر العالم. وبدون الوصول إلى سويفت، يصعب على أي بلد إجراء معاملات دولية بالعملات الأجنبية.

(7) يشير «مخاطر البلد» إلى مجموع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية الخاصة بدولة ما، والتي قد تؤثر على أمن أو ربحية أو استمرارية الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية التي تُمارس فيها.

هذه الشركات تشتري منتجات رديئة الجودة في السوق العالمية وتبيعها في البلاد كما لو كانت من الدرجة الأولى، مضاعفة أرباحها أربع مرات. أما التحكم في اللوجستيك (حيث شاركت شركات عديدة مرتبطة بشخصيات عسكرية) فكان يعمل كآلية أخرى لالتقاط الإيرادات عبر النقل البحري وعمليات التوزيع داخل الأراضي (التسليم للمجالس البلدية أو للمجالس المحلية للإمداد والتخطيط CLAP). وهكذا ساهم الفقر والندرة والتضخم وضعف القدرة الشرائية في اغتناء البرجوازية والحفاظ على البنية غير الإيديولوجية للسلطة.

بعبارة أخرى، انتقلنا من السندات المهيكلة والسندات إلى الصناديق الغذائية، ومن الفارق المصرفي لدى البنك المركزي إلى توسيع هذا الفارق مضافًا إليه التكاليف الزائدة، ومن فقدان السيادة المالية إلى فقدان السيادة الغذائية، خاصة بعد العقوبات والتدابير القسرية الأحادية التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية. لقد ساعدت العقوبات على تعزيز نموذج التقاط الريع وتركيز رأس المال وإغناء البرجوازية الجديدة. وفي هذه المرحلة لم يعد اكتناز الثروة يتطلب تدخل البنوك، بل كان يعتمد على وجود شركة شريكة في بلدان ذات رقابة مرنة وعلى علاقات رفيعة المستوى داخل الحكومة تمنح تراخيص الاستيراد والوصول إلى العملات الأجنبية المدعومة من الدولة.

انتقل النظام من شركات استيراد خاصة كانت تعمل كمضخات لامتصاص الإيرادات، إلى شبكات وسطاء عابرة للحدود لها صلات مباشرة مع أعلى دوائر السلط

دور قوس التعدين، الذهب، المعادن النادرة والاقتصاد الرقمي في تدعيم البرجوازية الجديدة

عندما دخلت العقوبات الأمريكية حيز التنفيذ وخرجت فنزويلا من نظام سويفت(8) SWIFT، كان ينبغي تحويل على الآليات نحو نزع الطابع المادي (باستخدام العملات المشفرة) أو العودة إلى قيم مادية مثل استغلال الذهب. وعندما جمدت الولايات المتحدة حسابات البنك المركزي وشركة نفط فنزويلا PDVSA في الخارج، تم إطلاق مشروع القوس المنجمي للأورينوكو(9) بأقصى سرعة. وبما أنه غير خاضع لأي رقابة عمومية ولا يقدم حسابًا لأحد، فقد جعل من إنتاج الذهب الصندوق الأسود للبرجوازية الجديدة والحكومة، مُنشئًا بذلك آلية جديدة لتراكم الثروة. ويحيط الغموض الكامل بهذا الموضوع؛ إذ لا أحد يعرف حجم احتياطات الذهب ولا كيف تم بيع وتخزين المعدن النفيس القادم من القوس المنجمي. إضافة إلى ذلك، بدأت حول الأورينوكو عمليات استغلال المعادن النادرة أو "الرمال السوداء" عبر المؤسسة الفنزويلية للتعدين (CVM)، خاصة القصدير والنيكل والروديوم والتيتانيوم وغيرها من المعادن التي يسهم استغلالها وتسويقها وإيراداتها المرنة جدًا في تراكم الثروة لدى الطبقة البرجوازية الجديدة.

أما العملات المشفرة التي شجعتها الحكومة بقوة منذ 2016-2017 عبر مزارع تعدين البيتكوين، فقد شكلت نموذجًا آخر للتراكم عبر نزع الملكية بفضل آليات مالية مضاربية سمحت للبرجوازية المحلية "بتعلم" تحقيق الأرباح في بيئات شديدة التقلب. ومع إنشاء البترو (Petro) سنة 2017، العملة الرقمية الفنزويلية، أصبحت هذه العملة آلية للتفاوض الدولي تتجاوز الرقابة التي تفرضها الدول التي تطبق العقوبات. كما سمح استعمال العملات المستقرة (USDT) ببيع النفط وإجراء التجارة دون الحاجة إلى إذن من النظام المصرفي العالمي. غير أن هذا النظام انهار عندما اختفى 23 مليار دولار من المالية العمومية، وتبين أن ديونًا سُجلت في ذمة شركة نفط فنزويلا رغم أنها كانت قد سويت، لكن الموارد المقابلة لها حُولت إلى عملات رقمية من قبل أثرياء جدد يشغلون مناصب عليا داخل الحكومة، خاصة في شركة النفط الوطنية.

إن تداول الدولارات القادمة من الذهب، والتحكيم في العملات المشفرة، وعمليات الفَوترة المُبالغ فيها، قد ولّد ما يسميه الاقتصاديون "سراب التعافي"أو فقاعة استهلاك موضعية ومجزأة داخل نطاق أولئك الذين يدورون حول هذا الاقتصاد الفرعي. وقد أدى ذلك إلى ظهور البوديغونات (Bodegones)، وهي متاجر تُعرض فيها مختلف السلع المستوردة، تعمل كآليات لالتقاط الريع وتمتلكها غالبًا عائلات سياسيين وعسكريين. كما أن افتتاح متاجر وكلاء السيارات الفاخرة كان بدوره آلية أخرى لالتقاط هذا النوع من الإيرادات. وظهرت منافذ أخرى لهذه التدفقات من رؤوس الأموال عبر تنشيط سوق العقار وبناء الأبراج الكبرى والمراكز التجارية.

وعندما أعلن المدعي العام للجمهورية سجن المسؤولين عن تهريب العملات المشفرة، أوضح أن العملات الرقمية وأموال شركة نفط فنزويلا استُخدمت من قبل القطاع المتهم بالفساد لزيادة انخفاض قيمة البوليفار وارتفاع سعر الدولار بوصفها آلية أخرى للاستحواذ على الإيرادات. وبعبارة أخرى، فإن المأساة التي عاشتها الطبقة العاملة الفنزويلية نتيجة تدهور القدرة الشرائية للبوليفار والتضخم لم تكن فقط نتيجة للعقوبات الأمريكية، بل أيضًا نتيجة نظام تراكم الثروة الذي كان يعمل عبر الارتفاع المستمر والمتزايد لسعر الدولار الذي نظمته البرجوازية الجديدة وكبار المسؤولين الذين كانوا يسيطرون على العملات المشفرة وعائدات النفط.

في كل مرحلة من هذه المراحل كان مال الفساد يُغسل عبر هذه الآليات الموسعة لالتقاط الريع، كما كانت الميزانية العامة مصدرًا آخر لاغتناء البرجوازية. وهذا ما يفسر لماذا شهدت فنزويلا، رغم مداخيل تراكمية تعادل عشرة خطط مارشال خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، تدهورًا سريعًا في بنيتها التحتية وكذلك في الشروط المادية لعيش السكان. لقد عمل الثنائي، الفساد-الفقر، كنظام تراكم عبر نزع الملكية.

ضرورة اتفاق ما بين البرجوازيات

إن البحث عن اتفاقات داخل البرجوازية من أجل البقاء في السلطة مرتبط بطبيعة البرجوازية بوصفها طبقة اجتماعية. ولهذا السبب عملت البرجوازية الفنزويلية الجديدة بكثافة، منذ سنة 2018، من أجل التوصل إلى تفاهمات مع

البرجوازية القديمة وتشكيل طبقة واحدة دون انقسامات صراعية. ولتحقيق هذا الهدف كان من الضروري استعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، بإظهار أن ما تبقى من الثورة البوليفارية قد فقد كل قدرة وكل إرادة للدفع نحو التجذر. وقد أصبحت المفاوضات علنية ابتداءً من سنة 2019، عندما أكد مادورو أن محادثات قد بدأت مع الإدارة الأولى لترامب. واستمرت هذه المفاوضات في عهد بايدن (الذي اعترف بها في 8 مارس 2022)، حيث استعادت فنزويلا دورها كمزوّد موثوق للولايات المتحدة بالنفط في سياق الحرب في أوكرانيا.

وقد حدث تقارب متسارع بين البرجوازيتين، ما بين 2018 و2026، إلى درجة أن كثيرين منا يعتقدون اليوم أنهما أصبحتا عمليا مندمجتين تقريبًا في مصالحهما، وأن الوجه المرئي لهذا الاندماج هو ديلسي رودريغيز، الرئيسة المؤقتة الحالية. ومنذ سنة 2021 أصبحت ديلسي رودريغيز ضيفة الشرف في الاجتماعات السنوية لاتحاد أرباب العمل فيديكاماراس (Fedecamaras). وبعد أحداث 3 يناير 2026 كانت هي من دعا إلى تخفيف القيود القانونية من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة، الوطنية والدولية، وذلك بموافقة توافقية ليس فقط من طرف البرجوازية الوطنية بأكملها، بل أيضًا من البرجوازية الدولية.

وللوصول إلى هذا التوافق البرجوازي، ما بين 2018 و2026 لم يتم فقط حظر جميع الأحزاب اليسارية ووضعها تحت الوصاية، بل تم أيضًا تطبيق مجموعة من إجراءات تحرير الاقتصاد، وتقييد الحريات النقابية وحق الإضراب، وتقييد حرية الرأي، ومصادرة السيادة الشعبية. ولا يعد كل من قانون مُواجهة الحصار(وهو تعبير ملطف لفرض تقويم نيوليبرالي جديد على الاقتصاد الفنزويلي) وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة سوى تعبيرين عن إعادة الترتيب الجديدة هذه.

البرجوازية الفنزويلية (الجمهوريتان الرابعة والخامسة) تقبل العلاقة الاستعمارية

في إطار بروز النظام العالمي الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة إلى قيادته، أصبح منح حقوق النفط والنظام الاقتصادي الذي أقامه مادورو غير كافٍ بالنسبة لواشنطن؛ فإدارة ترامب تريد وصولًا كاملًا إلى الطاقة والثروات الفنزويلية. وحين بدأت الهجمة العسكرية الأمريكية في جنوب الكاريبي في أغسطس 2025، كانت البرجوازية الفنزويلية الموحدة تحاول الحفاظ على الوضع القائم في مجال اكتناز الثروة. إن الإغلاق الديمقراطي الذي فُرض منذ يوليو 2024 ليس في صلب اهتمامات هذه البرجوازية الموحدة، كما أنه ليس كذلك بالنسبة للولايات المتحدة بعد أحداث 3 يناير 2026.

وخلال الثلاثين يومًا التي تلت الهجوم الإمبريالي على فنزويلا، واعتقال واختطاف مادورو، وفرض وضعية الوصاية التي أشرفت عليها مباشرة داخل الأراضي الفنزويلية القائمة بالأعمال الأمريكية لورا دوغو، أطلق "المجلس الإداري الاستعماري" (ديلسي رودريغيز، خورخي رودريغيز، ديوسدادو كابيلو، فلاديمير بادرينو) سلسلة من الإصلاحات التشريعية البنيوية بهدف ضمان أن تحصل البرجوازية المحلية، في الوضع الجديد من الهيمنة، على جزء من تراكم الريع. وقد تم تعديل القوانين التجارية وتبسيطها، كما تم إصلاح قانون المحروقات، مُحدثا قطيعة حتى مع القومية المحدودة التي كانت قد روّجت لها الاشتراكية الديمقراطية الفنزويلية في سنتي 1943 و1976، وهو ما أعاد البلاد إلى الفترة التي كانت فيها الشركات النفطية متعددة الجنسيات تملي العلاقات مع الخزينة الوطنية. إن خفض نسبة الضرائب (من 30٪ إلى 15٪)، والسماح للشركات متعددة الجنسيات ببيع النفط مباشرة، وقبول قدرة الولايات المتحدة على تقرير إدارة الموارد الناتجة عن التجارة النفطية، كلها تمثل محاولة مخزية من طرف البرجوازية الموحدة ومجلس الإدارة الاستعماري للحفاظ على مستوى معين من السيطرة على عملية التراكم. كما أُعلن الآن عن إصلاح لقانون العمل من أجل استكمال التقويم الهيكلي الذي تمليه إدارة ترامب.

لقد ذهبت البرجوازية الموحدة الحالية أبعد مما ذهبت إليه البرجوازية القديمة في ظل الجمهورية الرابعة، إذ تخلت عن كل أثر للنزعة القومية وقبلت وضعية الوصاية الاستعمارية التي تريد الولايات المتحدة فرضها. لكن الكلمة الأخيرة ستعود للأحداث القادمة لصراع الطبقات... ■

يوم 11 فبراير 2026

(8) شركة الوساطة هي مؤسسة تعمل كوسيط لشراء وبيع الأوراق المالية (أسهم، سندات) لحساب الزبائن، وتقدّم أحياناً استشارات أو خدمات مالية. أما شركة البورصة فهي مؤسسة معتمدة للتداول مباشرة في بورصة رسمية، تؤدي دوراً مشابهاً لشركة الوساطة لكنها تتمتع بإمكانية الوصول إلى السوق المنظّم والقدرة على العمل لحسابها الخاص أو لحساب زبائنها.

(9) قوس التعدين لنهر أورينوكو هو منطقة تعدين استراتيجية في فنزويلا، أُنشئت سنة 2016 على مساحة تقارب 112 ألف كيلومتر مربع حول نهر أورينوكو. وتضم استغلال الذهب والمعادن النادرة والنيكل والتيتانيوم ومعادن أخرى.

أدى الحصار إلى انخفاض في عائدات العملات الأجنبية للبلاد، وانهيار في إنتاجالنفط، وتوقف التجارة الخارجية، وانخفاض قيمة العملة، وهروب رؤوس الأموال. بايدن، ارفع الحصار الآن!»
© Guaiquerí / CCo

ترامب، بوتين وأوكرانيا: نحو تقاسم مناطق النفوذ على حساب الشعوب

منذ بداية ولايته الثانية، يعيد دونالد ترامب تعريف الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة وفقا لمنطق قاسٍ لموازين القوى بين القوى العظمى. وفي الوقت الذي يضاعف فيه السياسات العدوانية في الشرق الأوسط وفي الأميركيتين، شرعت إدارته في إعادة تموضع استراتيجي تجاه روسيا.

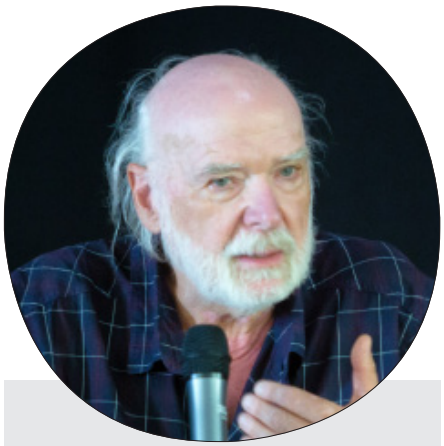

بقلم
إريك توسان

بعيداً من تقديمها بوصفها كعدو مركزي للنظام العالمي، باتت موسكو تُعامل الآن كخصم ثانوي يمكن التوصل معه إلى تسوية. هدف واشنطن واضح: منع روسيا من تعزيز تحالفها مع الصين، التي تُعتبر الخصم النظامي الرئيسي للولايات المتحدة(1). وهذا يمثل اختلافا مقارنة بولايته الأولى وولاية جو بايدن من 2021 إلى 2024.

تؤكد الوثائق الاستراتيجية التي نشرتها إدارة ترامب بين ديسمبر 2025 وبداية 2026 هذا التحول. حيث توصف روسيا فيها بأنها تهديد «مستمر ولكن قابل للإدارة»، بينما يُتهم القادة الأوروبيون بالمبالغة في تقدير الخطر الذي تمثله روسيا وبإبقاء على توقعات غير واقعية بشأن مآل الحرب في أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، تؤكد واشنطن رغبتها في التفاوض على إنهاء سريع للحرب تحت إشرافها.

تفتح إعادة التموضع هذه الطريق أمام سيناريو ثقيل العواقب: تسوية بين قوى إمبريالية – الولايات المتحدة وروسيا – والذي قد تتم على حساب الشعب الأوكراني.

سياسة ترامب تجاه روسيا

منذ بداية ولايته الثانية، حصل دونالد ترامب من فلاديمير بوتين على أنه باستثناء بالاحتجاجات اللفظية، لن يرد على الأعمال العدائية التي ترتكبها واشنطن ضد حلفاء موسكو، سواء كان ذلك في فنزويلا أو إيران، أو فيما يتعلق بالحصار الكامل المفروض على كوبا منذ نهاية يناير 2026. وقد أجرى ترامب تحولا مقارنة بالسياسة التي انتهجها خلال ولايته الأولى، حيث كان يضع الصين وروسيا على قدم المساواة باعتبارهما خصمين يسعيان إلى تقويض النظام الدولي الذي تهيمن عليه واشنطن.

أرسل دونالد ترامب رسالة إلى بوتين مفادها أنه مستعد لقبول أن تستخدم موسكو القوة وبشكل مفرط في محيطها الجغرافي، لا سيما في أوكرانيا، تماما كما تفعل واشنطن في الأميركيتين والشرق الأوسط وأماكن أخرى. ويؤكد ترامب حقه في استخدام القوة في جميع أنحاء العالم، ويعترف فعليا بحق بوتين في أن يفعل الشيء نفسه ضمن نطاق أضيق، يتوافق مع جزء من أراضي الإمبراطورية الروسية السابقة في عهد القياصرة والاتحاد السوفييتي السابق. وهذا يتماشى مع منطق كلاسيكي لتقاسم ضمني لمناطق النفوذ بين القوى الإمبريالية الكبرى.

كما قلص ترامب دعم الولايات المتحدة العسكري المباشر لأوكرانيا، محمّلًا عبء هذا الدعم على حلفائه في أوروبا الغربية داخل حلف الناتو. كما دعا في يناير 2026 موسكو وحلفاءها ببيلاروسيا والمجر للانضمام إلى مجلس السلام العالمي، تحت قيادته.

في الخامس من مارس 2026، أعلن ترامب أنه يسمح مؤقتا لروسيا بتصدير نفطها إلى الهند دون عقوبات، والتي تستهلكه أو تعيد تصديره إلى مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك أوروبا. ومن بين الأسباب غير المعلنة، إقناع روسيا بالاكتفاء بالاحتجاجات اللفظية إزاء العدوان الواسع الذي تشنه واشنطن وإسرائيل ضد إيران، حليفتها.

إريك توسان

إريك توسان، خبير اقتصادي ومؤرخ بلجيكي، هو المتحدث الرسمي للشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة (CADTM)، وعضو في اللجنة الدولية للأممية الرابعة وفرعها البلجيكي «اليسار المناهض للرأسمالية».

وهو مؤلف حوالي خمسة عشر كتاباً منها «البنك الدولي – تاريخ نقدي» (Syllepse، باريس، 2022)؛ «استسلام بين الكبار: اليونان 2015، كان هناك بديل ممكن» (Syllepse، باريس، 2020)؛ و«نظام الديون» (Les Liens qui Libèrent، باريس، 2017).

يشكر المؤلف سوشوفان دهار وماكسيم بيريوت على مراجعة النص.

مكتبة الصور الحمراء / مارتن نودا / هانز لوكاس.

ترامب بتفصيل كامل

يكشف ترامب عن عدد من المواقف بشأن أوروبا وروسيا وأوكرانيا في الوثيقة حول الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي التي تم تسريبها في 3 ديسمبر 2025. فهو يرى أن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة «يتمتعان بتفوق كبير من حيث القوة العسكرية على روسيا، وذلك في معظم المجالات، باستثناء الأسلحة النووية» (2)، وأن القادة الأوروبيين يبالغون في تقدير التهديد الذي تمثله روسيا.

وهكذا تنص الوثيقة : «في أعقاب الحرب التي شنتها روسيا في أوكرانيا، تدهورت العلاقات بين أوروبا وروسيا بشكل كبير، ويعتبر العديد من الأوروبيين روسيا تهديدا وجوديا»(3).

يمكن الاستنتاج من أسلوب صياغة النص، أن ترامب يقول للحكومات الأوروبية بإن روسيا ليست تهديدا وجوديا لها. وقد وصف ترامب روسيا في بعض المناسبات بأنها تهديد وجودي، لكن هذا ليس الحال في وثيقة استراتيجية الأمن القومي المنشورة في ديسمبر/كانون الأول 2025، ولا في وثيقة استراتيجية الدفاع الوطني المنشورة في نهاية يناير/كانون الثاني 2026.

يرى ترامب أنه يجب على الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة تبني نهج مختلف عما اتبعاه حتى الآن في المفاوضات مع روسيا بشأن مطالبها. ويتضح ذلك بشكل خاص في المقطع التالي: «تختلف إدارة ترامب مع المسؤولين الأوروبيين الذين لديهم توقعات غير واقعية بشأن مآل الحرب، هؤلاء المسؤولين الذين يتخندقون داخل حكومات أقلية غير مستقرة، تنتهك كثير منها المبادئ الديمقراطية الأساسية لقمع المعارضة» (4).

من الجدير بالذكر أن ترامب يؤكد أن الحكومات الأوروبية تقمع الأحزاب الوطنية، أي اليمين المتطرف النيوفاشي(5).

ويتابع نص ترامب:

غالبية كبيرة من الأوروبيين ترغب في السلام، لكن هذه الرغبة لا تُترجم إلى أفعال سياسية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تقويض العمليات الديمقراطية من قبل هذه الحكومات.

ويضيف:

وهذا ذو أهمية استراتيجية للولايات المتحدة تحديدا، لأن الدول الأوروبية لا يمكنها أن تُصلح نفسها إذا كانت عالقة في أزمة سياسية(6).

وهذا يعني أن ترامب يصرح بأن من مصلحة الولايات المتحدة أن تكون الأحزاب الوطنية (أي اليمين المتطرف والنيوفاشي) في الحكومة، وهو ما من شأنه، حسب الإدارة الحالية، حل الأزمة السياسية.

ومن الواضح أن المقطع السابق يتضمن استياءً شديدا من الحكومات الألمانية والفرنسية والبريطانية والإسبانية والدنماركية والبولندية، وغيرها. وفي المقابل، يعزز موقف رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان ورئيس الوزراء السلوفاكي روبرت فيكو، اللذين زارهما ماركو روبيو، وزير الخارجية الأمريكي، في فبراير 2026 عقب مؤتمر ميونيخ للسلام. ومن الجدير بالذكر أن هاتين الحكومتين تؤيدان تخفيف العقوبات على روسيا بوتين وتُعربان عن تعاطفهما مع ترامب.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وروسيا وأوكرانيا، من الواضح أن ترامب يريد البقاء في مركز اللعبة الدبلوماسية:

«إن إدارة العلاقات الأوروبية مع روسيا ستتطلب انخراطا دبلوماسيا أمريكيا كبيرا، وذلك من أجل إعادة إرساء شروط الاستقرار الاستراتيجي في كامل القارة الأوراسية، وكذلك للتخفيف من خطر الصراع بين روسيا والدول الأوروبية»(7).

يمكننا الاستنتاج أيضا من المقطع السابق أنه، بالنظر إلى التفوق العسكري لدول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على روسيا، فإن إعادة التوازن ينبغي أن تتم لصالح روسيا. وتظهر

الرئيس الأميركي دونالد ترامب يضع إكليلا على ضريح الجندي المجهول بمناسبة «يوم الذكرى».

(1) «لماذا جعلت واشنطن من الصين خصمها الاستراتيجي المركزي»، إريك توسان، 19 يناير 2026، CADTM.
https://www.cadtm.org/Pourquoi-Washington-a-fait-de-la-Chine-son-adversaire-strategique-central

(2) مقتطف من وثيقة «استراتيجية الأمن القومي» المنشورة في ديسمبر 2025، ص. 25 (NSS 2025). توجد نسخة باللغة الفرنسية على موقع Grand' Continent
https://legrandcontinent.eu/fr/202506/12//strategie-de-securite-nationale-americaine-le-plan-de-la-maison-blanche-contre-leurope-texte-integral/

(3) وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2025، الصفحة 25.

(4) نفس المصدر السابق، الصفحة 26.

(5) «ترامب، أوروبا والأممية النيوفاشية: من الدعم الأيديولوجي إلى التنسيق السياسي»، إريك توسان، 25 يناير 2026، CADTM.
https://www.cadtm.org/Trump-l-Europe-et-l-internationale-neofasciste-du-soutien-ideologique-a-la

(6) وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2025، الصفحة 33.

(7) نفس المصدر السابق، الصفحة 25.

(8) المصدر نفسه.

الفكرة نفسها في المقطع التالي:

«من المصلحة الأساسية بالنسبة للولايات المتحدة التفاوض على وقف سريع للأعمال العدائية في أوكرانيا، من أجل استقرار الاقتصادات الأوروبية، ومنع تصعيد أو توسع غير مقصود للحرب، وإعادة إرساء الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا، وكذلك السماح بإعادة إعمار أوكرانيا بعد انتهاء الأعمال العدائية لضمان بقائها كدولة قابلة للحياة»(8).

وفي المقطع السابق، يعيد ترامب التأكيد على رغبته في إنهاء سريع للأعمال العدائية، ويمارس الضغط على الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وأوكرانيا لتقديم تنازلات لروسيا، وكل ذلك تحت رعاية واشنطن.

سياسة ترامب تجاه أوكرانيا

لا يُبدي ترامب أي اعتبار لحق الشعب الأوكراني في الدفاع عن سيادته. والحال أنه، إذا كان غزو فبراير 2022 قد أُحبط إلى حد كبير، فذلك لأن الشعب الأوكراني قاوم وأظهر تمسكه بسيادة بلده. ولولا دعم الشعب الأوكراني الواسع للمقاومة، لما كان إرسال الأسلحة من قبل القوى الغربية إلى سلطات كييف كافيا لإحباط الخطة الأولية لبوتين، التي كانت تهدف إلى الوصول بجيشه إلى كييف، وتغيير النظام، والسيطرة على جزء مهم من الأراضي الأوكرانية بدءًا من شرق البلاد. ويجب أن يترافق هذا التأكيد بنقد السياسة القومية النيوليبرالية والشوفينية لحكومة ف. زيلينسكي اليمينية، وبإدانة حلف الناتو والطموحات الإمبريالية لترامب والأوروبيين تجاه أوكرانيا. ومن المهم أيضا توضيح أن أوكرانيا ليست قوة إمبريالية.

يسخر ترامب تماما من القانون الدولي، ويتعتقد أنه قادرعلى السيطرة بالقوة على موارد النفط لفنزويلية أو تلك الخاصة بإيران بعد الاعتداء عسكريا على هذين البلدين. ويعتبر أن روسيا بوتين يمكنها، في محيطها المباشر، أن تفعل الشيء نفسه طالما أن ذلك لا يضر بالمصالح الأمريكية في أوروبا الشرقية. ترامب مستعد لعقد صفقة مع بوتين على حساب الشعب الأوكراني. يمكن لبوتين أن يحتفظ أو يسيطر على جزء من الأراضي والسكان والموارد الطبيعية لأوكرانيا إذا حصلت الشركات الأمريكية في المقابل على منافع في باقي الأراضي الأوكرانية (9). وبهذا الشرط، ستكون واشنطن مستعدة لحماية السلطات الأوكرانية الضعيفة والأراضي التي تظل تحت سيطرتها، شريطة أن تسمح سلطات كييف للشركات الأمريكية بجني أكبر قدر ممكن من الأرباح (10). ما يقترحه ترامب هو اتفاق بين قوتين إمبرياليتين مفترستين، الولايات المتحدة وروسيا، تتفقان على انتهاك حق الشعوب في تقرير مصيرها وممارسة سيادتها على أراضيها وعلى الموارد الطبيعية الموجودة فيها. لقد تم إلى حد كبير تهميش القوى الإمبريالية الأوروبية من قبل ترامب، رغم أنها تسعى هي الأخرى إلى تعزيز مصالحها الخاصة ومصالح شركاتها الخاصة الكبرى التي تطمع في الموارد الطبيعية والأراضي والسوق الأوكرانية.

موقف ترامب من روسيا

لم تعد روسيا تُعامل بوصفها العدو المركزي للنظام العالمي. يرى ترامب أن الإدارات السابقة ارتكبت خطأً حينما ساهمت في تشكل كتلة بين روسيا والصين، مما عزز موقع الصين. يسعى ترامب إلى فصل روسيا عن الصين أو على الأقل تقليص العلاقات بين هاتين القوتين. وتسعى واشنطن، التي تعتبر الصين خصمها الرئيسي والنظامي، إلى تقليل ميل روسيا إلى تعزيز علاقاتها معها (11). وتعتبر وثيقة استراتيجية الأمن القومي لسنة 2025 روسيا خصما عسكريا جديا لكنه ثانوي استراتيجيا، يجب احتواؤه دون رفعه إلى مستوى عدو حضاري، وذلك من أجل تركيز الوسائل (العسكرية والاقتصادية) للولايات المتحدة على مواجهة الصين.

رد فعل الكرملين على نشر وثيقة استراتيجية الأمن القومي لسنة 2025

علّق ديمتري بيسكوف، المتحدث باسم الرئيس الروسي، على وثيقة استراتيجية الأمن القومي خلال مقابلة أُجريت مع الصحفي الروسي الرسمي بافيل زاروبين في 7 ديسمبر 2025 على قناة "روسيا 1"، وقد تم تداولها على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام الروسية مثل "إنترفاكس" و"فونتانكا" و"تاس":

»التعديلات التي أُدخلت على وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة تتوافق إلى حد كبير مع رؤيتنا»(12).

أما وكالة إنترفاكس فكتبت في 7 ديسمبر 2025: "رحب الكرملين بالصياغات المتعلقة بحلف الناتو في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة. ويرى مدفيديف في الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي محاولة لتحسين العلاقات مع روسيا. ويُرحّب الكرملين بصياغات الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي المُحَيَّنة بشأن تجميد توسيع الناتو، لكنه سيتابع عن كثب التنفيذ العملي لهذه الوثيقة"(13).

تطور موقف واشنطن في توصيف روسيا كتهديد بين ترامب الأول وترامب الثاني

في وثيقة «استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2026 » التي نُشرت في نهاية يناير 2026، تُوصف روسيا بأنها «تهديد مستمر لكنه قابل للإدارة» بالنسبة لحلف الناتو، وهو تغيير يصب في مصلحة روسيا مقارنة بالتوصيفات الأكثر تشددا في الوثائق السابقة التي كانت تصفها بأنها «قوة مُراجِعة»(revisionist power) خلال الولاية الأولى لترامب عام 2017 (14)، وبأنها «تهديد مباشر للنظام الدولي»(15) و«تهديد حاد» في عام 2022 خلال رئاسة جو بايدن. وقد أكدت وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2022 لإدارة بايدن أن روسيا «حطمت السلام في أوروبا». وفي لغة الاستراتيجية لدى الحكومة الأمريكية، يشير مصطلح «قوة مُراجِعة» إلى دولة تسعى إلى تغيير القواعد، المؤسسات أو ميزان القوى في النظام الدولي القائم الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. وفي وثائق إدارة ترامب الأولى وإدارة بايدن، كانت روسيا والصين تُقَدّمان كقوتين مُراجِعتين.

فيما يلي مقتطفات من وثيقة استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2026 المتعلقة بروسيا:

«يتركز التهديد العسكري الروسي بشكل أساسي على أوروبا الشرقية»، « ليست موسكو في وضع يسمح لها بوضع أهداف لفرض هيمنتها على أوروبا. إن الناتو الأوروبي يتفوق على روسيا من حيث الاقتصاد والسكان، وبالتالي من حيث القوة العسكرية الكامنة»، و«لحسن الحظ، فإن حلفاءنا في الناتو أقوى بكثير من روسيا التي

تتخلف كثيرا. فالاقتصاد الألماني وحده يتفوق على اقتصاد روسيا«(16).

نقاط التشابه بين ترامب وبوتين

على الرغم من تنافسهما الجيوسياسي، يشترك دونالد ترامب وفلاديمير بوتين في مجموعة مهمة من المواقف الأيديولوجية والسياسية.

كلاهما يتسم بعداء واضح للشيوعية وبدعم غير مشروط للنظام الرأسمالي، بما في ذلك أبشع أشكال استغلال اليد العاملة والموارد الطبيعية.

ترامب وبوتين قوميان يؤكدان أولوية حقوق الأمة المهيمنة التي ينتميان إليها. يدعم ترامب أنصار تفوق العرق الأبيض ويؤكد أولوية مصالح الأمريكيين على حساب الأمم الأخرى، التي لا يتردد في نعتها بعبارات عنصرية. أما بوتين فيتبنى شوفينية روسية كبرى وينتقد لينين بسبب «إنشائه«(كذا) لأوكرانيا واعترافه بحقها في الانفصال عن الاتحاد السوفييتي في بداية عشرينيات القرن الماضي.

كما يدافعان عن سياسة طاقية قائمة على الاستغلال المكثف للوقود الأحفورية، مما يُسهم في تفاقم الكارثة البيئية العالمية الراهنة.

وعلى الصعيد المجتمعي، تتقارب مواقفهما نحو توجهات معادية للمثلية ومُنْكِرة لحقوق مجتمع الميم.عين LGBTQIA+، مصحوبة بالترويج لقيم محافظة قائمة على رؤية رجعية للمسيحية.

وفي المجال الدولي، يفضل كل من ترامب وبوتين اللجوء إلى القوة العسكرية لفرض أهدافهما السياسية والاقتصادية، وذلك في تجاهل للقانون الدولي. ويقترن هذا التوجه بدعم قوي للتطوير السريع والمكثف لصناعات الأسلحة، وكذلك لزيادة استخدام القوة العسكرية.

كما تقوم سياساتهما الخارجية أيضا على الاستخدام المتكرر لذرائع مطعون فيها أو لا أساس لها لتبرير اللجوء إلى القوة. وكلاهما يتبنى أيضا شوفينية قوة عظمى ونزعة قومية متطرفة، وهي سمات لمشاريع سياسية سلطوية.

علاوة على ذلك، يحتفظان بعلاقات وثيقة مع قوى اليمين المتطرف الأوروبية، التي تبدي بدورها تعاطفا كبيرا تجاههما.

يُقدم دونالد ترامب دعما كاملا للحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو، وهي حكومة نيوفاشية ومسؤولة عن إبادة جماعية في غزة. من جانبه، يحافظ فلاديمير بوتين على علاقات ودية مع نتنياهو ويُواصل تصدير المنتجات الروسية إلى إسرائيل — الفحم والنفط والحبوب — دون مراجعة للاتفاقيات التجارية القائمة(17).

كما وافق بوتين على مبدأ إنشاء مجلس عالمي برئاسة ترامب، ويرغب في أن تكون روسيا عضوًا فيه. وفي هذا الإطار، يطالب الولايات المتحدة برفع تجميد الأصول الروسية حتى تتمكن روسيا من دفع مساهمة قدرها مليار دولار مطلوبة للحصول على العضوية الدائمة في هذا المجلس، الذي يعتبره منتقدوه غير شرعي على الإطلاق.

يستخدم كل من ترامب وبوتين بشكل واسع ومثير للجدل مصطلح «الإبادة الجماعية»، بينما يرفضان الاعتراف أو التنديد بالإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني. يدّعي ترامب أن حكومة بريتوريا مسؤولة عن «إبادة للبيض» في جنوب أفريقيا، في حين يؤكد بوتين أن حكومة كييف تمارس إبادة جماعية ضد السكان الروس في أوكرانيا.

وإلى جانب هذه التقاطعات الأيديولوجية والجيوسياسية، يظهر دونالد ترامب وفلاديمير بوتين أيضا تشابهات واضحة في طريقة ممارستهما للسلطة وتصورهما لها. فكلاهما يفضل شخصنة قوية للقيادة، تتمحور حول شخصية القائد باعتباره التجسيد المباشر للأمة ولإرادتها. ويعتمد خطابهما السياسي باستمرار على بلاغة تُقابل بين «الشعب» والنخب السياسية أو الإعلامية أو الاقتصادية، المتهمة بخيانة المصالح الوطنية. وفي هذا السياق، يُظهران عدم ثقة واضحة في المؤسسات متعددة الأطراف والقانون الدولي عندما يُنظر إليهما كعقبات أمام أهدافهما الاستراتيجية. كما تترافق ممارساتهما

---

(9) «الاستحواذ على الموارد الطبيعية لأوكرانيا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية: الإمبرياليات تهجم»، إريك توسان، 15 مايو 2025، CADTM.
https://www.cadtm.org/L-accaparement-des-ressources-naturelles-de-l-Ukraine-et-de-l-est-de-la

(10) «يعكس الاتفاق المنجمي المُبرم بين أوكرانيا والولايات المتحدة رغبة رأس المال الأمريكي في الوصول دون عوائق إلى الموارد المعدنية الأوكرانية»، فيتالي دودين، 13 مايو 2025، شبكة CADTM.
https://www.cadtm.org/L-accord-minier-signe-entre-l-Ukraine-et-les-Etats-Unis-reflete-la-volonte-du

(11) المصدر، Fantanka : منذ بداية الحرب في أوكرانيا، أصبحت روسيا تعتمد بشكل متزايد على الصين من الناحية الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بصادراتها من الطاقة وارداتها التكنولوجية، مما يجعل هدف واشنطن الرامي إلى إضعاف التقارب بين موسكو وبكين غير مؤكد.

(12) المصدر: Source fontanka.ru https:// /76159504/07/12/www.fontanka.ru/2025

(13) المصدر: Source Interfax. https://www. interfax.ru/russia/1061842
ديميتري مدفيديف هو نائب رئيس مجلس الأمن الروسي ورئيس الحزب الحاكم الموالي لبوتين «روسيا الموحّدة».

(14) وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2017.
https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/201712//NSS-Final-120905-2017-18-.pdf

(15) وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2022.
https://bidenwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/202210//Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf

(16) وثيقة استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2026، الصفحة 10 و 11.

(17) «لماذا لا تدين مجموعة بريكس الإبادة الجماعية الجارية في غزة»، إريك توسان، CADTM،7 أغسطس 2025.
https://www.cadtm.org/Pourquoi-les-BRICS-ne-denoncent-pas-le-genocide-en-cours-a-Gaza

السياسية بانتقادات مستمرة لوسائل الإعلام التي يُنظر إليها كمعادية، واستخدام مكثف لاستراتيجيات تواصل تهدف إلى الالتفاف على أو نزع الشرعية عن سلطات الرقابة المؤسساتية. وتُسهم هذه العناصر في ترسيخ مشاريع سياسية ضمن تصور شديد الشخصنة، إمبريالي وسلطوي نيوفاشي للسلطة.

ما هي أوجه الاختلاف بين ترامب وبوتين؟

يكمن أحد أوجه الاختلاف التي تستحق الإشارة في مقاربتهما للحرب وللاستخدام المباشر للقوة العسكرية. يعتقد دونالد ترامب أنه من الممكن كسب النزاعات دون الانخراط الدائم بقوات أمريكية على الأرض، من خلال استعمال التفوق التكنولوجي، والضربات عن بُعد، وعمليات عسكرية محدودة في الزمن، مع خسائر بشرية شبه منعدمة في الجانب الأمريكي.

في المقابل، اختار فلاديمير بوتين استراتيجية مختلفة جذريا مع الغزو العسكري الواسع لأوكرانيا في عام 2022، والذي تضمن نشر قوات برية كبيرة جدا وأدى إلى خسائر بشرية مرتفعة للغاية، على الجانبين الروسي أو الأوكراني.

ويتمثل وجه الاختلاف الأساسي الآخر في مكانة دولتيهما ضمن التراتبية العالمية للرأسمالية. فدونالد ترامب يقود القوة الاقتصادية والعسكرية الرأسمالية والإمبريالية الرئيسية في العالم، وهي الولايات المتحدة. أما فلاديمير بوتين، فيقود قوة رأسمالية إمبريالية ثانوية، ضعيفة وفي حالة تراجع نسبي، لكنها لا تزال فاعلا استراتيجيا مهما بسبب امتلاكها ترسانة نووية تضاهي في حجمها تلك التي تمتلكها الولايات المتحدة.

وأخيرًا، تختلف طموحاتهم الجيوسياسية من حيث نطاق تدخلهم. فسياسة ترامب الإمبريالية تستهدف العالم بأسره، بينما تتركز سياسة بوتين أساسا على الفضاء ما بعد السوفييتي ومحيطه المباشر، رغم أن روسيا حاولت توسيع نفوذها إلى مناطق أخرى، مثل سوريا — حيث تعرضت لانتكاسة مع سقوط نظام بشار الأسد.

هل لدى ترامب والمجمع الصناعي العسكري الأمريكي مصلحة في إنهاء سريع للحرب في أوكرانيا؟

في هذه الفترة من السنة، وعلى عكس تصريحاته خلال الحملة الانتخابية أو في بداية ولايته، لا يجعل ترامب من إنهاء الحرب في أوكرانيا أولوية، وذلك لعدة أسباب.

فاستمرار الحرب يجعل حجة الولايات المتحدة أكثر مصداقية لإقناع حلفائها الأوروبيين في الناتو بمواصلة الزيادة الكبيرة في إنفاقهم العسكري، مما يعزز صادرات الأسلحة للشركات الخاصة الأمريكية الكبرى.

علاوة على ذلك، أبرمت واشنطن اتفاق يصب بشكل كبير في مصلحتها مع دول حلف شمال الأطلسي الأوروبية. بحيث تشتري هذه الدول من الولايات المتحدة الأسلحة التي تقدمها لأوكرانيا، والتي تُستخدم بوتيرة مكثفة طالما استمرت الحرب المفتوحة. وقد وضع ترامب حدًا شبه كامل للإمدادات المباشرة الجديدة من الأسلحة إلى أوكرانيا.

كما أن استمرار الحرب يساهم جزئيًا في صرف الانتباه عن الاعتداءات التي ترتكبها الولايات المتحدة تحت قيادة ترامب في مناطق أخرى من العالم.

إن استمرار الحرب في أوكرانيا، وما تمثله من عبء على الاقتصاد الروسي وسكانه، يمنع بوتين من نشر قوات عسكرية في قارات أخرى.

وأخيرا، خفف ترامب في 5 مارس 2026 العقوبات على روسيا فيما يتعلق بمبيعات النفط، وذلك لإقناعها بعدم القيام بأي رد فعل تجاه العدوان على إيران والحصار الكامل المفروض على كوبا منذ نهاية يناير 2026. وهذا يسمح لبوتين بزيادة عائدات صادراته ودعم المجهود الحربي في أوكرانيا.

فلاديمير بوتين في قيرغيزستان، نوفمبر/تشرين الثاني 2025
kremlin.ru, CC BY 4.0 ©

خلاصة

في النهاية، تندرج السياسة التي ينتهجها دونالد ترامب تجاه روسيا ضمن منطق كلاسيكي للتنافس بين القوى الكبرى: تقليص التقارب بين موسكو وبكين، والحفاظ على مكانة الولايات المتحدة في قلب اللعبة الدبلوماسية، وتحميل الدول الأوروبية التكلفة الرئيسية للحرب في أوكرانيا. وخلف الخطاب الرسمي الذي يدعو إلى إنهاء سريع للأعمال العدائية، ليس لواشنطن بالضرورة مصلحة في تحقيق سلام فوري.

في هذا السياق، لا يمكن استبعاد احتمال التوصل إلى تسوية بين واشنطن وموسكو على حساب الشعب الأوكراني. فالتقارب الأيديولوجي والسياسي بين دونالد ترامب وفلاديمير بوتين — من حيث التمسك برأسمالية سلطوية، ونزعة قومية متطرفة، ونزعة عسكرية، وازدراء القانون الدولي، والقرب من قوى اليمين المتطرف — يُسهّل مثل هذا المنطق القائم على موازين القوى بين الدول.

بغض النظر عن تنافسهما واختلافاتهما في النفوذ، يشترك الزعيمان في رؤية متشابهة للعالم. وفي مثل هذا الوضع، قد تكون الشعوب — وعلى رأسها الشعب الأوكراني — الضحية الرئيسية لتوازن جيوسياسي جديد قائم على تقاسم مناطق النفوذ.

لكن لا ينبغي استبعاد احتمال حدوث تحول في موقف ترامب مستقبلا. فإذا فشل في تحقيق أهدافه في التفاوض مع بوتين، فإنه قادر على تبني موقف أكثر تشددا ويُصنّف روسيا كتهديد أكثر خطورة مما ورد في الوثائق التي قمنا بتحليلها.

ما هو مؤكد هو أن المفاوضات بين ترامب وبوتين لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح وحقوق الشعوب. يجب بناء التضامن بين الشعوب من القاعدة، من أجل تعزيز المقاومة ضد صعود النيوفاشية وتزايد الاعتداءات الإمبريالية، أيا كان مصدرها ■

يوم 16 مارس 2026

اللقاءات الدولية للاشتراكية البيئية لمواجهة عالم مُشتعل

ستُعقد في بروكسيل ما بين 15 إلى 17 ماي الدورة السابعة من اللقاءات الدولية للاشتراكية البيئية. وتهدف هذه اللقاءات إلى الإسهام في بناء بديل أممي بات ضرورة مُلحّة في ظل تصاعد الحروب واليمين المتطرف.

بقلم
خوان تورتوسا

تندرج هذه اللقاءات في سياق سلسلة من اللقاءات الدولية التي انطلقت في جنيف سنة 2014، وتواصلت في مدريد سنة 2015، وبلباو سنة 2016، ولشبونة سنتي 2018 و2022، وبوينس آيرس سنة 2024. كما شهدت بوينس آيرس انعقاد اللقاءات الاشتراكية البيئية الأولى لأمريكا اللاتينية والكاريبي، التي عُقدت دورتها الثانية في بيليم في نونبر 2025، قبيل انعقاد الدورة الثلاثون لمؤتمر الأطراف (COP30).

دينامية دولية في طور التشكل

انبثقت اللقاءات الاشتراكية البيئية الأولى، في يناير 2014، بمبادرة من مجموعة الاشتراكية البيئية التابعة لمنظمة "تضامن"، التي من جهة لاحظت تعدد التجارب والبدائل والمشاريع في أوروبا وفي قارات أخرى، ومن جهة أخرى من إدراك حاجة مزدوجة: الحاجة إلى التوقف مؤقتا عن وتيرة النضال من أجل التفكير وتقاسم التجارب؛ وأيضا الحاجة إلى فضاء مشترك للتعارف وتبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين/ات. كما تمثل الهدف أيضا في تنسيق الجهود، وبناء التقاطعات، واقتراح بدائل مشتركة. لقد بدا من الضروري تجاوز النضالات القطاعية، وبناء رؤية شاملة قادرة على حمل مشروع تحرر اشتراكي بيئي يتجاوز الاستحقاقات الانتخابية وإكراهات الأجندة السياسية. وعلى أساس هذه الرؤية نشأت اللقاءات الاشتراكية البيئية.

شكلت الدورة السادسة من اللقاءات الدولية، إلى جانب الدورتين الأولى والثانية للقاءات أمريكا اللاتينية والكاريبي، نقلة نوعية وكمية في ترسيخ انخراط التنظيمات والقطاعات الاجتماعية المعنية. فقد شاركت قرابة 100 منظمة، غالبيتها من النساء المنخرطات في نضالات قاعدية ضد الاستخراجية ومن أجل الدفاع عن الأراضي، إضافة إلى منحدرين/ات من أصول إفريقية، وشعوب أصلية، ونسويات بيئيات، وفلاحات، إلى جانب تنظيمات سياسية ونقابية- تقدما كبيرا في بناء الشبكة الدولية للقاءات الاشتراكية البيئية. ومدعومين/ات بزخم دينامية بيليم، نعمل اليوم على تنظيم اللقاءات السابعة في بروكسيل.

سياق عالمي متحوّل

تنعقد هذه الدورة السابعة في سياق عالمي مختلف بشكل ملحوظ. يتقدم اليمين المتطرف والقوى الفاشية الجديدة في كل القارات. ورغم اختلاف أشكالها بحسب البلدان والمناطق، فإن خصائصها المشتركة واضحة: إنكار تغير المناخ؛ تركيز الثروات في أيدي الرأسمال؛ السعي المحموم إلى الربح؛ الهجوم على الحريات الديمقراطية والتنظيمات الشعبية؛ زيادة النفقات العسكرية؛ رفض العلم عندما يتعارض مع هذه السياسات؛ تعزيز أجهزة القمع والمراقبة.

كما تتجلى هذه الهجمات في تصاعد الاعتداءات الإمبريالية الرامية إلى الاستحواذ على الموارد واستغلال الشعوب. ومن الأمثلة على ذلك غزو أوكرانيا من طرف روسيا، والتدخل العسكري والوصاية الاستعمارية في فنزويلا،

خوان تورتوسا
خوان تورتوسا هو مناضل في منظمة «تضامنات» وكذلك في شبكة اللقاءات الاشتراكية البيئية

وتشديد الحصار على كوبا، والقمع الدموي في إيران من قبل نظام الملالي، ثم التدخل العسكري للولايات المتحدة وإسرائيل في هذا البلد. ويترافق هذا مع استمرار الأوضاع الاستعمارية التي تتخذ في حالة فلسطين شكل إبادة جماعية يرتكبها الكيان الإسرائيلي بتواطؤ من حلفائه.

أزمة بنيوية ومأزق الرأسمالية

تكشف الحدود الكوكبية عن الإفلاس التاريخي للرأسمالية. هذا النظام القائم على التراكم اللامحدود، والمنافسة المعمّمة، واستغلال العمل والطبيعة، أوصل البشرية إلى حافة الهاوية. لم يعد الأمر يتعلق بـ«إصلاح» أو «تنظيم»الرأسمالية : بل بتجاوزها.

لقد دمّر نمط الإنتاج الرأسمالي التوازنات البيئية الأساسية. إذ يَتقدم السعي وراء الربح الفوري على أي اعتبار اجتماعي أو بيئي. وتدرك الشركات الكبرى العاملة في مجال الوقود الأحفوري أن غالبية الاحتياطات يجب أن تبقى في باطن الأرض لتفادي انهيار مناخي لا رجعة فيه، ومع ذلك فإنها ستزيد من الاستخراج. وبحلول سنة 2050، ينبغي ترك تقريبا كل احتياطات

الفحم والنفط والغاز دون استغلال؛ غير أن الرأسمال يختار، على العكس، تسريع وتيرة الاستخراج.

هذا الاندفاع إلى الأمام ليس خطأ : بل هو جزء من منطق النظام. فما دام الإنتاج منظم وفقا للربح الخاص، فإن أي «انتقال» سيظل رهينا بالربحية. أما الرأسمالية الخضراء فليست سوى مجال جديد للتراكم، قائم على ما يُسمى بالاستخراجية «الحرجة»، وتسليع الحياة، واستعمار الموارد. إن النزوع المتزايد نحو العسكرة، وصعود الأنظمة السلطوية، والفاشية الأحفورية، كلها تعبيرات عن ردّ الطبقات السائدة على أزمتها الخاصة.

لقد دخلنا بالفعل طور الكارثة: تتزايد الكوارث المناخية، ويتدهور التنوع البيولوجي، وتغدو مناطق بأكملها غير صالحة للعيش، وتتفاقم الهجرات القسرية. وفي مواجهة ذلك، تدافع الطبقات الحاكمة عن أرباحها لا عن الحياة.

لا ينفصل النضال البيئي عن الصراع الطبقي. فهو يطرح مسألة ملكية وسائل الإنتاج والتبادل الكبرى، والرقابة الديمقراطية على الاقتصاد، والتخطيط الاشتراكي البيئي. بدون نزع ملكية الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجالات الطاقة، والصناعة الغذائية، والمالية، والتسلح، وبدون القطع مع منطق السوق، لن يكون بالإمكان تحقيق أي انتقال حقيقي.

الاشتراكية البيئية ليست إصلاحا أخلاقيا

للرأسمالية: إنها مشروع ثوري. إنها تشمل تأميم القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، وتخطيطا ديمقراطيا قائما على الاحتياجات الاجتماعية والقيود البيئية، وتقليصا كبيرا لوقت العمل، وإعادة توطين الإنتاجات الأساسية، وإنهاء الاستخراجية، وتعزيز التضامن الأممي.

الاشتراكية البيئية كبديل

في هذا الأفق تندرج اللقاءات الدولية السابعة للاشتراكية البيئية، التي ستُعقد في بروكسيل من 15 إلى 17 ماي 2026، استمراريةً لِلقاءات بوينس آيرس سنة 2024. يجب أن تشكّل لحظة تقاطع استراتيجي للقوى التي ترفض للحلول الزائفة للرأسمالية الخضراء وتسعى إلى بناء بديل جذري.

وبموازاة ذلك، ستُعقد اللقاء الدولي الثاني للشعوب المناهضة للإستخراجية، من 13 إلى 15 ماي، والذي جاء في ندائه:

«في لحظة يعمّق فيها النموذج الرأسمالي ديناميات الحرب للحفاظ على نظام استغلال البشر والطبيعة، نواجه أزمة شاملة. لم تعد الحلول الزائفة والخطابات الجوفاء كافية. في مواجهة الهجوم الذي تمارسه سلطة الشركات، المتمثل في الخوصصة والاستعمار والإبادة الجماعية والإبادة للبيئة، تفرض ضرورة التنظيم نفسها علينا».

«تطمح مبادرة"شعوب ضد الاستخراجية" إلى أن تكون فضاءً أمميا لتنسيق بين من يواجهون/ن آثار هذا النموذج على أراضيهم. نحن لا نبحث عن حلول ترقيعية، بل عن تغيير جذري للعلاقات التي تضطهدنا، وبناء بدائل حياة عادلة ومتضامنة وكريمة».

وسيُعقد هذا اللقاء في فضاء "Buen Vivir" ببروكسيل.

كما سيُخصص فضاء خاص لعالم الشغل والتحول الاشتراكي البيئي، انطلاقًا من أنه لا يمكن أن يتحقق أي تحويل جذري دون تدخل واعٍ ومنظم للطبقة العاملة. وتشارك في هذا اللقاء بشكل خاص نقابات من إقليم الباسك مثل تضامن العمال والعاملات الباسكELA واللجان العمالية الوطنية LAB وتقاطع اليسار النقابيESK .

وسينتظم هذا الفضاء حول خمسة محاور:

- استراتيجيات التجديد النقابي الاشتراكي البيئي.
- عمل الرعاية والبروليتاريا المهاجرة.
- النضالات من أجل التحول البيئي للصناعة.
- النزاعات النقابية لكبح إعادة التسلح.
- التحالفات ضد الاستخراجية والاستعمار الأخضر.

ستفتتح اللقاءات زوال يوم الجمعة 15 ماي، بمداخلات لممثلين عن الكونفدرالية الوطنية للشعوب الأصلية (CONAIE) في الإكوادور، وناشطة نسوية بيئية برازيلية، وممثلة عن "شعوب ضد الاستخراجية"، ومناضل من بلجيكا.

وسيُخصص يومي السبت والأحد لوَرش تشاركية تتناول على وجه الخصوص: دور الذكاء الاصطناعي؛ التربية في التحول الاشتراكي البيئي؛ التخطيط الديمقراطي؛ الدفاع عن الأراضي؛ لاهوت التحرير؛ النسوية البيئية في الشمال والجنوب؛ الفاشية الأحفورية؛ المديونية؛ والزراعة البيئية.

من المقرر عقد ثلاث جلسات عامة: الأولى حول الوضع الجيوسياسي الدولي؛ والثانية حول البيان الاشتراكي البيئي للأممية الرابعة؛ والثالثة مخصصة للحوار مع فكر مايكل لوي.

وفي المحصلة، يتمثل التحدي الأساسي الذي تواجهه اللقاءات الدولية السابعة للاشتراكية البيئية في ربط النضالات النقابية والنسوية والمناهضة للعنصرية والبيئية ضمن أفق مشترك مناهض للرأسمالية، مع بلورة مقترحات استراتيجية.

ندعو إلى توقيع النداء – بشكل فردي أو باسم منظمة – والمساهمة الفعالة في التحضير لهذه اللقاءات، وجعل بروكسيل محطة للتنظيم والتنسيق.

الرأسمالية تؤدي إلى الانهيار والهمجية.

الاشتراكية البيئية الثورية هي شرط البقاء والتحرر.

ليس المطلوب إصلاح النظام، بل تجاوزه.■

في 17 مارس 2026

جميع المعلومات متاحة على:

https://alterecosoc.org

في مواجهة فوضى العالم

عقدت اللجنة الدولية للأممية الرابعة في فبراير 2026 بأمستردام، أول اجتماع لها بعد المؤتمر العالمي الثامن عشر، بمشاركة أكثر من تسعون رفيقاً ورفيقة.

بقلم
تيري كونواي

افتُتح الاجتماع، الذي يجمع من حيث المبدأ ممثلين عن جميع المنظمات المنضوية في الأممية الرابعة، بنقاش حول طبيعة الإمبريالية اليوم – وإلى أي مدى تزودنا النظريات الكلاسيكية التي طورها لينين ولوكسمبورغ وغيرهما من منظري حركتنا التاريخيين بالأدوات اللازمة لفهم الوضع الراهن – فضلًا عن النقاشات المتعلقة بسبل تغيير العالم بما يخدم مصالح الطبقة العاملة والمضطهَدين/ات. فهل يضع العالم متعدد الأقطاب، الذي تتعرض فيه الهيمنة الأمريكية للتهديد بفعل الصعود الاقتصادي للصين، وكذلك بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، لهذه النظريات موضع تساؤل، أم أن من يعتقدون ذلك يسيئون قراءة النصوص الكلاسيكية؟ وما الذي يمكننا تعلمه من إسهامات المنظّرين والمنظّرات المعاصرين؟

بناء فهم شامل

انتقل النقاش بعد ذلك إلى استعراض الوضع العالمي الراهن، من خلال سلسلة من التقارير حول موازين القوى في مناطق مختلفة. واستكشف النقاش مكامن القوة والضعف في موقع ترامب داخل الولايات المتحدة، فضلا عن بعض التوترات داخل قاعدة "ماغا"؛ وفي أمريكا اللاتينية، بعد الهجوم على فنزويلا في مطلع العام، واستمرار التهديدات ضد كوبا، فضلا عن التدخل المرتقب في الانتخابات البرازيلية المقبلة، بالتوازي مع التواطؤ مع شخصيات مثل نوباو في الإكوادور وميلي في الأرجنتين، وفقا لعقيدة دونرو. كما جرى التأكيد على الأهمية الاستراتيجية المستمرة للشرق الأوسط – رغم تراجع حضور الإبادة الجماعية الجارية ضد الشعب الفلسطيني في العناوين الرئيسية، على الرغم من تصاعدها داخل الخط الأخضر وفي الضفة الغربية – وكذلك على تنامي التهديدات الموجهة إلى إيران (انعقد اجتماعنا قبل الضربات العسكرية) وموقع النظام السوري الجديد ضمن هذا المشهد. وفي أوروبا، جرى توظيف الحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا من قبل الطبقات الحاكمة كذريعة لتكثيف العسكرة، في وقت تتجه فيه السياسة نحو اليمين المتطرف، كما هو الحال في مناطق عديدة من العالم. وفي الوقت نفسه، يشكل تراجع التصنيع، مقترنا بأزمة في مستوى المعيشة وتفاقم التفاوتات، سمة متكررة في هذا المشهد العام. وعلى الرغم من غياب تقرير خاص بآسيا ضمن هذا الجزء من الاجتماع، فقد أتاحت مداخلات من باكستان والفلبين واليابان فرصة للتفكير في انعكاسات الوضع العالمي على بلدانهم.

آفاقنا النضالية

في أعقاب سلسلة من الاجتماعات الإقليمية التي أتاحت للرفاق والرفيقات استكشاف بعمق الأوضاع الراهنة التي تواجهنا والعمل على مبادرات، التأم المشاركون والمشاركات لمناقشة أشكال المقاومة الجارية. ولقد قدّم رفاق منظمة "الحركة الاجتماعية" (Sotsialnyi Rukh) في أوكرانيا مداخلة مؤثرة حول واقع الحياة في ظل الاحتلال والحرب، في سياق يتوزع فيه عبء الحرب بشكل غير متكافئ. وفي الوقت ذاته، يواصلون نضالهم ضد إصلاحات العمل التراجعية وضد فساد حكومة زيلينسكي، ومن أجل المساواة بين الجنسين، والتضامن مع الشعب الفلسطيني. كما كانت المداخلات الواردة من الولايات المتحدة ذات أهمية خاصة، إذ ذكّرت المشاركين والمشاركات بالترابط بين هجوم ترامب على أمريكا اللاتينية والحرب التي تُشن على المهاجرين داخل الولايات المتحدة نفسها، وتطرّقت إلى حجم الردّ على وكالة الهجرة والجمارك (ICE)، لا سيما في مينيابوليس، إضافة إلى التحضير لتعبئة جديدة تحت شعار "لا ملوك!" يوم 28 مارس. جاء التقرير الختامي لهذه الفقرة من رفاق في الصين واليابان، وركّز على مؤتمر هام من أجل السلام في اليابان يُرتقب عقده لاحقا هذا العام، والذي يحمل إمكانات حقيقية لتعبئة المناضلين والمناضلات في شرق آسيا.

تيري كونواي
تييري كونوي هي مناضلة في المقاومة المناهضة للرأسمالية، الفرع البريطاني للأممية الرابعة، وعضو في قيادة الأممية

مبادرات ملموسة

ناقشت اللجنة الدولية أيضا عددا من المبادرات السياسية المهمة التي يشارك فيها رفاق من الأممية الرابعة بفعالية. فقد جاء المؤتمر المناهض للفاشية في بورتو أليغري، في نهاية مارس، في توقيت بالغ الأهمية بالنظر إلى المرحلة المضطربة التي نمر بها، وسيفضي إلى إصدار نشرة تعرض مواقف الأممية بشأن هذه القضايا. كما أفضت المناقشات المتعلقة باللقاءات الإيكو-اشتراكية(1) في بروكسل خلال مايو، وقمة مجموعة السبعة(2) في يونيو/حزيران، إلى اعتماد بيانات تهدف إلى تشجيع المشاركة في

(1) «اللقاءات الاشتراكية البيئية الدولية السابعة – بروكسل، 15-17 مايو 2026».

(2) «تعبئة ضد مجموعة السبع يومي 13 و14 يونيو 2026».

هذه التعبئات. كما أكدنا كذلك على أهمية الانخراط في الندوة العالمية المناهضة للعسكرة المزمع عقدها في 4 أبريل، في إطار التحضير للقمة المناهضة لحلف الناتو المرتقبة في إسطنبول خلال شهر يوليو/يوليوز.

واختُتم الاجتماع بجلسة خُصصت لمناقشة سبل ترجمة مهام بناء الحزب، كما وردت في قرار المؤتمر، لا سيما عبر تعزيز صحافتنا وحضورنا العلني، وإطلاق حملة حول البيان الذي نشر باثنتي عشرة لغة، إضافة إلى انتخاب مكتب تنفيذي معزّز.■

يوم 24 مارس 2029

لا لأوروبا الساعية نحو الحرب لا لإعادة التسلّح الأوروبية

بدأت الأزمة التاريخية للرأسمالية تُظهر آثارًا ملموسة على جميع المستويات. فالصراعات الإمبريالية، وبين الإمبرياليات، التي تقودها القوى الإقليمية، تفضي إلى حروب مفتوحة. إنّ هجوم روسيا على أوكرانيا يُغذّي إعادة عسكرة البرجوازية الأوروبية. كما أنّ حرب الإبادة الجماعية التي تشنّها إسرائيل أفضت إلى «اتفاقات سلام» استعمارية جديدة في فلسطين، في حين تلجأ الإمبريالية الأمريكية مجددًا إلى الإكراه العسكري في أمريكا اللاتينية، مع فرض حصار لا إنساني على كوبا. وتُشنّ حروب أخرى ضد الشعوب والأقليات في اليمن وميانمار والسودان والكونغو وسوريا ومنطقة الساحل الإفريقي.

تُسهم سياسات الولايات المتحدة، التي قامت باختطاف مادورو وزوجته في فنزويلا وهددت بغزو غرينلاند في يناير 2026، في زعزعة استقرار العالم وترسيخ فكرة أنّ إعادة التسلّح أمرٌ ضروري.

ترفض الأممية الرابعة وفروعها مفهوم «الأمن» الرأسمالي الذي يتطلب نشرًا أوسع لأسلحة الدمار الشامل. فأوروبا مُعسكرة بالفعل إلى حدّ كبير وتعاني من سنوات من التقشف والتخفيضات في الخدمات العمومية، لكن عندما يتعلق الأمر بتمويل صناعة الأسلحة، لا يوجد أي نقص في الأموال.

إنّ «الديمقراطيات» الليبرالية تزداد سلطوية يومًا بعد يوم؛ وتسعى البرجوازية الكبرى إلى إيجاد سبل للخروج من أزمتها البنيوية المرتبطة بمعدلات الربح، وضمان أرباح أكبر دون تنمية اجتماعية. كما جرى تحويل «الانتقال الأخضر» الذي وعد به الأقوياء، دون نقاش عمومي، إلى زيادة هائلة في النفقات العسكرية على الصعيد العالمي.

إنّ السباق نحو الحرب لا ينفصل عن تصاعد العنصرية والفاشية عبر القارة، ولا عن توسّع وكالة فرونتكس وميثاق اللجوء والهجرة؛ فالمراقبة الشاملة، وعسكرة الحدود، والهجمات على اللاجئين واللاجئات، هي ما تخطط له الطبقة الحاكمة لنا جميعًا، في وقت تتفاقم فيه الأزمة المناخية ويزداد فيه عدم الاستقرار الاجتماعي. إنّ العنصرية والفاشية في تصاعد في أوروبا، والدول الرأسمالية تعزّز أدواتها القمعية. ويترجم ذلك في أوربا بتشديد السياسات تجاه المهاجرين والمهاجرات، ليس فقط عند الحدود، بل أيضًا داخل البلدان الأوروبية وعلى الطرق المؤدية إليها.

في الواقع، يشهد الاتحاد الأوروبي زيادة غير مسبوقة في نفقاته العسكرية، تصل إلى 800 مليار خلال أربع سنوات. ولهذا الغرض، يُقترح تخفيف القواعد الصارمة للانضباط الميزانياتي، عبر السماح للدول الأعضاء السبعة والعشرين بالاستدانة، وتشجيع قروض جديدة من خلال إصلاح بنك الاستثمار الأوروبي، بل وحتى تحويل الأموال المخصصة لصناديق التماسك نحو النفقات العسكرية. إنّ الجهات نفسها التي كانت تدّعي استحالة تمويل «أوروبا اجتماعية» تروّج اليوم لأوروبا الحرب والعسكرة والأسلاك الشائكة.

إنّه تحوّل حقيقي في النموذج، لا يهدف فقط إلى زيادة النفقات العسكرية، بل أيضًا إلى تعزيز إعادة التصنيع الأوروبي عبر القطاع العسكري، مع مواصلة تدمير الخدمات العمومية والحماية الاجتماعية. وهذه الرؤية للدفاع الأوروبي، المعروضة في وثيقة «البوصلة الاستراتيجية»، لم تعد قائمة على حفظ السلام، بل على حماية البنى التحتية الحيوية، والأمن الطاقي، ومراقبة الحدود، وحماية «طرق التجارة الأساسية». وبعبارة أخرى، حماية المصالح الاستعمارية الأوروبية عبر ضمان «الاستقلالية الاستراتيجية» للاتحاد الأوروبي، التي تظل في نهاية المطاف خاضعة لمخططات الإمبراطورية الأمريكية وحلف الناتو، ذراعها العسكري. كما واصل الاتحاد الأوروبي، بطرق مختلفة، تسهيل تسليم الأسلحة لإسرائيل لارتكاب إبادة الشعب الفلسطيني.

وهكذا، فإنّ التحوّل المُعلن لنموذج الإنتاج، وكذلك الانتقال الطاقي الضروري للامتثال لخطط إزالة الكربون، قد دُفنا تحت القنابل. غير أنّ سباق التسلّح الأوروبي، إضافة إلى كشفه زيف «الغسل الأخضر»، يمثّل تسارعًا نحو هاوية الأزمة المناخية. فالمواد الخام الأساسية والنادرة ستُستخدم الآن أيضًا في خطط إعادة التسلّح، رغم ضرورتها لضمان انتقال اشتراكي بيئي. إنّ إعادة التسلّح الأوروبية، شأنها شأن السباق نحو الذكاء الاصطناعي التوليدي، تمثل اندفاعًا متسارعًا نحو الهاوية المناخية.

لقد أصبحت إعادة العسكرة وإغلاق الحدود حجر الزاوية في المشروع الجديد «أوروبا القوة»، في سياق الأزمة العالمية المتعددة الأبعاد، مُشكّلةً امتدادًا لمنطق السوق المطلقة السائد حتى الآن. وقد شكّل الغزو الإمبريالي لبوتين عاملًا محفّزًا لهجوم النزعة العسكرية الداعي إلى إعادة التسلّح الأوربي، القائم على خلق شعور دائم بعدم الأمان.

تستخدم النخب الأوروبية «استراتيجية الصدمة»، على وقع قرع طبول الحرب، ليس فقط لتحقيق هدفها القديم المتمثل في التكامل العسكري الأوروبي، بل أيضًا لتعزيز نموذج اتحاد أوليغارشي وتكنوقراطي. ذلك أنّ نضالنا لا يهدف إلى اتحاد أوروبي «مستقل» عن الولايات المتحدة وروسيا والصين، يقوم على تعزيز استراتيجيته الإمبريالية والاستعمارية الخاصة، بل إلى بناء فضاء أوروبي اشتراكي بيئي قائم على التضامن والدعم المتبادل بين الشعوب.

من دون سياسة أممية مستقلة، سيُحكم على البروليتاريا وشعوب أوروبا بأن تكون مجرد دمى في يد القوى الكبرى؛ وستتجه الاقتصادات أكثر فأكثر نحو الصناعة العسكرية ونهب البيئة، ولن يكون عالم الشغل سوى وقود للحروب في يد حكومات ذات نزعة حربية.

لكل هذه الأسباب، ندعو شعوب أوروبا إلى النهوض ضد إعادة التسلّح وضد اقتصاد الحرب الذي يروّج له الاتحاد الأوروبي وحكوماته. وندعوها إلى بناء تحالفات أممية لمواجهة خطر حرب عالمية جديدة والتهديد النووي الذي يلوح في الأفق. يجب الانخراط في سياسة مناهضة للعسكرة، وفي أممية ترفض الإمبريالية بجميع أشكالها.

نرفض القومية والأحكام المسبقة الوطنية، ومشروعنا السياسي هو توحيد شعوب أوروبا، من روسيا إلى إيرلندا، ومن النرويج إلى إيطاليا، في نضال مشترك ضد حكوماتها الرأسمالية والإمبريالية. يجب معارضة كل زيادة في الميزانيات العسكرية وخوض نضال أممي ضد مشاريع الخدمة العسكرية الجديدة التي تندرج ضمن مسار العسكرة. كما يجب ربط النضال من أجل المناخ بالنضال ضد العسكرة، إذ لا يمكن تصور مستقبل اشتراكي بيئي مع أي عملية إعادة تسلّح إمبريالية.

نناضل من أجل إنهاء تجارة الأسلحة وتحويل الإنتاج العسكري إلى إنتاج اجتماعي.

ونطالب بحلّ التكتلين العسكريين: حلف الناتو ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

في ظل هذه الظروف، يجب أن تشكّل شعارات من قبيل «الحرب على الحرب»، و«تسقط الميزانيات العسكرية»، و«ضد الخدمة العسكرية» أدوات تعبئة سياسية لحركة مناهضة للنزعة العسكرية، بهدف الحدّ من قدرة البرجوازيات على الدفع نحو إعادة تسلّح تُغذّي نمو اليمين المتطرف، وتزيد من القمع داخليًا وعلى الحدود، وترفع احتمالات اندلاع الحروب.

إنّ عالمًا اشتراكيًا بيئيًا هو وحده القادر على وضع حدّ لتهديد الحرب. وعلى العكس من ذلك، يجب توجيه جهود البشرية نحو تحسين حياة الجميع، مع ضمان توزيع ديمقراطي وعادل للموارد، بما يكفل حياة أفضل بعيدًا عن الاستغلال اللامتناهي والقمع السلطوي.

يجب دعم التعبئات والإضرابات ضد إعادة التسلّح الإمبريالي التي تقودها منظمات العمال، خاصة في بلدان مثل إيطاليا، وكذلك التعبئات المرتقبة في 5 مارس في عدة مدن ألمانية ويوم 28 مارس في روما.

الحرب على الحرب : من أجل الأممية والتضامن بين الطبقات العاملة والمضطهدة في العالم بأسره.■

يوم 25 فبراير 2026

التضامن مع الشعب الأوكراني

شكّل يوم 24 فبراير/شباط 2026 الذكرى الرابعة للغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا. وقد اعتقد نظام بوتين أنّ هذه الحرب ستكون عملية عسكرية خاطفة تفضي إلى تنصيب نظام تابع في كييف. غير أنّ المقاومة الصلبة للشعب الأوكراني أفشلت مخططات موسكو لتحقيق نصر سريع. وبعد أربع سنوات، يواصل الشعب الأوكراني صموده رغم التحديات الهائلة.

إنّ النضال الأوكراني هو نضال من أجل تقرير المصير لشعبٍ عانى تاريخيًا من الاضطهاد، وهو أيضًا نضالٌ مقاومة ضد نظام بوتين اليميني المتطرف الساعي إلى إعادة بناء الإمبراطورية الروسية. وهو نضال يستحق تضامن كل من يدافع عن الديمقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وفي الوقت الذي نعبّر فيه عن تضامننا مع الشعب الأوكراني، فإننا، على غرار اليسار الأوكراني، نواصل انتقادنا لحكومة فولوديمير زيلينسكي، بسبب سياساتها الاقتصادية النيوليبرالية والمعادية للنقابات، ومحاولاتها تقويض استقلالية المؤسسات الرئيسية المعنية بمكافحة الفساد. وكما أكدت «الحركة الاجتماعية الأوكرانية»، فإن «العائق الرئيسي أمام تعبئة فعالة للموارد يتمثل في السياسات النيوليبرالية التي تعطي الأولوية المطلقة للملكية الخاصة، وتشجع المضاربة، وتتيح تراكم الثروات لدى قلة». إننا نرفض السياسات التي تُلقي بأعباء الحرب على كاهل الفقراء والعاملات والعمال، فيما يواصل الأغنياء جني الأرباح. وعلى الأوليغارشية أن تدفع الثمن.

حتى في زمن الحرب، يجب صون الديمقراطية وحقوق الطبقة العاملة والعدالة الاجتماعية والدفاع عنها. وعلى أساس مصالحهم الطبقية وحقوقهم، يمكن تعبئة جماهير واسعة من العاملات والعمال. فهؤلاء يستحقون مستقبلًا جديرًا بالدفاع عنه. كما أن تحسين الضمانات الاجتماعية للعسكريين مسألة أساسية، لا سيما لأولئك الذين يدافعون عن أوكرانيا منذ عام 2022. ويحتاج العاملون والعاملات الذين يضمنون استمرار عمل المجتمع الأوكراني في مواجهة الهجمات الروسية المتواصلة إلى الدعم، شأنهم شأن الأشخاص الذين فرّوا من المناطق الواقعة تحت الاحتلال الروسي. اليوم، أعاد نظام ترامب منح بوتين شرعية دولية. وتبدو بوضوح أوجه التقارب السياسي بين النظامين الأمريكي والروسي؛ إذ يتبنى كلاهما سياسات إمبريالية تتيح للقوى الكبرى حرية التدخل في ما يُسمّى «مناطق نفوذها». إنّ نظام ترامب مستعد للتضحية بأوكرانيا من أجل استرضاء بوتين وإبعاد روسيا عن الصين. أما الطبقات الحاكمة في أوروبا، فتستغل حرب روسيا ضد أوكرانيا ذريعةً لزيادة الإنفاق العسكري وفرض سياسات تقشف تستهدف حقوق العاملات والعمال والمكتسبات الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، تسعى الإمبريالية الغربية إلى فرض سياسات نيوليبرالية ومعادية للديمقراطية في أوكرانيا، بينما تدّعي، بنفاق، الدفاع عن الحرية. لقد أظهرت سياسات ترامب كيف يمكن أن تُغذّي العدوان الروسي. إذ تستهدف الهجمات الروسية بشكل منهجي البُنى التحتية الحيوية لتأمين الكهرباء والتدفئة للشعب الأوكراني، في محاولة لكسر إرادته في المقاومة. ومع ذلك، تواصل أوكرانيا صمودها.

لقد خلّفت الحرب التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا دمارًا وخسائر بشرية هائلة، مع مئات الآلاف من الضحايا. إنّ «سلامًا» يُفرض وفق شروط بوتين وترامب، ومن دون مشاركة الشعب الأوكراني، لن يكون سلامًا دائمًا، بل مجرد تمهيد لاعتداءات مستقبلية من قبل روسيا أكثر جرأة فالسلام الحقيقي لا يمكن أن يقوم إلا على أساس تقرير المصير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ويظل التضامن الدولي مع الشعب الأوكراني -عبر الدعم العملي والمساندة السياسية للقوى المناضلة من أجل الحقوق الديمقراطية والاجتماعية- ضرورة ملحّة.

منذ البداية، دعمت الأممية الرابعة المقاومة الأوكرانية في مواجهة الإمبريالية الروسية، ودعت الاشتراكيين إلى تنظيم التضامن الدولي. وقد أقمنا علاقات مع منظمات اجتماعية وسياسية أوكرانية، لا سيما مع رفاقنا في «الحركة الاجتماعية». كما دعمنا نضال رفاقنا في روسيا وفي المنفى ضد الإمبريالية الروسية.

وبمناسبة الذكرى الرابعة للغزو الروسي واسع النطاق، تجدّد الأممية الرابعة تأكيد دعمها للنضال الأوكراني وللشعب الأوكراني. وهي تطالب بالانسحاب الكامل للقوات الروسية، وبالإفراج عن آلاف المدنيين الأوكرانيين المحتجزين في مراكز احتجاز داخل روسيا وفي المناطق الأوكرانية الخاضعة لسيطرتها. كما ترفض منطق الصفقات والمساومات بين الإمبرياليات، وتدعو إلى أن تكون جميع المفاوضات علنية وأمام الشعب الأوكراني..■

يوم 25 فبراير 2026

أطروحات حول أزمة مضيق تايوان وحق تقرير المصير التايواني

لقد شكّل تاريخ استعمار تايوان، منذ عام 1895 إلى غاية نظام الحزب الواحد لحزب الكيومينتانغ (KMT) من 1945 إلى 1996، هويةً وتجربةً تايوانيتين متميزتين عن تلك الخاصة بالصينيين والصينيات في الصين القارية. كما منح هذا السياق التايوانيين والتايوانيات، الذين تعرّضوا للاضطهاد لأكثر من قرن (من طرف الأنظمة اليابانية والقارية)، الحق في تقرير مصيرهم بشكل ديمقراطي، بما في ذلك علاقاتهم مع الصين القارية.

بقلم
الديمقراطية العمالية

أسطورة «الصين الواحدة»

حتى اليوم، لا يزال الاسم الرسمي للدولة التايوانية هو «جمهورية الصين» (ROC). في الواقع، يوجد اليوم حكومتان «صينيتان»، رغم أن حكومة بكين – جمهورية الصين الشعبية (RPC) – ترفض الاعتراف بهذه الحقيقة. ومع ذلك، فإن العديد من السكان الأصليين (الذين وصل أسلافهم إلى تايوان قبل الاستعمار الياباني) يعارضون تسمية «جمهورية الصين» ويطالبون باستقلال تايوان. لذلك، نرى أن للشعب التايواني الحق أيضًا في تقرير اسم بلده.

كما تُظهر البيانات المشتركة الثلاثة بين الولايات المتحدة والصين بشأن مسألة سيادة تايوان، فإن أياً من الطرفين لا يحترم رغبات الشعب التايواني. فكلاهما ينتهك أبسط المبادئ الديمقراطية. تدّعي الصين بأن الطرفين قد اتفقا على أن «سيادة تايوان تعود إلى جمهورية الصين الشعبية». غير أن النص والتوضيحات التي قدّمتها الولايات المتحدة لاحقًا تُظهر بوضوح أن هذه الأخيرة «تُدرك فقط أن جانبي مضيق تايوان يعتبران تايوان جزءًا من الصين»، وليس أن «تايوان تعود إلى جمهورية الصين الشعبية». والموقفان مختلفان. بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة سنة 1979، اعترفت الولايات المتحدة بأن جمهورية الصين الشعبية تمثل «الصين». ومع ذلك، لم تغيّر بشكل جوهري موقفها من مسألة السيادة على تايوان.

وبالتالي، فإن الولايات المتحدة والصين تختلفان حول هذه القضية. ومع ذلك، وبعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، قطعت الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان، مما دفع دولًا أخرى إلى قطع علاقاتها مع جمهورية الصين والتقارب مع بكين. وقد تراجعت العلاقات الدولية لتايوان بشكل مستمر في مواجهة الصعود السريع للصين على الساحة العالمية. واليوم، لا تحتفظ تايوان بعلاقات دبلوماسية إلا مع أحد عشر بلدًا صغيرًا (أعضاء في الأمم المتحدة).

التطور التاريخي لجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين

ينبغي، مع ذلك، النظر إلى وضع «تايوان» أو «جمهورية الصين» من وجهة نظر الشعب التايواني، وليس من وجهة نظر الحكومات الصينية أو الأمريكية أو غيرهما. كما يجب النظر

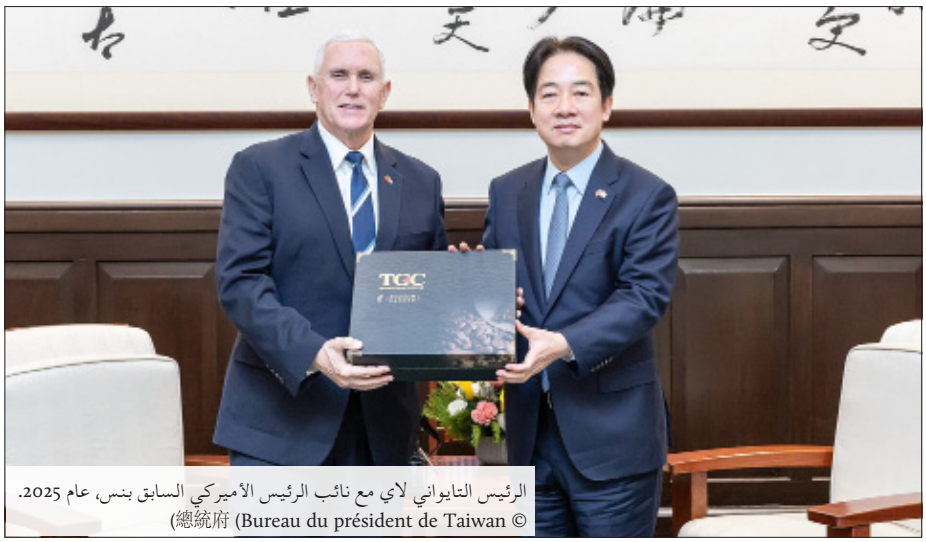

الرئيس التايواني لاي مع نائب الرئيس الأميركي السابق بنس، عام 2025.
© Bureau du président de Taiwan (總統府)

الديمقراطية العمالية
افتتاحية لمجلة "الديمقراطية العمالية" Worker Democracy (https://workerdemo-hk.com/)، وهي مجلة اشتراكية صينية
الترجمة الإنجليزية أُنجزت من طرف المؤلفين.
الحقوق التاريخية للشعب التايواني

إلى هذه المسألة بشكل مستقل، وفقًا للمبادئ الديمقراطية وعلى ضوء التاريخ السياسي لجانبي مضيق تايوان.

تأسست جمهورية الصين الشعبية سنة 1949، بينما انسحب حزب الكيومينتانغ، المعروف بفساده وسلطويته، إلى تايوان. في ذلك الوقت، كانت الحركات المناهضة للاستعمار والتقدمية في جميع أنحاء العالم ترى في جمهورية الصين الشعبية رمزًا للتقدم الثوري. ولذلك، رفضت إلى حد كبير نظام تايبيه ودعمت إعادة توحيد تايوان ضمن جمهورية الصين الشعبية. غير أن معاملة جمهورية الصين الشعبية لسكانها أصبحت أكثر فأكثر رجعية، قبل عام 1979 ولكن خاصة بعده. في تايوان، انتهت دكتاتورية الحزب الواحد، ويتمتع السكان الآن بحقوق ديمقراطية أساسية، بما في ذلك حرية التظاهر ضد ظلم الحكومة (وهو أمر غير موجود إطلاقًا في الصين القارية). وبالتالي، فإن العلاقات السياسية بين ضفتي المضيق اليوم مختلفة جدًا عما كانت عليه في الماضي. وقد فقد حزب الكيومينتانغ السلطة في نهاية المطاف سنة 2000 تحت ضغط الحركات الجماهيرية خارج الحزب. وعليه، فإن إعادة توحيد تايوان عسكريًا تحت إشراف جمهورية الصين الشعبية لن تكون سوى دكتاتورية رجعية تستولي على ديمقراطية تمثيلية (رغم حدودها)، وتقضي على الحقوق السياسية الأساسية للشعب التايواني، وخاصة حقه في الاحتجاج الاجتماعي.

تاريخيًا، بدا أن الصين في الحقبة الماوية تسير في مسار مناهض للرأسمالية، بخلاف نظام الكيومينتانغ في تايوان الذي تطور نحو نظام رأسمالي سلطوي يعتمد بشكل كبير على الغرب. لكن مناهضة الرأسمالية لا تؤدي دائمًا إلى انتقال مستمر نحو الاشتراكية. فقد تحولت جمهورية الصين الشعبية بالفعل إلى نظام تحكمه زُمرَة ذات امتيازات من البيروقراطيين، لا تخدم سوى مصالحها الخاصة وتتسبب في موت ومعاناة عشرات الملايين من الناس. ومع إعادة إرساء الرأسمالية بشكل كامل في جمهورية الصين الشعبية منذ عهد دنغ شياو بينغ، أصبح النظامان على ضفتي مضيق تايوان متشابهان من حيث طابعهما الطبقي، أي رأسماليان. ولم يعد بالإمكان القول إن النظام الصيني أكثر تقدمية من نظيره في تايوان. ويضاف إلى ذلك أن جمهورية الصين الشعبية أصبحت أكثر شمولية؛ وبالتالي فإن غزو تايوان والسيطرة عليها عسكريًا من قبل هذا النظام لن يمثل أي تقدم. فضلًا عن أن جمهورية الصين الشعبية تتجاهل تطلعات الشعب التايواني، مرتكبة بذلك الخطيئة الأساسية المتمثلة في أمة كبيرة تضطهد أمة أصغر.

> **أصبح النظامان على ضفتي مضيق تايوان متشابهان من حيث طابعهما الطبقي، أي رأسماليان**

داخل المجتمع الدولي، يعتبر بعضهم أزمة مضيق تايوان مجرد حرب بالوكالة في صراع الهيمنة بين الولايات المتحدة والصين. ومن هذا المنظور، لا تكتسب تايوان أهمية إلا في سياق جيوسياسي، تمامًا كما لا يكون للمقبلات معنى إلا بالمقارنة مع الطبق الرئيسي. وبذلك يتم تجاهل رغبات تايوان. إنها رؤية إمبريالية لا ينبغي لأحد تبنيها، وإلا التخلي عن الحقوق المشروعة لـ23 مليون تايواني.

تصور الأمة الصينية لدى جمهورية الصين الشعبية

ينبع الموقف الشوفيني لجمهورية الصين الشعبية تجاه تايوان مباشرة من نظريتها حول «الأمة الصينية». فقد ورثت جمهورية الصين الشعبية ادعاء حزب الكيومينتانغ بأن «المجموعات الإثنية الخمس تشكل أمة واحدة»، ولا تعترف بحق الأقليات الإثنية في تقرير المصير. كما أنها لا تعترف بحق الأقليات القومية في الانفصال عن «الأمة الصينية» إذا تعرضت للاضطهاد بعد إدماجها. ويتجلى غرورها الشوفيني في الإغفال التام للسكان الأصليين في تايوان في وثائقها الرسمية. فهؤلاء السكان لا ينتمون إلى إثنية الهان، ولم يكونوا يومًا جزءًا من تصور الأمة الصينية. وبالتالي، فإن هذا الموقف يخون مبدأً تأسيسيًا للحزب الشيوعي الصيني (PCC) كان سائدًا حتى ثلاثينيات القرن العشرين، وهو «الاعتراف بحق الأقليات في الصين في تقرير المصير». في الواقع، كان الحزب الشيوعي التايواني يناضل من أجل استقلال تايوان قبل أن يقضي عليه حزب الكيومينتانغ. واليوم، لم تعد جمهورية الصين الشعبية تذكر هذا الجزء من تاريخها. كما أن هذا التصور للأمة الصينية لا يقل رجعية عن تصريح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن «روسيا وأوكرانيا أمة واحدة» (وهو مبدأ استُخدم لتبرير غزو أوكرانيا من طرف روسيا). ويجب التصدي لهذين الادعاءين.

تتهم جمهورية الصين الشعبية التايوانيين بتغذية مشاعر «انفصالية». غير أن جمهورية الصين الشعبية لم تحكم تايوان قط، وقد حدث انفصال تايوان عن الصين منذ زمن بعيد. كما ينبغي التذكير بأن جمهورية الصين سبقت جمهورية الصين الشعبية، التي ظهرت بعد ذلك بـ38 سنة. وأيًا كانت زاوية النظر، فإن انفصال تايوان عن الصين هو حقيقة تاريخية. وإذا كانت جمهورية الصين الشعبية تعتبر التايوانيين حقًا «مواطنين أخوة»، فعليها أولًا الاعتراف بهذا التاريخ وهذه الحقيقة كأساس لأي حوار مع الحكومة التايوانية، بدل فرض أسطورة مفادها أن «تايوان تنتمي إلى الصين منذ العصور القديمة».

نوعان من الحركات السلمية

بناءً على ذلك، نعارض إعادة التوحيد المسلحة التي تدعو إليها جمهورية الصين الشعبية، وندعو إلى حوار بين الحكومتين. لقد انتخب الشعب التايواني الحزب الديمقراطي التقدمي(PDP). ومن ثم، إذا كانت جمهورية الصين الشعبية تحترم الرأي العام، فعليها أن تضع جانبًا غطرستها، وأن تُعطي الأولوية للمفاوضات الدبلوماسية، وأن تتخلى عن أي أفق لإعادة التوحيد بالقوة. ومع ذلك، لا يمكن لسكان ضفتي مضيق تايوان أن يأملوا بأن تتنازل جمهورية الصين الشعبية طوعًا، وعليهم الاستعداد لمثل هذا الوضع. يجب على الصينيين والصينيات في البرّ الرئيسي تعبئة حركة سلمية داخل المجتمع المدني، تدعو إلى الحوار عبر المضيق وتعارض إعادة التوحيد المسلحة. وعلى الرغم من أن مجال العمل الجماعي

محدود في الصين القارية بسبب النظام الشمولي، فلا ينبغي نسيان وجود العديد من الطلبة وأعضاء المجتمعات الصينية والناطقة بالصينية في الخارج. يمكن للشتات أن يلعب دورًا حاسمًا في تطوير مثل هذه الحركة: فإذا نجحت هذه الأفكار في الترسخ داخل هذه المجتمعات، فقد تتمكن من كسر الحصار الإعلامي الذي تفرضه جمهورية الصين الشعبية وإثارة أفكار لدى من بقوا في البلاد.

هناك نوع من الحركات السلمية تحثّ التايوانيين والتايوانيات على عدم استفزاز جمهورية الصين الشعبية وعلى رفض الأسلحة الأمريكية، داعيًا إياهم إلى الصبر وانتظار سلام دائم. غير أن هذا التوجه لا يولي اهتمامًا كافيًا لكون النزعة الانتقامية لجمهورية الصين الشعبية غير مشروعة في جوهرها. كما أن مفهوم «الأمة الصينية ككل» أكثر خطأً، لأنه ينتهك المبدأ الأساسي القائل بأن من حق القوميات تحديد هويتها الخاصة، أو حق الأقليات القومية في تقرير المصير. وهذا الإطار لا يمثل سلامًا حقيقيًا، بل هو تكيّف بلا مبادئ مع الاستبداد والتوسعية الخاصة بجمهورية الصين الشعبية.

لماذا لتايوان الحق في الدفاع الشرعي عن النفس

إن إعادة توحيد تايوان بالقوة من طرف جمهورية الصين الشعبية ستكون حربًا غير عادلة، وغزوًا. وبالتالي، ورغم وجوب دعم الدعوات إلى السلام في تايوان اليوم، فإننا نقرّ أيضًا بأن تايوان أمة أضعف، مهددة من طرف جار أقوى يستخدم القوة. ومن ثم، إذا اختار الشعب التايواني الاستعداد للحرب وخوضها في حال نشوب نزاع، فإن له كامل الحق في ذلك. بالنسبة لأمة مضطهدة، لا يوجد أي تناقض مبدئي بين الدعوة إلى السلام والاستعداد للمقاومة. لتايوان الحق في شراء الأسلحة من دول أخرى، بما في ذلك قوى إمبريالية منافسة مثل الولايات المتحدة، من أجل الدفاع عن نفسها.

> **كان الحزب الشيوعي التايواني يناضل من أجل استقلال تايوان قبل أن يقضي عليه حزب الكيومينتانغ**

وبصفتنا أشخاصًا من خارج تايوان، فإننا نحترم القرار الديمقراطي للشعب التايواني، سواء اختار الاستعداد للحرب و/أو المقاومة. وينبع هذا الاحترام بشكل طبيعي من حق تايوان في تقرير المصير. ومع ذلك، فهذا لا يعني أننا، كمراقبين خارجيين، يجب أن نشجّع مباشرة تايوان على الاستعداد للحرب والمقاومة: فباعترافنا بحقها المبدئي في ذلك، نعترف أيضًا بحريتها في عدم ممارسته (على سبيل المثال، عدم الاستعداد للحرب أو عدم المقاومة، وقبول شروط جمهورية الصين الشعبية). يمكننا الاعتراف بحق تايوان في الاستعداد للحرب أو المقاومة أو شراء الأسلحة، دون أن نُقرّ بالضرورة بأن ممارسة هذا الحق ستكون دائمًا خيارًا حكيمًا. ومع ذلك، سواء كان قرار تايوان حكيمًا أم لا، يمكننا انتقاده مع التأكيد بوضوح على أن الشعب التايواني يجب أن يُعترف له بأهليته لاتخاذ هذه القرارات.

تظل هذه المبادئ الديمقراطية الأساسية قائمة حتى في حالة تغيير الحزب الحاكم. أيًّا كان الحزب الذي يصل إلى السلطة بعد الانتخابات، ما دامت هذه الانتخابات نزيهة حقًا، وما دام سلوكه في الحكم لا ينتهك سيادة الشعب التايواني وإرادته، يمكن اعتباره ممثلًا بدرجة ما للرأي العام، وله الحق في ممارسة، عند الضرورة، حقه في الاستعداد للحرب وفي تقرير المصير. وهذا لا يعني الاعتراف بأن قرارات الحزب الحاكم صحيحة دائمًا. فمن الممكن وجود «استبداد انتخابي»؛ وكما قال توماس باين، فإن الحكومة هي في أفضل الأحوال «شرٌّ لا بد منه». فالدولة، باعتبارها مؤسسة متخصصة في الإكراه والعنف، يمكن أن تتحول بسهولة إلى قوة استبدادية تنتهك إرادة الشعب. ويصبح الوضع أكثر خطورة عندما تتحالف سلطة الدولة مع تكتلات متعددة الجنسيات. ولهذا، يجب علينا الحذر من أي إساءة استخدام للسلطة من طرف الحكومة، والتأكيد على أن دعم الاستعداد للحرب من قبل حزب حاكم في مواجهة غزو خارجي لا يعني تقديم دعم سياسي لذلك الحزب. فهذان الجانبان يجب التعامل معهما بشكل منفصل.

من أجل السلام في شرق آسيا؛ ضد النزعة العسكرة الأمريكية

لكل شيء حدوده. أولًا، في هذه المرحلة، سيكون من الحكمة لتايوان إعطاء الأولوية للسلام والحوار غير المشروط، مع الاستعداد بشكل غير علني للمقاومة. ثانيًا، في مجال الدفاع الوطني، يجب على الحكومة أن تتحلى بضبط النفس، وأن تتجنب الإجراءات المفرطة، وأن تحترم الحقوق المدنية للسكان. كما لا ينبغي لها تأجيج قومية إقصائية أو الإساءة إلى الشعب الصيني، لأن ذلك قد يمنح جمهورية

17 مارس/ آذار 2026، معرض المدن الذكية 2026، والمدن ذات الإنبعاث صفر.
© Lin Yen Ting / Bureau du président de Taïwan.

الصين الشعبية ذريعة لمزيد من تشويه نضالها. وأخيرًا، يجب أن تأخذ استراتيجية دفاع تايوان بعين الاعتبار البعد السياسي بنفس قدر البعد العسكري، وليس هذا الأخير فقط. فكلما عززت تايوان ديمقراطيتها وحمت سبل عيش سكانها أثناء استعدادها للحرب، كلما ازداد تأثيرها الثقافي على الساحة الدولية. وفي الصين، يوجد العديد من المتعاطفين المحتملين مع تايوان داخل المجتمع المدني، وكذلك داخل جهاز الحزب-الدولة، وحتى داخل الجيش. إن كسب دعم هذه العناصر، واستغلال الانقسامات داخل الحزب الناتجة عن الدكتاتورية الشخصية لشي جين بينغ، سيكون مفيدًا لحلفاء تايوان على المستويين الوطني والدولي.

على مستوى العلاقات الدولية، من الضروري أن نكون واعين بحدودنا. يجب علينا معارضة أي إنزال عسكري أمريكي في تايوان، وإنشاء مركز قيادة على الجزيرة، وأي محاولة لاستغلال الاستعدادات التايوانية للحرب لتبرير تطوير أسلحة نووية (كما حاول تشانغ كاي شيك في السابق). إن أي استعداد لحرب نووية قد يحوّل حرب دفاع عن النفس إلى صراع واسع بين الولايات المتحدة والصين. وفي مثل هذا الصراع، ستكون الأضرار التي تلحق بجزيرة تايوان مدمرة. لذلك، يجب أن تظل الاستعدادات الحربية لتايوان ضمن حدود معينة. ويجب أن نبقى يقظين تجاه أي مؤشر على تصعيد حرب دفاعية إلى عواقب أكثر كارثية. وإلا فإن التداعيات ستتجاوز مضيق تايوان وتمسّ مجموع شعوب شرق آسيا، التي لها أيضًا الحق في القلق بشأن أمنها. فعلى سبيل المثال، فإن سكان أوكيناوا في اليابان، الذين عانوا، إضافة إلى التجربة المريرة للحرب العالمية الثانية، من آثار القواعد العسكرية الأمريكية طوال ثمانية عقود، يناضلون من أجل السلام في آسيا ولهم كامل الحق في التعبير واتخاذ موقف أتجاه أزمة مضيق تايوان. كما نقرّ بأن العدوان الأمريكي تجاه الصين يستند إلى إرث طويل من كراهية الصين ويغذّيه، مستهدفًا المجتمعات الصينية وغيرها من المجتمعات الآسيوية. ولذلك، يصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى معارضة كل أشكال الإقصاء تجاه الشعب الصيني في نضال تايوان من أجل تقرير المصير.

التنافس الصيني-الأمريكي وحق تايوان في الدفاع الذاتي

يعارض بعض «السلميين» حق تايوان في الاستعداد للحرب وشراء الأسلحة من الخارج. وتنقسم حججهم إلى ثلاث مستويات رئيسية. تقوم الأولى على الرغبة في تجنب تصعيد التوترات بين الصين والولايات المتحدة بشأن تايوان، وهو ما قد يؤدي إلى تصعيد التنافس ما بين الإمبرياليات، بل وحتى إلى الحرب. وتُفسَّر الثانية برفض مطلق للهيمنة الأمريكية وللمنافسة العسكرية. أما الثالثة فترى أن الولايات المتحدة وحدها إمبريالية، وليس الصين، ولذلك تعارض الولايات المتحدة بينما تدعم الصين. لكل من هذه المواقف خصوصياته ومناطق غموضه، لكنها جميعًا تصل إلى النتيجة نفسها.

أولًا، نرى أنه من الضروري التمييز بين الدول القوية والدول الضعيفة. فالخلط بينهما مضلل بطبيعته. فبصفتها قوة مهيمنة، تُظهر الصين قوتها في مواجهة تايوان بوصفها دولة أضعف. إن التهديد بإعادة التوحيد بالقوة الذي تلوّح به الصين يُعدّ فعل ترهيب تجاه الأضعف ويجب مقاومته. ولا يمكن حرمان تايوان من حقها في الدفاع الشرعي عن النفس بذريعة احتمال تدخل أمريكي.

> **فكلما عززت تايوان ديمقراطيتها وحمت سبل عيش سكانها أثناء استعدادها للحرب، كلما ازداد تأثيرها الثقافي على الساحة الدولية**

ثانيًا، يرى بعضهم أنه في التنافس الصيني-الأمريكي تمثل الولايات المتحدة تهديدًا أكبر من الصين. وبناءً على ذلك، فإن دعم بكين يعني عدم إمكانية دعم وجود تايوان ككيان سياسي في الوقت نفسه. غير أن الصين قوة نووية، وأكبر دولة تجارية في العالم، وثاني أكبر اقتصاد عالمي، وثاني دولة من حيث الإنفاق العسكري. فمن يستطيع أن يؤكد بيقين أن التهديد الذي تمثله الصين لشعوب العالم سيبقى دوما ضئيلاً؟ قد يكون الجيش الصيني أضعف من الجيش الأمريكي، لكن التهديد الذي يمثله، خاصة بالنسبة لتايوان، يظل حقيقيًا. كما ينبغي النظر إلى الجانب السياسي: فإذا كان ترامب سلطويًا وعدوانيًا، فإن الحركات الاجتماعية لا تزال قادرة على المساهمة في الحد من سلطته والدفاع عن مختلف آليات الضبط والتوازن المؤسساتية وغير المؤسساتية. أما في الصين، فقد تم بالفعل ترسيخ نظام سلطوي لا يترك إلا مجالًا ضيقًا للمعارضة، وأضيق من ذلك للمقاومة المنظمة. وإذا أطلق الرئيس الصيني شي حربًا، فلن يكون هناك من يوقفه، وسيكون من الأصعب بكثير أن تنشأ وتستمر الحركات السلمية في الصين مقارنة بالولايات المتحدة.

تعارض المواقف الثلاثة المذكورة أعلاه، بدرجات متفاوتة، حق تايوان في الدفاع الذاتي بسبب احتمال تدخل أمريكي. غير أن هذا الطرح المبسط سطحي للغاية لفهم التعقيدات الدقيقة للجغرافيا السياسية، وخاصة العلاقات بين القوة الإمبريالية الأولى في العالم ونحو 200 دولة أخرى. وبصفتنا مدافعين عن الديمقراطية والسلام، فإننا نعارض أي دولة مهيمنة تنخرط في منافسة عسكرية. ومع ذلك، فإن العلاقات الدولية معقدة للغاية. ففي بعض اللحظات والأماكن، قد يتقاطع احتياج الدول الصغيرة إلى الدفاع الذاتي مع مصالح قوى إمبريالية مختلفة، وهو أمر ليس نادرًا. وفي هذا السياق، قد يكون شراء الدول الأضعف للأسلحة من قوة إمبريالية أخرى مفيدًا لتلك القوة. غير أن بقاء دولة أضعف في مواجهة حرب تقودها إمبريالية منافسة يشكل مكسبًا يعوّض، إلى حد ما، هذا الضرر.

وبالطبع، بالنسبة للولايات المتحدة والصين، تُعدّ الولايات المتحدة قوة إمبريالية أقوى من الصين. غير أنه بالنسبة للصين وتايوان، تكون الصين هي الأقوى وتُظهر تعاليًا تجاه عدد من بلدان جنوب شرق آسيا(وهو سلوك لا يختلف كثيرًا عن سلوك الولايات المتحدة). إن المواقف المذكورة أعلاه تركز فقط على مخاطر التنافس الصيني-الأمريكي، متجاهلة أن إعادة توحيد تايوان بالقوة من طرف الصين ستكون أيضًا كارثية على العالم. فإذا نجحت بكين في توحيد تايوان بالقوة، فإنها ستزداد جرأة على ترهيب دول صغيرة أخرى. وستعزز نزعاتها الإمبريالية، منافسةً الولايات المتحدة على الساحة

الدولية، مما سيزيد من مخاطر حرب عالمية بدل تقليصها. لذلك، يجب معالجة هاتين المسألتين في آن واحد. فيما يتعلق بالتنافس الصيني-الأمريكي، نؤكد ضرورة معارضة المنافسة العسكرية بين البلدين. أما فيما يتعلق بسيطرة الصين على تايوان، فنواصل دعم حق تايوان في الدفاع الذاتي.

خلال الحرب العالمية الأولى، أشار لينين إلى أن روسيا القيصرية كانت خاضعة للإمبريالية البريطانية والفرنسية على الصعيد العالمي، بينما كانت في الوقت نفسه تشكل التهديد الرئيسي للأقليات القومية في أطرافها، مثل البولنديين. في تلك الفترة، كانت الحركات السلمية تعارض الهيمنة الأوروبية، كما كانت تكافح كل أشكال الشوفينية الروسية الكبرى في أطراف روسيا. إن مقاربتنا المزدوجة للتنافس بين الولايات المتحدة والصين وحق تايوان في الدفاع الذاتي تخدم الهدف نفسه. وهذا يعني أيضًا أننا ندعم جميع الحركات السلمية المحلية الأخرى التي تعارض استخدام تايوان من قبل الإمبريالية الأمريكية كذريعة لتصعيد المنافسة العسكرية. كما ندعم الحركات الشعبية المناهضة للحرب والسلمية في أوكيناوا وكوريا الجنوبية والفلبين والصين القارية. وندعو هذه الحركات في شرق آسيا إلى التدخل بنشاط والتنديد بأي ترهيب تمارسه الدول الكبرى ضد الدول الصغيرة في حال نشوب أزمة في مضيق تايوان.

استقلال قانوني أم فعلي؟

تايوان صغيرة جدًا (حوالي سدس مساحة أوكرانيا فقط) كي تُشعل حربا عسكرية كبرى، ناهيك عن حرب نووية و/أو طويلة الأمد. غير أن مناورة سياسية قد تزيد بالتأكيد من خطر نزاع مسلح: وذلك إذا تخلت تايوان عن اسم «جمهورية الصين» وأعلنت استقلالها رسميًا تحت اسم «جمهورية تايوان» (استقلال قانوني). ورغم أننا ندعم حق الشعب التايواني في تقرير المصير، بما في ذلك حق الاستقلال، فإنه سيكون من غير الحكمة المخاطرة بتصعيد خطير من خلال السعي إلى الاستقلال القانوني، بالنظر إلى اختلال ميزان القوى بين ضفتي مضيق تايوان. وإذا حافظ الحزب الديمقراطي التقدمي على اسم الدولة «جمهورية الصين»، مما يقلل من المبررات التي قد تستخدمها جمهورية الصين الشعبية لمتابعة إعادة التوحيد بالقوة، فإن فرص تايوان في كسب الدعم الدولي ستكون أكبر. وعلى الرغم من أن برنامج الحزب، «قرار حول مستقبل تايوان» (1999)، أعلن أن «جمهورية الصين أصبحت بحكم الواقع دولة ديمقراطية ذات سيادة ومستقلة»، فإن هذه السيادة لا تشمل الصين القارية (باستثناء الجزر الثلاث الصغيرة: بنغهو، كينمن، وماتسو). يبيّن هذا الموقف بوضوح أن الحزب لا يسعى إلى الاستقلال القانوني لتايوان، بل إلى الحفاظ على استقلالها الفعلي. كما يوضح أنه رغم أن اسم الدولة هو «جمهورية الصين»، فإن حدود تايوان قد استبعدت بالفعل الصين القارية؛ وبالتالي فإن هذه «الصين» لم تعد لها نزاعات إقليمية مع حكومة بكين.

دعم تقرير مصير تايوان مع معارضة التنافس الإمبريالي

رغم أن الولايات المتحدة تدافع ظاهريًا عن تايوان، فإنها لا تحترم فعليًا حق الشعب التايواني في تقرير المصير، ولهذا السبب انضمت إلى جمهورية الصين الشعبية في قمع استقلال تايوان. فهي في نهاية المطاف تحمي تايوان أساسًا من أجل مصالحها الخاصة، وليس من أجل الشعب التايواني. كما اعتمدت الولايات المتحدة سياسة «الغموض الاستراتيجي»؛ أي أنه لا يزال غير معروف ما إذا كانت ستتدخل فعلًا لمساعدة تايوان في حال اندلاع حرب بين ضفتي المضيق. تتيح لها هذه السياسة المضللة تعظيم مرونتها، مع ردع الطرفين عن اتخاذ خطوات متهورة، محققة بذلك هدفين في آن واحد. خلال الولاية الثانية لترامب، لم يكن وضع مضيق تايوان يومًا أكثر غموضًا وخطورة. إذ يحتل التنافس بين الولايات المتحدة والصين موقعًا متزايد الأهمية في الجغرافيا السياسية، وتُعد العلاقات بين ضفتي المضيق نقطة توتر رئيسية. هذا الوضع غير مواتٍ بشكل خاص لتايوان. في ظل هذه الظروف، تتحمل جميع دول شرق آسيا، باستثناء تايوان والولايات المتحدة، وكذلك مختلف الحركات السلمية، مسؤولية أكبر في أخذ المبادرة دعمًا لتايوان، حيث ينبغي البدء بالاعتراف بحقها في تقرير المصير.

تقع تايوان بين كماشة الولايات المتحدة والصين، وحتى لو اتبعت أفضل نهج ممكن، فمن الصعب ضمان ألا تدخل هاتان القوتان النوويتان في حرب. وسواء وُجدت تايوان أم لا، فإنه كلما بلغ التنافس الإمبريالي مستوى معينًا، زاد خطر الحرب النووية. ولهذا، يجب علينا، نحن النشطاء/الناشطات من أجل السلام في جميع أنحاء العالم، أن نكثف معارضتنا لهذا التنافس، وأن ندعو إلى نزع السلاح النووي عالميًا وتقليص التسلح بشكل شامل، بدءًا من الولايات المتحدة والصين وأوروبا، المتسببة في التنافسات العالمية. ■

يوم 22 يوليو/تموز 2025

فرقة الخدمات الخاصة التابعة لسلاح مشاة البحرية في جمهورية الصين.
© 總統府 / CC BY 2.0

الأنشطة النضالية لمنظمة «الحركة الاجتماعية» (Sotsialnyi Rukh)

قدّمت منظمة «الحركة الاجتماعية» (Sotsialnyi Rukh)، وهي منظمة ملاحِظة دائمة لدى الأممية الرابعة، عرضًا أمام اللجنة الأممية حول أنشطتها النضالية، بصفتها منظمة تواصل، في زمن الحرب، الدفاع عن العمال والعاملات.

بقلم
منظمة «الحركة الاجتماعية»
(Sotsialnyi Rukh)

أعزائي الرفاق،

غداً سيكون قد مرّ بالضبط أربع سنوات على اندلاع الحرب في بلدنا، وقد انقلبت حياة كل أوكراني وأوكرانية رأساً على عقب.

نحن المناضلون والمناضلات في منظمة «الحركة الاجتماعية» (Sotsialnyi Rukh)، وهي منظمة مدنية أوكرانية، ممتنون وممتنات بشدة لوجودنا هنا اليوم ومخاطبتكم، أيها الرفاق والحلفاء في الأممية الرابعة.

إننا نعيش ونعمل في بلد يقاوم منذ أربع سنوات عدواناً روسياً واسع النطاق. لقد أثرت الحرب على جميع جوانب حياتنا: عملنا، ودراستنا، وعائلاتنا، وأمننا، ومستقبلنا. لكنها أظهرت أيضاً قوة التضامن، سواء في أوكرانيا أو على الصعيد الأممي. توجه العديد من أعضاء منظمتنا إلى الجبهة للدفاع عن بلدهم. إن أوكرانيا تفقد أفضل أبنائها.

> **لقد أثرت الحرب على جميع جوانب حياتنا: عملنا، ودراستنا، وعائلاتنا، وأمننا، ومستقبلنا. لكنها أظهرت أيضاً قوة التضامن، سواء في أوكرانيا أو على الصعيد الأممي**

نحن مُدرسون ومُدرسات وعاملون وعاملات ومناضلون ومناضلات، نشهد كل يوم تأثير الحرب على الناس العاديين. يدرس طلابنا أثناء الإنذارات بالغارات الجوية، ويعيشون دون كهرباء مستقرة، ويتعرضون للخسائر وعدم اليقين. ومع ذلك، يواصلون التعلم والعمل والنضال من أجل مستقبلهم. يدفع شعبنا كل يوم ثمناً باهظاً – من صحته وأمنه وأحياناً حياته – من أجل الحق في الحرية والمستقبل. وفي الوقت نفسه، بصفتنا ناشطين في منظمة «الحركة الاجتماعية»، نواصل الدفاع عن مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

لقد جعل الدفاع عن وطننا مسألة المساواة أمام القانون مسألة ملحة بشكل خاص. وهذا ليس مبدأً مجرداً. إنه الأساس الذي لا يمكن لمجتمع عادل أن يرى النور بدونه. يجب أن يكون الجميع متساوين أمام القانون – بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو مناصبهم السياسية أو قوتهم الاقتصادية. لا يجوز أن يكون هناك قواعد خاصة لمن يقاتلون ويضحون، وأخرى لمن يمتلكون السلطة والموارد.

لا ينبغي أن تكون الحرب ذريعة لتقييد الحقوق الديمقراطية أو تعميق التفاوتات، بل على العكس، يجب الدفاع عن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بحزم أكبر في أوقات الحرب، لأنه من الضروري أن يفهم الشعب من أجل أي مستقبل يقاتل.

لهذا السبب، شهدت أوكرانيا هذا الصيف موجة من المظاهرات السلمية، «مظاهرات اللافتات الكرتونية»، حيث رفع المواطنون لافتات من الورق المُقوى للتعبير عن موقفهم. وقد دعمت منظمة «الحركة الاجتماعية» هذه الحركة وشاركت فيها بنشاط.

«الحركة الاجتماعية» Sotsialnyi الحركة الاجتماعية Rukh هي منظمة تحمل صفة مراقب دائم في الأممية الرابعة

أثارت محاولات تقويض استقلالية «المكتب الوطني لمحاربة الفساد» في أوكرانيا والنيابة العامة المتخصصة في محاربة الفساد، لصالح السلطة الرئاسية، استياءً شعبياً واسعاً في وقت قصير. فبالنسبة للمجتمع الأوكراني، استقلالية مؤسسات محاربة الفساد أمر بالغ الأهمية، لأن الفساد يقوض الثقة في الدولة ويضعف قدرتنا على مقاومة العدوان.

لكن هذه المظاهرات تعكس إحباطاً أوسع نطاقا: عجز السلطات عن تلبية المطالب العميقة بالعدالة التي ينادي بها المجتمع. في حين يعيش ملايين الأوكرانيين في ظروف الحرب، ويعملون، ويقومون بأعمال تطوعية، ويخدمون بلدهم، ويخاطرون بحياتهم، يواصل جزء من النخبة الاقتصادية والسياسية الاغتناء بشكل غير قانوني ويبحثون عن سبل للتهرب من أي مسؤولية.

وهذا يولد شعوراً خطيراً بالظلم. يلاحظ السكان أن عبء الحرب موزع بشكل غير

متكافئ. وهذا يقوض الثقة الاجتماعية، وهي أحد الموارد الأكثر قيمة في أي مجتمع، خاصة في أوقات الحرب.

تواجه أوكرانيا حالياً خطر الانزلاق نحو نموذج الرأسمالية المتوحشة، حيث تعتمد الحقوق والكرامة على القوة الاقتصادية بدلاً من المواطنة. في مثل هذا النظام، يُضطر الأفراد إلى النضال باستمرار، ليس فقط من أجل مستقبلهم، بل من أجل بقائهم على قيد الحياة أيضاً.

لهذا السبب فإن عملنا بالغ الأهمية اليوم. نحن نناضل من أجل حقوق العمال، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وشفافية السلطة، والحفاظ على المؤسسات الديمقراطية. نتعاون مع الشباب والطلاب والطالبات والمُدرسين والمُدرسات والعمال والعاملات من أجل تعزيز ثقافة التضامن والمشاركة المدنية.

نحن نناضل من أجل حقوق العمال، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وشفافية السلطة، والحفاظ على المؤسسات الديمقراطية

التضامن الأممي

بالنسبة لنا، ليس التضامن الأممي مفهومًا مجردًا.

شارك مناضلو ومناضلات منظمة "الحركة الاجتماعية" في فعاليات سلمية تضامنًا مع الشعب الفلسطيني. نؤمن بأن الاتساق في قضايا الحرية والعدالة أمر أساسي. فمن غير الممكن المطالبة بالدعم لأنفسنا بينما نظل صامتين أمام معاناة الآخرين.

خلال مظاهرة في كييف، رفع المتظاهرون الأعلام الأوكرانية والفلسطينية كعلامة على الدعم المتبادل بين شعبين يواجهان الغزو الإمبريالي واحتلال أراضٍ معترف بها دولياً. وكان المشاركون يهتفون «من أوكرانيا إلى فلسطين، الاحتلال جريمة!».

نحن نعارض جميع أشكال الاحتلال والسيطرة الاستعمارية والعقاب الجماعي للمدنيين. تضامننا مع فلسطين لا يتعارض مع نضالنا من أجل حرية أوكرانيا، بل ينبع من نفس القيم: حق الشعوب في تقرير مصيرها، والمساواة أمام القانون، واحترام القانون الدولي.

نعتقد أن الحركة اليسارية الأممية يجب أن تكون متسقة: دعم الشعوب، وليس الحكومات؛ الدفاع عن المدنيين دون تبرير للعنف؛ والدفاع عن الحرية دون معايير مزدوجة. فالتضامن ليس خياراً جيوسياسياً، إنه موقف أخلاقي.

حماية عمال وعاملات البنى التحتية الحيوية

إحدى المشكلات الأكثر إلحاحاً اليوم هي غياب الدعم العمومي للعاملين والعاملات في البنية التحتية الحيوية الذين أصيبوا جراء الهجمات الروسية وكذلك لأسر القتلى.

نظمنا في يوم 27 أبريل 2025 المنتدى الاجتماعي «حماية عمال البنية التحتية الحيوية في زمن الحرب»، بمشاركة حوالي ستين ممثلاً عن النقابات والمنظمات المدنية والمؤسسات الحكومية.

كان الموضوع الرئيسي هو عدم تطبيق قانون يضمن تقديم مساعدة مالية للعاملين والعاملات الذين أصيبوا أو قُتلوا نتيجة الهجمات الروسية. وعلى الرغم من المخاطر اليومية التي يواجهونها، تُرفض معظم طلباتهم بسبب عراقيل لبيروقراطية.

نعبر عن قلقنا العميق إزاء المحاولات الجديدة لإصلاح قانون العمل، التي قد تؤدي إلى إضعاف حماية العمال

بعبارة أخرى، إذا أصيب شخص أو قُتل في مكان عمله جراء العمليات العسكرية الروسية، ولم يُصنف هذا المكان كبنية تحتية حيوية، فلن تحصل أسرته على أي تعويض من الدولة.

نطالب بما يلي:

- وصول فعلي إلى المساعدة المكفولة قانونياً لجميع العاملين في البنية التحتية الحيوية؛
- تعزيز دور النقابات وتفتيش العمل؛
- إجراء تحقيقات نزيهة في جميع الحوادث والوفيات؛
- اقتصاد في خدمة المجتمع، وليس الربح الخاص وحده.

حسب معطياتنا، فإن رُبُع حالات الرفض الصادرة عن صندوق المعاشات، بسبب عدم الاعتراف بوضع «البنية التحتية الحيوية»، تحال إلى الطعن القضائي. وقد أعدّ مناضلو منظمة «الحركة الاجتماعية» 25% من هذه الطعون، وصدر بالفعل حكم قضائي لصالح أربع قضايا.

كما نعبر عن قلقنا العميق إزاء المحاولات الجديدة لإصلاح قانون العمل، التي قد تؤدي إلى إضعاف حماية العمال. فقد تم تقديم مشروع قانون العمل إلى البرلمان دون اتفاق نهائي مع النقابات، في تجاهل متعمد للحوار الاجتماعي.

يشكل العمال، اليوم، العمود الفقري للمقاومة والبقاء. فهم يقاتلون على الجبهة، ويعملون في المستشفيات، ويصلحون شبكة الطاقة، ويضمنون استمرار عمل وسائل النقل والإنتاج. يتعين على أوكرانيا احترام وحماية أولئك الذين يُدافعون عنها ويُبقونها على قيد الحياة.

حاولت روسيا أن تقتل المدن بالبرد

شهدت المدن الأوكرانية، خلال شهري يناير وفبراير من هذا العام، واحدة من أخطر أزمات الطاقة في تاريخها بسبب الهجمات الروسية على البنية التحتية الحيوية. وقد استهدفت الضربات الصاروخية والطائرات المسيّرة بشكل متعمد منشآت الطاقة التي تزود السكان المدنيين.

في كييف، كان الوضع حرجاً بشكل خاص، فقد بقيت مئات المباني السكنية دون تدفئة، وتم فرض انقطاعات طارئة للتيار الكهربائي لتجنب انهيار الشبكة.

الاستراتيجية الروسية واضحة: تدمير البنية التحتية للطاقة في فصل الشتاء، وحرمان المدنيين من التدفئة والكهرباء، وخلق أزمة إنسانية، وكسر المقاومة. في ظل درجات الحرارة متجمدة، يشكل نقص التدفئة تهديداً مباشراً للحياة، لا سيما للأطفال وكبار السن.

ومع ذلك، يواصل المجتمع الأوكراني المقاومة. يساعد الناس بعضهم البعض، ويبنون شبكات تضامن، ويرفضون السماح للخوف أو البرد بزعزعة إيمانهم بمستقبل ديمقراطي.

التنظيم النقابي لعمال المناجم

نحن نمثل كريفي ريه، أطول مدينة في أوروبا وقلب الصناعة المعدنية الأوكرانية. إنها مدينة عمال المناجم وعمال الصناعات المعدنية.

نعمل بتعاون وثيق مع النقابة المستقلة لعمال المناجم في أوكرانيا. وقد نظم عمال المناجم إضرابات، وحتى إضرابات عن الطعام تحت الأرض، للمطالبة بأجور عادلة وظروف عمل آمنة.

منذ الغزو واسع النطاق، انضم العديد من عمال المناجم إلى القوات المسلحة الأوكرانية. لقد حملوا السلاح للدفاع ليس فقط عن أراضيهم، بل أيضاً عن الحق في مستقبل يُحترم فيه العمل وتُحفظ فيه الكرامة.

إن الطبقة العاملة الأوكرانية ليست فقط دعامة الاقتصاد، بل هي أيضاً دعامة المقاومة والحرية.

المراكز الاجتماعية المستقلة

تدعم منظمة «الحركة الاجتماعية» شبكة من المراكز الاجتماعية المستقلة في كييف وكريفي ريه ولفيف. وتقدم هذه المراكز استشارات قانونية ودعما نفسيا وورش عمل، فضلا عن مساحة للتضامن.

نحن ندعم العمال والعاملات ضحايا القمع، والطلاب والطالبات، والنازحين، والنساء ضحايا العنف الأسري، وعائلات الجنود. وخلال انقطاع التيار الكهربائي، يأتي الناس لشحن هواتفهم وشرب الشاي الساخن، ولكن أيضًا لإعادة بناء النسيج الاجتماعي والمدني.

البعد السياسي

تدمج تدخلاتنا بشكل منهجي بين البعدين الاجتماعي والسياسي. إذ لا تنفصل حقوق العمال والديمقراطية عن المشاركة السياسية.

نعدل على تعزيز التثقيف السياسي بين العمال والشباب، ونشارك في المناقشات التشريعية، وننظم حملات عامة، ونسعى إلى ترسيخ التضامن الأممي.

وفي زمن الحرب، تكتسب هذه الرؤية أهمية أكبر، إذ يشكل العمال والمجتمع المدني الأساس السياسي لمستقبل ديمقراطي وعادل اجتماعياً.

تعد «الحركة الاجتماعية» من بين القلائل من التنظيمات اليسارية في أوكرانيا التي تدافع عن تمثيل العمال داخل الحكومة. ونساهم في تطوير هذا النضال من خلال العمل التثقيفي، والتبادل الأممي وصياغة المطالب.

رسالة ختامية: المنظور الأممي والتضامن

نحن لا نناضل من أجل أنفسنا فحسب، ولا من أجل أوكرانيا فقط، بل من أجل عالم لا يشعر فيه أي شعب بالاضطهاد.

نعيش في عالم مُعولم مترابط، حيث تتجاوز الحرب واللامساواة والقمع الحدود. ويندرج نضالنا ضمن حركة أممية للعمال والعاملات والناشطين والناشطات والنقابات الساعية إلى تحقيق العدالة.

نؤمن إيماناً راسخاً بأن السلام سيعم أوكرانيا يوماً ما، وأن حقوق العمال وكرامتهم ستُصان. ونؤمن بمجتمع يتمتع فيه العمال والطلاب والعاملون في القطاع الصحي وعمال المناجم والنساء والفئات الهشة بصوت حقيقي وسلطة فعلية.

ندعو أصدقاءنا وحلفاءنا في جميع أنحاء العالم إلى تعزيز التضامن الأممي، والتوحد ضد الحرب والاحتلال والظلم الاجتماعي.

فانتصار أوكرانيا هو انتصار لعالم ديمقراطي وعادل.

ولهذا نواصل النضال والتنظيم والتضامن، في أوكرانيا وعلى الصعيد الدولي، حيث تُعد حقوق العمال والتضامن قيماً إنسانية كونية.■

يوم 25 فبراير 2026

ألفريدة مولر (1957-2026)
مناضلة لا تعرف الكلل

كانت ألفريدة مولر مفكرة سياسية شغوفة، وناشطة، وأممية، ورفيقة النضال، وصديقة مخلصة استطاعت أن تجمع حولها الكثير من الناس. ناضلت «ألفي» ضد السرطان ومن أجل مجتمع أكثر عدلاً حتى النهاية.

بقلم
فريدريش دورن

هذا المقال هو جزء من ترجمة بيير فانديفوورد لموقع أوروبا المتضامنة والبلا حدود ESSF، وقد نُشرت أولاً في Sozialistische Zeitung.

وُلدت ألفي، كما كانت تطلق على نفسها وكما كان جميع المقربين منها ينادونها، في 8 أغسطس 1957 في ماينز، حيث نشأت هناك، وتلقت تدريبًا في مجال أمانة المكتبات وعملت في مكتبة لبيع الكتب القديمة. ثم تابعت تدريبًا ثانيًا في ستراسبورغ. وعملت في مكتبة للفنون في باريس من عام 1980 إلى عام 1987. ثم عادت الى المانيا في عام 1987، لدراسة التاريخ والأدب.

أصبحت، منذ سن السابعة عشرة، ناشطة سياسية. وفي فرنسا، انضمت إلى الرابطة الشيوعية الثورية (LCR، الفرع الفرنسي للأممية الرابعة)؛ وقد تركت المناقشات والأنشطة والإنتاج النظري للـ«الرابطة» وما يدور حولها أثراً عميقاً عليها.

مُترجمة دؤوبة

قبل أكثر من 30 عامًا، في عام 1993، انتقلت ألفي إلى برلين. كانت هناك «مسؤولة عن الإبداع الفني في الفضاء العام» لدى الرابطة المهنية للفنانين التشكيليين في برلين. شغلت هذا المنصب حتى تقاعدها في يوليو 2024. نظمت حفلة كبيرة بمناسبة عيد ميلادها، وكانت سعيدة لأنها ستتمتع الآن بوقت أكثر بكثير لممارسة السياسة، والاهتمام بالنظريات النقدية، والكتابة، والترجمة، والسفر. كان هذا هو معنى حياتها.

ترجمت العديد من المقالات والكتب من الفرنسية، بما في ذلك كتابان لإنزو ترافيرسو. و«بالطبع» ستة أعمال لدانيال بنسعيد. كتبت إيلفي لمجموعة واسعة من المجلات والصحف، ولها كتابات نقدية لكتب، وكتبت العديد من المقالات عن فرنسا ومواضيع أخرى كانت قريبة من قلبها.

التاريخ والروايات البوليسية

إن اهتمامها بنوع فرعي معين من الرواية البوليسية، وهو «الرواية السوداء» الفرنسية أو «الرواية البوليسية ما بعد ثمانية وستين»، غير معروف كثيرًا. وقد نشرت حول هذا الموضوع كتابًا صغيرًا باللغة الفرنسية مع ألكسندر روف و«نسخة مختصرة وسهلة الفهم» من أطروحتها للدكتوراه.

كما نشرا سلسلة NOIR، التي صدرت فيها على وجه الخصوص كتب لدومينيك مانوتي. قامت ألفي بترجمة رواية بوليسية لباتريك روتمان – الذي كان في شبابه عضوًا في منظمة الشبيبة الشيوعية الثورية JCR ثم كرس نفسه بعد ذلك، من بين أمور أخرى، لإخراج أفلام وثائقية تاريخية. كان موضوع كتاب باتريك روتمان، «الروح في قبضة اليد» L'âme au poing، يلقى إعجاب إيلفي تمامًا:

«باريس، عام 1942. احتل النازيون المدينة. ساشا ألتبرغ، شاب يهودي بولندي تم ترحيل (الى إحدى المعتقلات - المترجم) والده، ينضم إلى المقاومة المسلحة. وبسبب إندفاعه، سرعان ما أصبح مقاتلًا مناهضًا للفاشية يُخشى منه، ووجد نفسه في مرمى أجهزة الأمن الفرنسية.»

في قلب المعارك

ما كتبته في عام 2019 في خاتمة حول كتاب إريك هازان «ديناميكية الانتفاضة، حول الانتفاضات الماضية والمستقبلية»، يلخص جيدًا إحدى أفكارها:

«من الأفضل دائماً القتال بدلاً من عدم القتال. ولكن للحفاظ على الروح القتالية وتجنب الإحباط والاستسلام، لا بد أيضاً من تحقيق الانتصارات من حين لآخر. بشكل أساسي، يمكننا القول إن اليسار الجذري لم ينجح حقاً في إعادة توجيه نفسه سياسياً وتنظيمياً وأيديولوجياً بعد الحرب الباردة، وفي ترسيخ مكانته كبديل للمجتمع بأسره. لم ننجح سوى في مرافقة التراجعات وتحليلها، وفي حالة فرنسا، في تأخير هذه التراجعات.»

نشاط حتى النهاية

لم تعد أنشطة هذه المجموعة كافية بالنسبة لها: عندما شكل بعض «القدامى» وأعضاء المنظمة الاشتراكية الأممية (ISO الفرع الألماني للأممية الرابعة) في برلين «دائرة أصدقاء الأممية الرابعة» في يناير 2024، انضمت إليها على الفور. وسرعان ما أصبحت المحور الأساسي لهذه المجموعة التي لم تكن تتألف، بخلافها، سوى من الرجال...

وكما جاء في نعيها: «بوفاتها، نفقد مناضلة مخلصة لليسار التحرري، في وقت نحن في أمس الحاجة إليه. إلفي، سنفتقدك إلى الأبد».■

يوم فاتح مارس 2026